

تأليف

أبي إسحق الحويني الأثري

عفا الله عنه

الجزء الأول



☎ ٣٣١٥٨٧

كتـــاب قد حوى دررًا   بعين الحسن ملحوظـــه
لهـــذا قلت تنبيهًا

الطبعة الأولى

١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م



للنشر والتحقيق والتوزيع
أول شارع المديرية - بجوار بنك قناة السويس
١١ شارع محمد فريد

بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة الناشر

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾[1] .

﴿ يا أيها الناسُ اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالًا كثيرًا ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا ﴾[2] .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا * يُصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا ﴾[3] .

أما بَعْدُ ....

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثةٍ بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

وهذا كتابُ « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » .

تتشرف دار الصحابة للتراث بنشره ، بعد أن تفضل علينا الأخ المكرم / أبو إسحق الحوينى الأثرى بنشره .

وهو رسالة مباركة بإذن الله تعالى نتعهد بنشره تباعًا إن شاء الله على هيئة أجزاء كل جزء مائة حديث .

وفقنا الله لما يحبه ويرضاه .

الناشر

---

(١) سورة آل عمران : ١٠٢ .

(٢) سورة النساء : ١ .

(٣) سورة الأحزاب : ٧١ .



مُقدِّمَةُ المُؤَلِّف

إن الحمد لله تعالى ، نحمده ، ونستعين به ونستغفرة ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهد الله تعالى فلا مضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدىُ محمد ــ صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثةٍ بدعةٌ ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ ، وكل ضلالة فى النار .

* * *

فهذا كتابُ « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » ، أحدُ كتبى التى بدأتُ فى تسطيرها قديمًا ، منذ نحو عشر سنوات ، وهو عبارةٌ عن أحاديث مختلفات فى معناها ومرامها ، كنتُ أسأُل عنها ، فأضطر إلى تحقيق القول فيها ، فإن كان صحيحًا أو ضعيفًا احتفظت به فى « مضبطة » عندى .

ثم راودتنى نفسى أن أجمع الضعيف وحده . فصرتُ كلما حققتُ حديثًا ألحقته بما سبق لى تحقيقه ، وجعلتُ ألحق ماأجده من زياداتٍ مناسبة ، فأضعها فى موضعها حتى تجمع لدىّ ــ وقتها ــ أكثر من خمسمائة حديث ، كنت أتوخى أن لايكون قد سبقنى إليها شيخنا ، حافظ الوقت ناصر الدين الألبانى فى كتابه « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة » . وقد صدر منها

المجلد الأول والثانى والثالث .

ثم قدر الله ــ عز وجل ــ وانصرفت عن الكتاب لمشاريعى الأخرى والتى منها :

١ ــ « بذل الإحسان بتقريب سنن النسائى أبى عبد الرحمٰن » .

٢ ــ « مسيس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجه » .

٣ ــ « غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود » .

٤ ــ « صحيح كتاب الأدب المفرد » للبخارى .

٥ ــ « صحيح كتاب أخلاق النبىّ » لأبى الشيخ .

٦ ــ « جنة المستغيث بشرح علل الحديث » لابن أبى حاتم .

مع أشياء أخرى يطولُ الأمر بذكرها ، وإنى أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه ، ولايجعل لأحدٍ فيها شيئًا . فهذه المشروعات وغيرها كانت ــ ومازالت ــ تلتهم كل وقتى ــ إلا ما لابد منه لتستقيم أمور الحياة ــ فلذلك صرفت عن إكمال مشروعى « النافلة » . وفى مساء يوم من شهر المحرم سنة (١٤٠٥ هـ) زارنى فى بيتى الأستاذان : محمد عامر رئيس تحرير جريدة النور ، وعبد الفتاح الشوربجى وكيل حزب الأحرار ، برفقة الأخ الصديق الدكتور أحمد نور الدين ــ أكرمه الله ورعاه ، فهو صاحبُ الفضل الأول فى نشر هذه المقالات ، بعد الفضل الإلهى ــ وفاتحنى رئيس التحرير برغبته فى أن أكتب مجموعة من المقالات أردُّ بها على الكاتب عبد الرحمٰن الشرقاوى فى تهجمه على أعلام المسلمين من الصحابة أمثال « عثمان بن عفان » رضى الله عنه ، وكذا « السيدة عائشة » أم المؤمنين فى كتابه « على إمام المتقين » . فقلتُ له : هذا مطلبٌ لايسعُنى التخلفُ عنه ، لاسيما والكاتب المذكور من أجهل الناس ، إن لم أقل أجهلهم بالمنقول ، وكيفية قبوله وردِّه ، ومعروف أن أخبار من مضى إنما عمدتنا فى معرفتها عن طريق النقل ، فقد رأيت الكاتب المذكور أورد فى كتابه أخبارًا ، وحكايات ، هى من جنس المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة ،

مع أشياء أخرى لأيعول عليها من شم ريح العلم ولو مرة فى حياته ، فكم من مؤلفٍ حاطب ليلٍ ، وجارف سيل ، لايميز بين الصحيح والضعيف ، ويظن كلَّ مدور رغيفًا !! . فرأيتُهُ يأتى فى كتابه بأباطيل وأوابد . قد نصّ على بطلانها بعض من نقلها كالذهبىّ وابن كثير ممن يعتنون بنقد الروايات . ولكن نقد كتابه أمر يطول ، والوقت أعزُّ من أن أنفقه فى الرد على رجلٍ ، جلُّ مؤلفاته تمشى على هذه الوتيرة ، ثم ليس هو وحده ، بل هناك عشرات مثله ، لذلك رأيتُ أن أختار نماذج من كتابه ، وأنقدها ، وعليها يقيسُ القارىء بقية الكتاب .لكن هذا يحتاج منى إلى وقت أتدبر فيه النماذج التى سأنتقيها ، وليس ذلك قبل ثلاثة أشهر . فقال لى : وحتى تنعم النظر فى الكتاب ، نرجو أن تهيىء لنا بعض المقالات من الأحاديث الصحيحة مع شرحٍ شيّق يستفيدُ منه غالبُ القراء ، ويحببهم فى السنة النبوية ، على صاحبها الصلاةُ والسلام . فقلت له : نعم ، غير أنى أرى أنه من تمام الفائدة أن ننشر لفيفًا من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تحذيرًا ونصحًا ، والأمر فى ذلك كما قال الشاعر :

عـرفت الشر لا لـلشر لكـن لتوقيـه
ومـن لايعـرف الخير مـن الشر يقـع فيـه

فوافق الرجلُ ، وهكذا بدأتُ أنشر مقالين :

الأول : « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » .

الثانى : « الأجوبة الصريحة عن معانى الأحاديث الصحيحة » .

وكان الأستاذ رئيس التحرير قد قال لى أكثر من مرة إن الأستاذ « الحمزة دعبس » رئيس مجلس الإدارة يريد أن يوقف هذه المقالات ، لأنها ليست مفهومة بالنسبة لعامة الناس . فقلتُ له : هب أنها غير مفهومة لعامة الناس ، ولكن يوجد من يفهمها ممن يتجهون معنا هذه الوجهة ، ومن الخير أن يستفيد الجميع من « الصحيفة » على اختلاف مذاهبهم ، وقد بعثت هذه المقالات ـــ

على قلة مساحتها ـــ روحًا علمية رائعة فى نفوس كثير من الناس ممن قابلونى ورغبوا فى المزيد ، فما الذى يضر ، أن تكون الصحيفة لعامة الناس إلا نصف عمود فهو للمتخصصين ، وبهذا تجمع بين الحسنيين . مع أن هذه المقالات كان كثير من خطباء المساجد والمدرسين يستفيدون منها ، لأنى أكتب درجة الحديث فى أوله ، فكان الواحد منهم يعرف درجة الحديث الذى يريده بكلمة واحدة ، وهى تغنيه عن قراءة ما لا يُحسن فهمه .فبهذا عمّ نفعها والحمد لله . ثم قُلْتُ له : أرجو أن تبلغ كلامى إلى الأستاذ « الحمزة » ثم لم يمض وقتٌ حتى ترك الأستاذ محمد عامر رئاسة تحرير جريدة النور ، وبهذا توقفت المقالات . ثم جدد الأخ الدكتور أحمد نور الدين سعيه فى إعادة نشر المقالات ، مع رئيس التحرير الجديد ، فكان الجواب أن الأستاذ « الحمزة » هو الذى يأبى نشرها . فصرفتُ النظر عنها . حتى أخبرنى أخٌ لى أنه كلم الأستاذ المذكور بالهاتف فى شأن امتناعه عن نشر مقالات الأحاديث الضعيفة مع عظيم أثرها . فكان الجواب : أنا ماعندى مانع ، والأخ الحوينى هو الذى امتنع ، فليس عندنا مقالات له ، ولم يعد يراسلنا . هكذا قال !! ويعلم الله أن مقالاتى مازالت عندهم حتى الآن لم آخذها فألح أخونا على ضرورة إرسال عدة مقالات ، لعل المقالات الأولى ضاعت . فأعطيتُ الأخ الدكتور أحمد نور الدين مقالًا واحدًا ليعطيه لرئيس التحرير ، ففوجىء بالرفض ، وأن الأستاذ « الحمزة » هو الذى يمتنع عن نشرها . فوضح لى أن الأستاذ المذكور ـــ مع فعله الذى أشرتُ إليه ـــ مستبد برأى نفسه ، فهو لم يُبد أية حجة فى امتناعه ، وإذا كلمه أحدٌ وافق ، ثم يعطى تعليماته بعدم الموافقه .

فلذلك أعرضت عنه . وإنما حدا بى إلى ذكر حقيقة ماحدث ، أن كثيرًا من إخواننا يحملوننى تبعة توقف المقالات ، وأن التقصير كان من جهتى .ولعل الواقف على كلامى يلتمس لى العذر .والله تعالى يوفقنا إلى مرضاته .

* * *

أما موضوع الكتاب ، فخطره جليلٌ ، ذلك أن الله عز وجل قال لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَانُزِّلَ إِلَيْهِمْ ... ﴾ فصارت السنة بهذه الآية ــ وبغيرها ــ هى المبينة لما فى القرآن مما يلتبس على أفهام الناس . ويعلم كل عارف بالتاريخ كم أدخل الوضاعون ــ على اختلاف مذاهبهم ــ فى السُّنة من الأباطيل والمناكير ، بل وشارك فى ذلك كثيرٌ من الصالحين الذين لم يكن ضبطُ الحديث من همتهم ، فصار الدخنُ كثيرًا .غير أن كثرة الأئمة العارفين بهذا الشأن كان يهون من الخطب ، حتى قيل لابن المبارك ــ شيخ الإسلام : ــ « الأحاديث الموضوعة ؟! قال : تعيش لها الجهابذة » . وقال الدارقطنيُّ يومًا : « ياأهل بغداد ! لايظُنَّنَّ أحدكم أنه يقدر أن يكذب على رسول الله ــ ﷺ ــ وأنا حيٌّ » . وذلك لسعة دائرة حفظه وإدراكه .

ودَوَّنَ الناسُ الكتب فمنهم من كان يتحرى الصحيح وحده ، كالشيخين ، ومنهم من كان يجمع الصحيح والضعيف دون الموضوع ؛ كأصحاب السنن الأربعة[1] وغيرهم ، ومنهم من جمع كل ما وقع له بإسناد فدونها حفاظًا لها من الضياع ، فخلفوا لنا ثروة هائلة ، فجزاهم الله خيرًا . فدار الزمان ، وقبض العلم بقبض العلماء كما فى الحديث الصحيح : «إن الله لايقبض العلم انتزاعًا ينتزعُهُ من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، فإذا لم يُبق عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علمٍ ، فضلوا وأضلوا » . أخرجه الشيخان وغيرُهُما . فلما قلّ العارفون بهذا الشأن ، تضاعفت المصيبة بعد أن صار الناس ــ ومنهم من يتصدر للتدريس والوعظ ــ يلوكون هذه الأحاديث

---

(١) ولاينقض هذا وجود بعض الأحاديث الموضوعة فى بعضها كسنن ابن ماجة والترمذى ، فالاجتهاد فى شروط قبول الرواية يتفاوت ، ولعل الموضوع فى نظر غيرهم كان ضعيفًا فقط فى نقدهم ، وهذا هو اللائق بهم لما عُرف من سيرتهم أنهم إذا ذكروا الحديث الموضوع نبهوا عليه . والله أعلم .

الباطلة ، والتى لا أصل لها صحيحٌ إطلاقًا ، فيعلمونها للناس ، ويأخذونهم بلازمها ، بل ويعرضون عن الحديث الصحيح ــ أحيانًا ــ لأنه يناقض أحد هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة . وذلك عن جهلٍ بعدم ثبوتها .

ولست أنسى أننى دخلت أصلى الجمعة فى أحد المساجد المشهورة ، فصعد الخطيب وصار يزمجر ويندد بالذين يهاجمون مشايخ الطرق الصوفية ، أصحاب الكرامات ، ثم ساق للناس هذه القصة مساق الدليل على صحة دفاعه فقال : خرج أحد المريدين يقصد شيخه ، فاعترضته امرأةٌ فى الطريق ، فقالت له : إن ابنى فى الجندية وقد أرسل لى رسالة ، فهلا قرأتها علىَّ ؟! فوافق الرجل المريدُ ، وذهب معها إلى البيت ، ولايوجد فيه أحد !! فدخلت المرأة بيتًا فى دارها ، فتزينت ، ثم خرجت للرجل وقالت له : هيت لك ! وإلا صرختُ ورميتك بالفاحشة !! فقال الرجل : لكنى أريد أن أذهب إلى الغائط (دورة المياه) ! فأذنت له ، فدخل ثم صار يدعو الله باسمه الأعظم !! فبينما هو كذلك ، إذ رأى سُلَّمًا ، فنزل عليه إلى الشارع !! وذهب إلى شيخه ، فقال له : أين كنت يابنى ، لقد تأخرت ؟! فقال : عرضت لى حاجة . فقال الشيخُ : يابنى لاتخجل ، أنا الذى نصبتُ لك السُّلَّم ؟!!! ومأن انتهى الخطيب من هذه الحكاية حتى هاج الناس ، وبكى بعضهم من التأثر ، وخلع بعضهم العمائم إعجابًا . ومع بطلان هذه القصة ، ومافى معناها من المخالفات الشرعية فإن الناس طربوا لها ، مع كون الخطيب ساق عدة آيات وأحاديث صحيحة فما اهتز وجدانُ أحدٍ ، فضلا عن إثارتها لدموعه . والسبب فى ذلك شرحه يطولُ ، وقد شرحته فى غير هذا الموضع[1] ، فانظر إلى هذا المثال ، وألوف مثله يلقيها الواعظون ، والمعلمون ، فما بالك بغيرهم ؟!! مما يدلُّ على ضرورة تبصير الناس بهذا المسلك الخطر .

---

(١) فى جزء لى فى شرح حديث « إن الله لايقبض العلم ينتزعه انتزاعا .. » يسر الله طبعه .

وإذا كان ابنُ الجوزى ــ رحمه الله ــ وكان يعيش فى القرن السادس تمثل ــ لقلة العالمين بفن نقد الأسانيد والمتون ــ بقول القائل :

وكانوا إذا عُدُّوا قليلًا فقد صاروا أقلَّ من القليل

فما الذى يُقال فى زماننا ، وقد صار المحسنون لهذا الشأن لايتجاوزن أصابع اليد الواحدة ، إن لم يكن أقلَّ من ذلك ؟!! .

وكان شيخُنا حافظ الوقت ، الشيخُ الإمام ، حسنةُ الأيام ، ناصر الدين الألبانى حفظه الله وأمتع المسلمين بطول حياته ، قد بدأ قديمًا بنشر مقالات فى الأحاديث الضعيفة والموضوعة فى مجلة التمدن الإسلامى ، ثم جمعها ، ونشر منها مجلدات حتى الآن[1] ، وقد ذاع كتابُه هذا جدًا ــ كسائر كتبه ــ وكان عظيم النفع والأثر ، لما أحيا به الروح العلمية القوية ، التى غابت بموت المحسنين لهذا الفن ، حتى يصدق فيه أنه مجدد شباب الحديث فى القرن الخامس عشر ، لاينازع فى هذا إلا من ينادى على نفسه بما يكرهُ .

والأحاديث التى أذكرها كنت اشترطت ألَّا يوجد فيها شىءٌ سبقنى الشيخ إلى تحقيقه فيما نشر حتى الآن من « السلسلة الضعيفة[2] » ، وإن كان قد حققه فى المجلدات الأخرى ، والتى ماصدر شىء منها ، وكنت بدأت فى تهذيبها وإعادة تحقيقها تحقيقًا مختصرًا حتى يلائم المساحة المسموح لى بها فى « جريدة النور » ، فأهملت الرد التفصيلى على العلل الموجودة فى الأحاديث ، رجاء الاختصار ، وليس عن غفلةٍ منى ، وأهملت أيضًا ذكر البديل الصحيح ــ إلَّا نادرًا ــ لنفس العلة السابقة . ثم طلب منى الكتاب للنشر ، فدفعت بالمائة حديثٍ الأولى على الاختصار السابق مع إضافة شىء يسير سمح به وقتى ، ولعل الله عز وجل يوفقنى بعد ذلك فى الوفاء بما أُلحتُ إليه ، مع ذكر

---

(١) ثم نشر المجلد الثالث ، ورأيتُ فيه بعض الأحاديث التى سبق لى تحقيقها ، على اعتبار أنها كانت محجوبة قبل ذلك ، فلم أحذفها من كتابى ، رجاء أن تحصل بها فائدة زائدة ، والله الموفق .

(٢) إلا ماندَّ عنى ، ووقع منى سهوًا .

البديل إن وفقت إلى وجدانه . والله المستعان .

ثم إنى أنبه إلى أمورٍ منها :

١ ــ هو أن التحقيق فى هذا المجال ، يستلزم مناقشة بعض الأئمة من السالفين أو المعاصرين فى بعض ماذهبوا إليه ، فلا يقعن فى روع أحد أن ذلك هو من الحط عليهم ، وعدم ذكرهم بالجميل ، فضلًا عن أن يكون اغتيابا لهم ، وكان يقال : « اعف عن ذى قبر » ! فإنا نبرأ إلى الله العظيم من ذلك . وكيف يكون تعقبنا لكبراء شيوخنا ، وعلماء سلفنا هو من الطعن عليهم : « .. وبهم ذُكِرْنَا ، وبشعاع ضيائهم تبصرنا ، وباقتفاء واضح رسومهم تميزنا ، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا ، وما مثلنا ومثلُهُمْ إلا كما ذكر أبو عمرو ابن العلاء قال :ما نحن فيمن مضى إلا كبقلٍ فى أصول نخلٍ طوال ... »[1] .

بل من أنعم النظر ، وأعمل الفكر وجد أن بيان ما أهملوا ، وتسديد ما أغفلوا ، هو غاية الإحسان إليهم . فإن هؤلاء الأئمة يوم وضعوا الكتب ، أو تكلموا فى العلم إنما كانوا يريدون بيان وجه الحق ، فإذا أخطأ الواحد منهم كان هذا نقيض ما أحب وقصد ، فالتنبيه على خطئه من أجل إعادة الأمر إلى قصده ومحبوبه واجبٌ على كل من له حق عليه ، إذ لم يكن أحدٌ من هؤلاء الأئمة معصومًا من الزلل ، وآمنًا من مقارفة الخطل ، وإن كان مايُتعقب به عليهم لايساوى شيئًا فى جنب ما أحرزوه من صواب ، فشكر الله مسعاهم ، وجعل الجنة مأواهم ، وألحقنا بهم بواسع إحسانه ومنّهِ . وحسبنا أن نسوق على كل مسألة دليلها العملىّ ، حتى لانُرمى بسوء القصد ، أو بشهوة النقد . وإنى على يقين من وقوع الخطأ فى بعض ماأذكره . والسبب واضحٌ ، لكون

---

(١) من مقدمة « موضح الأوهام » للخطيب (١ / ٥) .

المرء غير معصوم ، فإن كان السالفون مع علمهم وورعهم وقع منهم بعض الخطأ لهذه العلة ، فنحن أحقُّ بذلك منهم ، وإنما حدا بى إلى إطالة القول فى ذلك أمران :

الأول : إعذارًا ، وحتى لايتعقب علىّ لإغفاله .

الثانى : أن بعض إخواننا ــ جزاه الله خيرًا ــ أنكر علىّ أننى أتعقب بعض كبار الأئمة ، وأتخذُهم غرضًا[1] ، فقال : « أين هو من فلان الإمام » ؟! وصرّح بأشياء كرهتها له ، مع مسامحتى إياه فى قولها ، والجواب من وجهين :

الأول : أننا إذا أخذنا بعض المآخذ على بعض الأئمة ، فلا يعنى أننا صرنا مثلهم فى علمهم فضلًا عن أن نرتفع عليهم ؛ لأن الجزئيات فى العلم لاتكاد تتناهى ، ولو أراد أىُّ عالمٍ فى الدنيا إلَّا يخطىء فى شىء من العلم ، لمات وعلمه فى صدره ، فليس إلى العصمة من الخطأ سبيل .

الثانى : أن يكون تعقيبى على ضربين :

ا ــ إما أن أكون مصيبًا فى قولى ، فما المانع أن يُقبل الصواب منى ؟!

ب ــ أن أكون مخطئًا ، فعلى المعترض أن يُبين ذلك بالدليل ، فليس قويمًا ، ولا فى ميزان العدل كريمًا ، أن يقبل القولُ من إنسان لمجرد أنه قديم ، وأن يُهتضم حق المصيب لكونه حديثًا . ولله درُّ من قال :

قل لمن لايرى المعاصر شيئًا ويـرى للأوائـل التقـــديما
إن ذاك القديم كان حديثًا وهذا الحديث سيبقى قديما

نقول هذا الكلام ونحن والحمد لله من العارفين لأقدار العلماء ، وإن بدرت منى عبارة قد تبدو جافة ، فإنى معتذرٌ عنها ، إنما قد يكون ذلك من حظِّ العلقة التى هى فى قلب ابن آدم .

٢ ــ الأمر الثانى : أن الحكم على الأحاديث بما يناسبها إنما نخضع فيه

---

(١) أمَّا اتخاذُهم غرضًا ، فإنى أبرأ إلى الله من ذلك ولحومُ العلماء مسمومة ، وقلَّ رجل ولغ فى أعراضهم بغير حق إلا هتك الله ستره ، وفضحه فى خلقه ، نسأل الله السلامة .

للقوانين العامة التى حددها علماؤنا فى علم مصطلح الحديث ، مع إعمال النظر والاستفادة من استقراء الأئمة المحسنين لهذا الشأن ، ولامجال لما يسميه بعض الأغمار : « النقد عن طريق الكشف » ، فإن معنى الأخذ بها أن يصير الباطل حقا ، والحق باطلًا . قال العجلونى فى « كشف الخفاء » (١ / ١٠) : « وفى الفتوحات المكية للشيخ الأكبر قدس الله سره (!) ماحاصله : فرب حديث يكون صحيحًا من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح ، لسؤاله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيعلم وضعه ويترك العمل به ، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه . وربَّ حديثٍ تُرك العمل به لضعف طريقه من أجل وضَّاع فى رواته ، يكون صحيحًا فى نفس الأمر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ . » ا.هـ .

قلت : لقد أساء العجلونى جدَّ الإساءة لنفسه وكتابه ، أنه نقل هذا الباطل ولم يقدح فيه ! وهل فى إقراره هذا الكلام إلا هدم لكتابه كلِّه ، إذ هو قائم على القواعد المعروفة عند أهل الحديث ؟! لقد ظننتُ أن تحت القبة شيخًا !! وليس هذا الكلام بأول شيء مرق به ابن عربى على الإسلام وأهله ، حتى لقد كفَّره جماعة من العلماء ، وحرموا النظر فى كتبه ؛ لأن قوله هذا يتمشى مع زعمه أن للشريعة ظاهرًا وباطنًا ، أما الظاهر فهو لعامة الناس ، الذين هم علماءُ الملة ، فلا يرونهم على شيء لا من العلم ولا من التقوى . لأن ذلك لمن أدركوا علم الباطن !! وهذا القولُ ساقطٌ بأدلةٍ كثيرة ، ذكرت طرفًا منها فى جزءٍ لى سميتهُ : « كشف المخبوء ، بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » وهو قيد الطبع .

٣ ــ الأمر الثالث : أن ماذكرتهُ فى كتابى إنما هو بحسب ما ظهر لى بعد إعمال القاعدة العلمية ، ولاشك أنه قد وقع خلل فى بعض ما ذهبت إليه ، فأنا لا أؤكدُ الثقة به ، وكل من عثر على حرفٍ منه ، أو معنى يجب تغييره فإنى أناشده الله فى إصلاحه ، وأداء حق النصيحة فيه ، وما أبرأ من العثرة والزلة

وما أستنكفُ من الرجوع إلى الصواب عن الغلط ، فإن هذا الفن لطيف ، وابن آدم إلى العجز ، والضعف ، والعجلة أقرب ، فرحم الله أخًا نظر فيه نظرة تجرد وإنصاف ، ودعا لى بظهر الغيب على صوابٍ وفقنى الله إليه ، واستغفر لى زلاتى الكثيرة فيه .

« والله أسأل أن يجعله زادًا لحسن المصير إليه ، وعتادًا ليُمن القدوم عليه ، إنه بكل جميلٍ كفيل ، وهو حسبى ونعم الوكيل » .

وكتبه

راجى عفو ربِّه الغفور

أبو إسحق الحوينى الأثرى

عامله الله تعالى بلطفه الخفىِّ

١٣ / ٢ / ١٤٠٥هـ

وهذا أوانُ الشروع فيما له قصدت ، وعلى الله العظيم توكلت .

١ ــ « اقْرَأُوا القُرْآنَ بِلُحُونِ العَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا ، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونَ أَهْلِ الكِتَابِ ، وَأَهْلِ الفِسْقِ ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ مِنْ بَعْدِى قَوْمٌ يُرَجِّعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الرَّهْبَانِيَّةِ ، وَالنَّوْحِ وَالغِنَاءِ ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ . مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ ، وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ » .

---

١ ــ مُنْكَرٌ .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » ــ كما فى « المجمع » (٧ / ١٦٩) ــ ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٢ / ٥١٠ ــ ٥١١) ، والجوزقانى فى « الأباطيل » (٧٢٣) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (١ / ١١٨) من طريق بقية بن الوليد ، عن الحصين بن مالك الفزارىّ ، عن أبى محمد ، عن حذيفة مرفوعا .. فذكره . وعزاه التبريزىُّ فى « المشكاة » (١ / ٦٧٦) للبيهقىّ فى « شعب الإيمان » ، ولرزين فى « كتابه » . وعزاه القرطبى فى « تفسيره » (١ / ١٧) للحكيم الترمذىّ فى « نوادر الأصول » ووقع عنده : « وأهل العشق » بدل : « الفسق » .

قُلْتُ : وإسنادُهُ تالفٌ ، مسلسلٌ بالعلل :

الأولى : تدليسُ بقية ، فقد كان يدلس التسوية .فنحتاج منه أن يُصرح لنا بالتحديث فى كل طبقات السند ، وكنتُ ذهلتُ عن هذا قديمًا ، فكنتُ أجعل عنعنته كعنعنة الأعمش ونحوه ممن يدلسون تدليس الإسناد . وقال لى شيخُنا حافظ الوقت ناصر الدين الألبانى حفظه الله تعالى ، وأمتع المسلمين بطول حياته : « إنه يقع لى أن تدليس بقية هو من التدليس المعتاد » ا هـ . لكن ثبت أن بقية بن الوليد يدلس التسوية ، فذكر ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (١٩٥٧) من طريق إسحق بن راهويه ، عن بقية ، قال : حدثنى أبو وهب الأسدىّ ، قال : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : « لاتحمدوا إسلام امرئ ، حتى تعرفوا عقدة رأيه» . وقال أبى : هذا الحديث له علّةٌ ، قلَّ من يفْهَمُها . !! روى هذا الحديث عبيدُ الله ابنُ عمرو ، عن إسحق بن أبى فروة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وعبيد الله بن عمرو ، وكنيتُهُ أبو وهب ، وهو أسدىٌّ . فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله ابن عمرو ، ونسبه إلى بنى أسد لكيلا يُتفطن به ، حتى إذا ترك إسحق بن أبى فروة من الوسط لا يُهتدى له . !! ، وكان بقيّةُ من أفعل الناس لهذا ، وأما ماقال إسحق فى روايته عن بقية ، عن أبى وهبٍ : « حدثنا نافع » فهو وهم ... إلخ » .

قلت : فقولُ أبى حاتم : « .... حتى إذا ترك إسحق من الوسط لايهتدى إليه » هذه هى صورة تدليس التسوية ، ثم وصفه بأنه كان : « من أفعل الناس لهذا » [ويرى ابن حبان فى « المجروحين » أنَّ بقية ابتلى بتلاميذ سوءٍ كانوا يسوون حديثه ، وهذا لايمنع أنه كان يفعله] . وهذا يعنى أنه صار معروفًا به ولايغنى فى دفع هذا التدليس ماقاله ابنُ عدى : « سمعت الحسين [يعنى ابن عبد الله العطار] يقول : سمعت محمد بن عوف [وقع فى « الكامل » : « عون » وهو خطأ ، والنسخة المطبوعة من =

....

= الكامل سيئةٌ للغاية ، لكثرة التصحيف فيها . فالله المستعان] يقولُ : روى هذا الحديث شعبة ، عن بقية » أ هـ . فيُفهم من سوق ابن عدى لهذه المقالة أن شعبة كان يشدد النكير على المدلسين ، ويتحرى منهم السماع ، فهذا يُرجح أنه لم يأخذ من بقية إلا ماعلم أنه سمعه . والجوابُ عن ذلك أن يقال : إننا لاندرى مَنْ شيخ بقية الواقع فى طريق شعبة ، فلعلّ بقية دلس اسم شيخه ، وصرح عنه بالتحديث ، فقنع شُعْبةُ منه بذلك . هذا أولًا .

ثانيا : يُحتمل أن شعبة لم يكن يعلم بتدليسه أصلًا ، ويؤيده أنهم لم ينقلوا عن شعبة أنه أنكر على بقية تدليسه ، ولو علم لما ترك النكير أبدًا .

ثالثًا : قد صحّ عن شعبة أنه قال : « كفيتُكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وقتادة ، وأبى إسحق السبيعى » . رواه البيهقىُّ فى « المعرفة » . وليسَ بقية من أولئك [ثم رأيتُ الحافظ فى « التلخيص » (٢ / ٤٠) اتهم بقية بتدليس التسوية ، وأقره الشيخ الألبانى كما فى « الإرواء » (٣ / ٨٩)] والله أعلم .

العلّةُ الثانية : شيخُ بقية : « حصين بن مالك » . قال الجوزقانى : « مجهولٌ » ، وقال الذهبىُّ : « ليس بمعتمد » .

العلة الثالثة : الراوى عن حذيفة ، وهو : « أبو محمد » مجهولٌ أيضًا كما قال الجوزقانى وابن الجوزىّ ، وكذا الهيثمىُّ لكنه قال فى « المجمع » (٧ / ١٦٩) : « فيه راوٍ لم يُسم » ، ووقع فى « الميزان » : « ... حصين بن مالك ، عن رجلٍ ، عن حذيفة » . فلعل الذهبىّ أخذ الإسناد من « المعجم الأوسط » للطبرانى . والله أعلم .

وقال الجوزقانى : « هذا حديثٌ باطلٌ وأبو محمد شيخٌ مجهولٌ ، وحصين بن مالك أيضًا مجهولٌ ، وبقية بن الوليد ضعيفٌ » .

قُلْتُ : أما أن بقية ضعيفٌ ، فلا ، إنما ضعفُه من روايته ، لا من نفسه . والله أعلم . وقال ابن الجوزىّ : « هذا حديثٌ لايصحُّ ، وأبو محمد مجهول ، وبقية يروى عن الضعفاء ويدلسهم . » أ هـ . وقال الذهبىُّ : « الخبرُ منكرٌ » .

أما القراءةُ بالألحان ، فقد اختلف فيها العلماء . والأكثرون على المنع ، فقد حكى ابنُ أبى حاتم عن أبيه أن السماع يُكرهُ ممن يقرأ بالألحان ، ونصّ مالك فى المدونة على أن القراءة فى الصلاة بالألحان الموضوعة و الترجيع تردُّ به الشهادة » حكاه السخاوىُّ فى « فتح المغيث » (١ / ٢٨١) . وقال الحافظ فى « الفتح » (٩ / ٧٢) : « وحكى عبد الوهاب المالكى عن مالك تحريم القراءة بالألحان ، وحكاه أبو الطيب الطبرىُّ ، والماوردىُّ ، وابن حمدان الحنبلى ، عن جماعة من أهل العلم . وحكى ابن بطال وعياض والقرطبىُّ من المالكية ، والماوردى ، والبندنيجى والغزّالى من الشافعية ، وصاحب « الذخيرة » من الحنفية الكراهة . واختاره أبو يعلى وابنُ عقيل من الحنابلة ، وحكى ابن بطّال عن جماعةٍ من الصحابة والتابعين الجواز ...... ومحلُّ هذا الخلاف إذا لم يختل شىء من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير ، قال النووى فى « التبيان » : أجمعوا على تحريمه » أ هـ . وقال السخاوىُّ فى « فتح المغيث » (١ / ٢٨١) : « والحق فى هذه المسألة أنه إن خرج بالتلحين لفظ القرآن عن صيغته ، بإدخال حركاتٍ فيه ، أو إخراج حركات منه ، أو قصر ممدود ، أو مد مقصور ، أو تمطيط يخفى به اللّفظ ، ويلتبس به المعنى ، فالقارئ فاسقٌ ، والمستمع آثمٌ ، وإن لم يخرجه اللّحنُ عن لفظه ، وقراءته على ترتيله فلا =

٢ ـ « لَا تَسْأَلِ الرَّجُلَ ، فِيمَ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ ، وَلَا تَنَمْ إِلَّا عَلَى وِتْرٍ » .

= كراهة . لأنه زاد بألحانه فى تحسينه » أ هـ .

قلت : وقد نبغ بعضُ أهل الأهواء من قرأة زماننا ، فزعموا أن المراد بالألحان هو أن يُقرأ القرآن مع لحن الموسيقى !! ، وصار يطالب بحق الأداء العلنى فيه أسوة بالمغنين والمغنيات ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، وهذا الذى ذهب إليه هذا القارئ لم يقل به احدٌ أصلًا . بل اللحن المقصود هو تحسين الصوت بالقرآن وتحزينه ، لا ما تعارف عليه الناس فى هذه الأزمنة المتأخرة من أن التلحين إنما يكون بالموسيقى !! وإذا كان العلماء يحرمون ، أو يكرهون أن يمطط القارئ فى قراءته ، وأن يزيد فى تحسين صوته عن طريق الإغراق فى التلحين الذى هو من كسب حنجرته ، ويرد به مالك الشهادة ، بل يُفسق كما وقع فى كلام السخاوىّ ، فكيف إذا سمعوا ذلك الذى يطالبُ بقراءة القرآن على لحن الموسيقى ؟! لاشك أنهم إما أن يُكفروه ، لأن الاستحلال ظاهر من قوله ودعوته فإن لم يكن ، فأحسنُ أحواله أن يكون فاسقًا . وقد صحّ عن النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم : أنه قال : « بادروا بالأعمال خصالًا ستًا ... » فذكر منها : « ونشوًا يتخذون القرآن مزامير ، يقدمون الرجل ليس بأفقههم ، ولا أعلمهم ، مايقدمونه إلا ليغنيهم ، » . أخرجه أحمد (٣ / ٤٩٤) والطبرانى فى الأوسط (ج ١ / رقم ٦٨٩) وغيرهُما ، وانظر « الصحيحة » (٩٧٩) لشيخنا الألبانى حفظه الله تعالى .

٢ ـ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٦ / ١٨٥ ـ عون) ، والنسائىُّ فى « عشرة النساء ـ من الكبرى » ـ كما فى « أطراف المزىّ » (٨ / ١١) ـ ، وابن ماجه (١ / ٦٢) ، وأحمد (١ / ٢٠) ، والطيالسىُّ (ص ـ ١٠) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٣ / ٢١١) ، والحاكم (٤ / ١٧٥) ، والبيهقىُّ (٧ / ١٠٥) ، من طريق داود بن عبد الله الأودىّ ، عن عبد الرحمٰن المُسْلّى ، عن الأشعث ابن قيس ، عن عمر ين الخطاب ، فذكره مرفوعًا .ووقع عند ابن ماجه : قال الأشعث : « ضفتُ عمر ليلة ، فلما كان فى جوف الليل ، قام عمر إلى امرأته يضربُها ، فحجزت بينهما .!! فلما آوى إلى فراشه قال لى : يا أشعث احفظ عنى شيئًا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته ، ولاتنم إلّا على وتر ، ونسيتُ الثالثة » ا.هـ . ووقع فى رواية الحاكم أن الثالثة : « ولا تسأله عمن يعتمد من إخوانه ومن لايعتمدهم » . قال الحاكم : « صحيحُ الإسناد » ووافقهُ الذهبىُّ !!

قُلْتُ : وهما فى ذلك ، لاسيما الذهبىّ ، فإنه ذكر عبد الرحمٰن المُسْلى ـ بضم الميم وسكون السين ـ فى « الميزان » (٢ / ٦٠٢) : « لايعرف إلا فى حديثه عن الأشعث ، عن عمر ، تفرد عنه داود ابن عبد الله الأودىّ »ا.هـ . فكيف يُصحح إسنادهُ ؟!! وأيضا ضعّفه أبو الفتح الأزدىّ ، وقال : « فيه نظر » . ثم أورد له هذا الحديث . والعجب من الحافظ ، إذ يقول فيه « مقبولٌ » ، وكان الأولى =

٣ ــ « بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ سَبْعًا : هَلْ تَنْتَظِرُوْنَ إلاَّ فَقْرًا مُنْسِيًا ، أَوْ غِنًى مُطْغِيًا ، أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا ، أَوْ هَرَمًا مُفَنِّدًا ، أَوْ مَوْتًا مُجْهِزًا ، أَوِ الدَّجَّالَ ؟! ، فَشَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ ، أَوِ السَّاعَةَ ؟! فَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ » .

= أن يقول : « مجهول » لأنه لم يرو عنه سوى واحد ، وقد غمزه الأزدى . !!

وأمَّا الشيخُ المحدث العلامة أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر فأعلّ الحديث بعلة أخرى ، فقال فى « تخريج المسند » (١ / ٢٠٩) : « إسنادُهُ ضعيفٌ ، داود بن يزيد الأودى : ليس بقوى ، يتكلمون فيه » . وهذا وهمٌ من الشيخ ، نتج عن سبق النظر ، فالذى فى الإسناد هو : « داود بن عبد الله الأودى » وهو ثقةٌ والله المستعان .

تنبيه وقع الإسناد عند الطحاوى هكذا : « ... أبو عوانة وضاح بن عبد الله الأزدى ، ... » . وهو خطأ ، نتج عن تصحيف ، وصوابه : « ... وضاح عن داود بن عبد الله الأودى » .

٣ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (٢٣٠٦) ، والعقيلى فى « الضعفاء » (٢١٥ / ١) . وابن عدى فى « الكامل » (٢٤٣٤ / ٦) . وابن الجوزى فيى « مشيخته » (١٩٧ / ١٩٨) من طريق محرز بن هارون ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : ومحرز بن هارون ، قال فيه البخارى والنسائى : « منكر الحديث » . وهذا فى اصطلاح البخارى يعنى : لاتحلُّ الرواية عنه . وقال ابنُ حبان : « يروى عن الأعرج ماليس من حديثه ، لاتحلُّ الرواية عنه ولا الاحتجاج به » . لكن قال العقيلى : « وقد روى هذا الحديث بغير هذا الإسناد ، من طريق أصلح من هذه » .

قُلْتُ : يُشيرُ العقيلى بذلك إلى ماأخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٠ ــ ٣٢١) من طريق معمر بن راشد ، عن سعيد المقبرى ، فالحديث صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبىُّ . قُلْتُ : لم يسمع معمر من المقبرى ، وقد أشار الترمذى إلى ذلك بقوله : « وروى معمر هذا الحديث عمن سمع سعيدًا المقبرىّ عن أبى هريرة عن النبى ﷺ نحو هذا » .

وهذا الذى ذكره الترمذىُّ قد أخرجه ابن المبارك فى « الزهد » (٧) ، والبغوى فى « شرح السُّنة » (١٤/ ٢٢٤ – ٢٢٥) . ثم وقفت الواسطة عن أبى هريرة مرفوعًا بنحوه . قال الحاكم : « إن كان معمر بن راشد سمع من المقبرى ، والحمد لله . فإذا هو محمد بن عجلان . أخرجه الخطيب فى « السابق واللاحق » =

٤ ــ « مَاأَكْرَمَ شَابٌّ شَيْخًا عِنْدَ سِنِّهِ ، إِلَّا قَيَّضَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ يُكْرِمُهُ عِنْدَ سِنِّهِ » .

٥ ــ « مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ العِلْمِ ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى يَرْجِعَ » .

= (١٠٢ ــ ١٠٣) من طريق محمد بن حميد الرازىّ ، ثنا إبراهيم بن المختار ، عن إسرائيل ، عن إبراهيم بن أعين ، عن معمر بن راشد ، عن ابن عجلان ، عن سعيد المقبرى ، عن أبى هريرة مرفوعًا به . وابن عجلان ثقةٌ ، ولكن فى الطريق إليه محمد بن حميد الرازى ، وهو واه ، بل كذبه بعضُهُمْ . وإبراهيمُ بن المختار قال البخاريُّ : « فيه نظر » . وهذا جرحٌ شديدٌ عنده . وقال ابن معين : « ليس بذاك » . ووثقه ابن حبان وقال : « يتقى من حديثه ماكان من رواية ابن حميد عنه » وهذا منها . والله أعلم .

٤ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذيُّ (٦ / ١٦٦ ــ ١٦٧ تحفة) ، وأبو القاسم القشيرى فى « الرسالة » (ص ٦٣٣) ، ويعقوب بن سفيان فى « المعرفة » (٣ / ٤١١) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ٢٣٠ / ١) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٣ / ٨٩٨ ــ ٧ / ٢٧٣٣) ، والخطيب فى « الفقيه والمتفقه » (٢٧٧ / ١) ، وابن السمعانى فى « أدب الإملاء » (ص ــ ١٣٥) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١٣ / ٤٠) ، والشجريُّ فى « الأمالى » (٢٤٤ / ٢) من طريق يزيد ابن بيان العقيلىّ ، حدثنا أبو الرَّحَّال ، الأنصاريُّ ، عن أنس مرفوعًا .. فذكره . قال العقيليُّ : « يزيد ابن بيان لايتابع عليه ، ولايُعرف إلا به » وقال ابنُ عدى : « وهذا لايُعرف لأبى الرَّحَّال ، عن أنس غير هذا ، ولا أعلم يرويه عنه غير يزيد بن بيان » .

قُلْتُ : فتتلخص علَّةُ الحديث فى أمرين :

الأول : ضعف يزيد بن بيان . قال البخاريُّ : « فيه نظر . وهذا جرحٌ شديدٌ عنده . وقال ابنُ حبان : « لايجوز الاحتجاج به » .

الثانى : أبو الرَّحَّال ــ بتشديد الراء والحاء المهملتين ــ اسمه خالد بن محمد الأنصارى . قال البخاريُّ : « عنده عجائب » . وقال أبو حاتم : « ليس بقوىٍّ ، منكرُ الحديث » . وقال ابن عدى : « أنكرتُ عليه هذا الحديث » .

٥ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذيُّ (٧ / ٤٠٥ ــ ٤٠٦ ــ تحفة) ، والطبرانيُّ فى « الصغير » (١ / ١٣٦) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ٦٣ / ١) ، وابنُ عبد البر فى « الجامع » (١ / ٥٥) من طريق نصر بن علىّ الجهضمى ، حدثنا خالد بن يزيد اللؤلؤىّ ، عن أبى جعفر الرازى ، عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالكٍ مرفوعًا فذكره . قال الطبرانيُّ : « لايروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو جعفر الرازى ، =

٦ ــ إِنَّ أَوَّلَ مَادَخَلَ النَّقْصُ عَلَى بَنِى إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ فَيَقُولُ : يَاهَذَا ،! اتَّقِ اللهَ وَدَعْ مَاتَصْنَعُ ، فَإِنَّهُ لاَيَحِلُّ لَكَ ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الغَدِ ، فَلا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ ، وَشَرِيبَهُ ، وَقَعِيدَهُ ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ . كَلَّا وَاللهِ ، لَتَأْمُرُنَّ بِالمعرُوفِ ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ ، وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ ، وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الحَقِّ أَطْرًا ، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُم عَلَى بَعضٍ ، ثُمَّ يَلْعَنُكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ » .

= وخالد بن يزيد » .

قُلْتُ : خالد بن يزيد قال أبو زرعة : « لابأس به » . ولكن قال العقيلى : « لايتابع على كثير من حديثه » . وأبو جعفر الرازى سيء الحفظ كما قدمت قبل ذلك فى حديث القنوت : قال الترمذى : « حديثٌ حسن غريب ، وقد رواه بعضهم فلم يرفعه » أ هـ . وهذا أحد أوجه ضعفه أيضًا . والله أعلم .

٦ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (٣٠٤٧) ، وأحمد (١ / ٣٩١) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٢٦٥) ، من طريق شريك بن عبد الله ، عن على بن بذيمة ، عن أبى عبيدة ، عن أبيه عبد الله ابن مسعود .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، وله علَّتان :

الأولى : ضعف شريك النخعى ، فإنه سيىء الحفظ .

الثانية : الانقطاع بين أبى عبيدة وأبيه ، فإنه لم يسمع منه على أرجح أقوال العلماء المحققين .

أما العلة الأولى ، فإن شريكًا لم يتفرد بالحديث عن على بن بذيمة ، بل تابعه جماعة عنه ، منهم :

١ ــ يونس بن راشد . أخرجه أبو داود (٤٣٣٦) ، وعنه البيهقى (١٠ / ٩٣) .

٢ ــ الأعمش . أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٢٦٤) ، ومن طريقه الشجرى فى « الأمالى » (٢ / ٢٣١) .

٣ ــ مسعر بن كدام . أخرجه الطبرانى (١٠٢٦٦) .

٤ ــ موسى بن أعين . أخرجه الطحاوى فى « المشكل » (٢ / ٦١ ــ ٦٢) .

٥ ــ محمد بن مسلم بن أبى الوضاح . أخرجه الترمذى (٥ / ٢٥٣) ، وابن ماجه =

= (٤٠٠٦ / ٢) ، وكذا ابنُ جرير (٦ / ٢٠٦) .

٦ ـــ عمرو بن قيس الملائى .أخرجه ابن جرير ، ولكن فى السند إليه محمد بنُ حميد وقد خالفهم سفيانُ الثورىّ ، فقال : ثنا على بن بذيمة ، عن أبى عبيدة ، أظنه عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا فذكره . أخرجه ابن جرير (٦ / ٢٠٥) من طريق مؤمل بن إسماعيل ، ثنا سفيان به .

قُلْتُ : وهذا سندٌ متصلٌ ، غير أننى أرى أن ذكر « مسروق » فيه غير محفوظ .والآفة ـــ عندى ـــ هى من مؤمل هذا ، فإنه كان كثير الخطأ كما قال أبو حاتم وأبو داود وغيرُهما ، حتى قال فيه البخارىُّ : « منكر الحديث » . وهو مع ضعفه ، فقد خالفه عبد الرحمٰن بن مهدى ـــ وهو من جبال الحفظ ـــ فرواه عن سفيان ، عن على بن بذيمة ، عن أبى عبيدة قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره مرسلًا . أخرجه الترمذىُّ (٣٠٤٨) ، وابنُ ماجه (٤٠٠٦) ، وابنُ جرير (٦ / ٢٠٥ ـــ ٢٠٦) ، وتابعه وكيع بنُ الجراح ـــ الجبل الراسخ ـــ ، عن سفيان بمثله . أخرجه ابن جرير أيضًا (٦ / ٢٠٦) من طريقين عنه ، فالصحيحُ فى رواية سفيان ، هو الإرسالُ . ولكن رواية الجماعة الذين ذكرناهم تترجح على رواية سفيان ، ويكون الصواب هو : « ... على بن بذيمة ، عن أبى عبيدة ، عن أبيه » . أما علىُّ بن بذيمة ـــ بفتح الباء الموحدة ، وكسر المعجمة الخفيفة ، بعدها تحتانية ـــ فقد وثقهُ غيرُ واحدٍ منهم ابن معين ، وأبو زرعة والنسائىُّ والعجلىُّ وغيرُهُمْ ، وجرحه الجوزجانى لكونه متشيعًا ، والجرح لمجرد المذهب قولٌ ضعيف ، ثم إنه توبع على الحديث . تابعه سالم الأفطس ، عن أبى عبيدة ، عن أبيه به . أخرجه أبو داود (٤٣٣٧) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (١٠٢٦٨) من طريق أبى شهاب الحناط ، عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن سالم الأفطس به .

قُلْتُ : وأبو شهاب الحناط اسمه عبد ربه بن نافع وقد وثقه ابن معين والعجلى ويعقوب بن شيبة وابن سعد وغيرهم ورضيه أحمد ، ولينه النسائى وغيره . وذكر له فى « التهذيب » حديثًا دلس فيه ، ولكنه غير مشهور بالتدليس ، لذا أهمل الحافظ ذكر التدليس عندما ترجم له فى « التقريب » . وقد خالفه عبد الرحمٰن بن محمد المحاربى ، فرواه عن العلاء بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن مرة ، عن سالم الأفطس به فجعل شيخ العلاء فيه هو : « عبد الله بن عمرو بن مرة » بدل : « عمرو بن مرة » !! أخرجه ابن جرير (٦ / ٢٠٥) ، وابنُ أبى حاتم ـــ كما فى « تفسير ابن كثير » (٢ / ٧٤) . ـــ وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٥٠٣٥) .

قُلْتُ : والمحاربى حاله قريبٌ من حال أبى شهاب الحناط ، ولكن اتهمه غير واحد بالتدليس ، ورواية أبى شهاب الحناط أرجح من رواية المحاربى ، لمتابعة عبثر بن القاسم . ذكرها المزىُّ فى « الأطراف » (٧ / ١٦٠) . وقد اختلف على العلاء بن المسيب فى سنده ، وقد مرّ وجهان لذلك . فأخرجه الخطيب فى « التاريخ » (٨ / ٢٩٩) من طريق خالد بن عمرو الأموى ، حدثنا العلاء بن المسيب ، عن عمرو ابن مرة ، عن أبى عبيدة ، عن ابن مسعود . فأسقط ذكر : « سالم الأفطس » ، ولكن خالد بن عمرو كذبه ابن معين ، واتهمه أحمد بن صالح بالوضع ، غير أنه لم يتفرد بإسقاط « سالم » من السند ، =

....

= فتابعه جعفر بن زياد ، عن العلاء به . أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٢٦٧) من طريق عثمان بن أبى شيبة ، ثنا إسحق بن منصور ، ثنا جعفر به.

قُلْتُ : وجعفر بن زياد ، هو الأحمر ، وثقه ابن معين فى رواية . وقال أحمد وابنُ عدى : « صالح الحديث » وقال أبو داود : « صدوق » . فهذا لونٌ ثالثٌ من الخلاف ... ولونٌ رابعٌ . !! فخالفهم جميعًا خالد بن عبد الله الواسطى ، فرواه عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبى موسى الأشعرى ... فذكره . فجعله من مسند « أبى موسى » ، أخرجه الطحاوى فى « المشكل » (٢ / ٦١) من طريق عمرو بن عون الواسطى ، ثنا خالد .. فذكره .

قُلْتُ : كذا وقع الإسناد عند الطحاوى : « ... عمرو بن مرة ، عن أبى موسى » ، وهو عندى خطأ ، فقد سقط ذكر : « أبى عبيدة » بينهما ، يدلُّ على ذلك أن المزِّىَّ قال فى « الأطراف »(٧ / ١٦١) : « وخالفهم خالد بن عبد الله الواسطى ، فرواه عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبى عبيدة ، عن أبى موسى » ونقل الحافظ ابن كثير فى « تفسيره » (٢ / ٧٤) مثل هذا عن شيخه المزى . وعمرو بن عون ثقةٌ ، ولكنه خولف فيه ، خالفه وهبُ بنُ بقية ، فرواه عن خالد ابن عبد الله ، عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبى عبيدة ، عن ابن مسعود . فوافق الجماعة على جعله فى مسند « عبد الله بن مسعود » . أخرجه البغوى فى « تفسيره » . فهذا اضطرابٌ شديدٌ فى السند ، والوجه الذى اتفق عليه الجماعة هو الراجح ، وهو : « ... على بن بذيمة ، عن أبى عبيدة ، عن أبيه » . أما علة هذا الإسناد ، فهو الانقطاع بين أبى عبيدة ، وبين أبيه عبد الله بن مسعود كما سبق وذكرتُ . ولكنى رأيتُ البدر العينى رحمه الله تعالى جعل يناطح فى هذا ، فقال فى « العمدة » (٢ / ٣٠٢) يردُّ على الحافظ ابن حجر : « وأما قولُ القائل : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، فمردودٌ بما ذُكر فى « المعجم الأوسط » للطبرانى من حديث زياد بن سعد ، عن أبى الزبير ، قال : حدثنى يونس بن عتاب (!) الكوفى ، سمعتُ أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول : « كنت مع النبىِّ — ﷺ — فى سفر ... الحديث . وبما أخرجه الحاكم فى « مستدركه » من حديث أبى إسحق ، عن أبى عبيدة ، عن أبيه ، فى ذكر يوسف عليه السلام ، وصحح إسناده (!) ، وبما حسن الترمذى عدة أحاديث رواها الترمذى عن أبى عبيدة ، عن أبيه ، ومن شرط الحديث الحسن أن يكون إسناده متصلًا عند المحدثين » ا هـ .

قُلْتُ : كذا قال العينى رحمه الله تعالى ، وقد كرهتُ له أن يجيب بهذا الجواب الواهى ، ويمكن إجمال حججه فى ثلاثة أمور :

الأول : ماوقع فى « الأوسط » من التصريح بالسماع .

الثانى : تصحيح الحاكم لحديثٍ فيه : « ...أبو عبيدة ، عن أبيه » .

الثالث : تحسين الترمذى لأحاديث رواها أبو عبيدة عن أبيه ، ولولا أن الإسناد متصلٌ ماحسنها ، إذ شرط الحديث الحسن اتصال السند .

والجواب عن ذلك من وجوه :

=

= الأول : أن التصريح بالسماع الذى وقع فى « الأوسط » للطبرانىّ لايصحُّ . وبنظرة إلى السند الذى ساقه البدر العينى رحمه الله تظهر لك الحجةُ . فأما زيادُ بنُ سعد ، وأبو الزبير ، فكلاهما ثقة ، وقد صرّح أبو الزبير بالسماع . وأما يونس بن عتاب ، فلم أعرفه ، ثم ترجح لدىّ أنه « يونس بن خباب » بالخاء المعجمة ، بعدها باء . وقد ذكر المزىّ فى « تهذيب الكمال » (ج ٣ / لوحة ١٥٦٧) فى ترجمة « يونس » أنه : « روى عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود ... وروى عنه ... وأبو الزبير المكى ، وهو من أقرانه » أ هـ . فننظر فى حال يونس . قال ابنُ معين : « رجلُ سوءٍ ، يشتم عثمان ، ... لاشىء » . وقال البخارىّ : « منكر الحديث » . وهذا جرحٌ شديدٌ عنده . وقال النسائىُّ : « ليس بثقةٍ » . وكذَّبه الجوزجانى وقال : « مفتر » . ووثقه ابن معين ، وابن شاهين ، وعثمان بن أبى شيبة .

فإن قلت : فالعمل على التوثيق ، وقد أظهر الساجى العلة فى جرحه فقال : « صدوق فى الحديث ، تكلموا من جهة رأيه السوء » والجرح لمجرد المذهب قولٌ ضعيف كما ذكرتم من قبل .

نقول : أما الجرح لمجرد لمذهب ، فنعم هو ضعيف ، ولذلك فنحن لانعتدُّ بتكذيب الجوزجانى له ، لما عُرف عنه من الشدة على كل متشيع ، وأما أنه ضعفوه لأجل المذهب ، فغيرُ صحيح . يدلُّ عليه قولُ أبى حاتم : « ليس بقوىّ فى الحديث » . واعتمد ذلك الحافظ فى « التقريب » فقال : « صدوق يخطىء » . وعليه فلا يمكن الاعتداد بذكر السماع لأجل يونس بن خباب ، فإنه كان يخطىء ويخالف ، ومن كان هكذا ، فلا يُستغرب منه أن يقلب العننة إلى تصريح بالسماع ، وهذا معروفٌ ظاهر لكل مشتغلٍ بهذا الفن . والله أعلم . [هنا قاعدة هامة ، فقد سألتُ شيخنا الألبانىّ حفظه الله تعالى : ماوجه الحجة فى قولكم فى « الضعيفة » (١ / ٦٨ / رقم ٥١) : « محمد بن سيرين لم يسمع من عمران ابن حصين كما قال الدارقطنىُّ ، خلافًا لأحمد » . مع أن محمد بن سيرين صرح بالتحديث عن عمران — كما فى « صحيح مسلم » (١ / ١٩٨) — فى حديث : « يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفًا بغير حساب .... » ؟!

فقال حفظه الله : عهدى بعيدٌ بهذا الأمر ، غير أننا يجب أن نلاحظ كيفية رواية مسلم لهذا الحديث ، هل أورده فى الأصول ، أم فى الشواهد والمتابعات ، لأنه إن أورده فى الشواهد والمتابعات فحينئذٍ لايحتج فيها بمسألة التحديث لأن فى رواة الشواهد والمتابعات ضعفا ، والإمام مسلم إنما يسوق الشواهد والمتابعات لتقوية حديث الباب ، وليس بغرض إثبات سماع راوٍ من راو ، والراوى الضعيف قد يهم فى هذا البحث فيقلب العنعنة إلى تصريح بالسماع ، وهذا معروفٌ مشهورٌ » أ هـ .

قُلْتُ : وهذه قاعدة هامة جدا ، لم أر من نبه عليها قبل الشيخ فجزاه الله خيرا ، غير أننى أرى أن القاعدة وإن كانت عامة ، فسماع محمد بن سيرين من عمران لاشك فى صحته ، مع أن الإمام مسلمًا رحمه الله ذكر سماع ابن سيرين من عمران فى « باب الشواهد » فقال : حدثنا يحيى بن خلف الباهلىّ ، ثنا المعتمر ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، حدثنى عمران .... فذكره . وشيخ مسلم وثقه ابنُ حبان وحده ، على ماذكره فى « التهذيب » . قال لى شيخنا : « فهذا قد يكون المانع من اعتبار قبول السماع » . قلت له : ولكن توثيق ابن حبان لمثل هذه الطبقة مقبولٌ لاشك فيه ، =

= وتساهله إنما يقع فى طبقة التابعين ونحوها _كما ذكرتم أنتم ذلك فى بعض تعليقاتكم . قال : صحيحٌ ، ولكنه يظل أدنى من توثيق غيره كابن معين وأضرابه » .

قُلْتُ : ثم لما بحثت ، وجدتُ الحديث له طريقًا آخر عن ابن سيرين فأخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ١٨ / رقم ٣٢٦) من طريقين عن أبى على الحنفى ، ثنا أبو حرة ، عن محمد بن سيرين ، ثنا عمران به ، وأخرجه أبو عوانة فى « صحيحه » (١ / ٨٧) من طريقين آخرين عن أبى على الحنفى به ولكن بالعنعنة . فالسندُ حسنٌ ، وأبو حرة ، واصل بن عبد الرحمن فيه كلام ، وهو صدوق كما قال الحافظ ، فإذا انضمت روايته لرواية هشام بن حسان ، لم يعد شك فى ثبوت السماع بين ابن سيرين وعمران . وتأيد ذلك بقول أحمد : « سمع ابن سيرين من عمران » ، فهو مقدم على قول الدارقطنى : « لم يسمع » إذ المثبت معه زيادة علم ، فهو مقدمٌ على النافى . أما إدراك ابن سيرين لعمران ، فلا يشك فيه محقق ، فقد ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان يعنى فى حدود سنة (٣٣) ، وتوفى عمران ، رضى الله عنه سنة (٥٢) ، فقد كان لابن سيرين تسعة عشر عامًا ، ثم كلاهما بصرىٌ ، وابن سيرين كان بريئًا من التدليس . نعم كان مقلًا عن عمران ، بخلاف الحسن وغيره ، فقد روى له مسلم عن عمران ثلاثة أحاديث ، وزاد أحمد ثلاثة أحاديث أخر ، فالحاصل أن أحاديث ابن سيرين عن عمران نحو العشرة أو فوقها بقليل كما يعلم من النظر فى رواياته . ولى جزءٌ صغير فى إثبات سماع ابن سيرين من عمران ، حققت من خلاله كل الأحاديث التى رواها ابن سيرين عن عمران ، فالله المستعان] .

فإن قُلْتَ : قد روى ابنُ أبى حاتم فى « المراسيل » بسنده إلى سلم بن قتيبة قال : قلتُ لشعبة : إن البُرِّى يحدثنا عن أبى إسحق ، أنه سمع أبا عبيدة ، أنه سمع ابن مسعود . فقال (يعنى شعبة) : أوه! كان أبوُ عبيدة ابن سبع سنين ، وجعل يضرب جبهته » ا هـ . فابنُ سبع سنين يمكن له أن يسمع ، بل يحفظ كما هو معروف ومبثوثٌ فى بطون الكتب .فهذا دليلٌ فى إثبات السماع .

نقولُ : أما ابنُ سبع سنين يمكن أن يسمع ، بل ويحفظ فنعم ولكن البُرِّى واسمه عثمان بن مقسم كذبه ابن معين والجوزجانى ، وتركه يحيى القطان وابن المبارك والنسائىُ والدارقطنىُ ، فالدليلُ غيرُ قائمٍ .

* فإن قلت : قد قال الدارقطنىُ : « أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه » .

نقول : أما حنيف بن مالك ، فصوابُهُ : خشيف بن مالك ــ بخاء معجمة ، ثم شين ، فياءٌ ــ وقد ذكر فى « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٤٠١ ــ ٤٠٢) أنه روى عن عمر ، وابن مسعود » فهذا يدلُّ على أنه قديم ، ولكن ليس هناك تلازمٌ بين أن يكون الأعلم قد سمع ، فيكونُ أبو عبيدة هو الأعلم بمذهب أبيه ، وفتواه ، فما دخلُ السماع هنا ؟!!

* فإن قُلْتَ : قد روى عبد الواحد بن زياد ، عن أبى مالك الأشجعى ، عن عبد الله بن أبى هند ، عن أبى عبيدة قال : خرجتُ مع أبى لصلاة الصبح . فهذا يدلُّ على أنه أدركه ووعاه .

نقولُ : قال ابن أبى حاتم فى « المراسيل » (ص ٢٥٦) بعد أن ذكر لأبيه هذه الرواية :=

= « قال أبى : ماأدرى ماهذا ؟! عبد الله بن أبى هند من هو ؟! .

فإن قُلْتَ : قد روى البخاريُّ فى « الكُنى » (رقم ٤٤٧) قال : قال مسلم ، نا أبانُ ، عن قتادة ، عن أبى عبيدة أنه فيما سأل أباهُ عن بيض الحمام ؟! فقال : « صومُ يومٍ » . فهذا يدلُّ على أنه وعاه حتى صار يسأله عن مثل هذا السؤال . نَقُولُ : أما مسلم بن ابراهيم ، وأبان بن يزيد فكلاهما ثقة . ولكن فى السند عنعنة قتادة ، فقد كان مُدلِّسا .

فإن قُلْتَ : قال الذهبيُّ فى « سير النبلاء » (٤ / ٣٦٣) : « روى عن أبيه شيئًا ، وأرسل عنه أشياء » ا هـ . فهذا التفريق من الذهبىّ يدلُّ على أنه سمع ، وإلا لما كان هناك معنى لقول الذهبى : « روى .. وأرسل » . نَقُولُ : الذهبيُّ ـــ يرحمه الله ـــ يعتمدُ فى التراجم على الكتب المتقدمة عليه ، ولعله قال : « روى عن أبيه شيئًا » يقصد به ماذكره البخاريّ فى ترجمته ، وقد سبق وأجبنا عنه . ثم الرواية لاتستلزم السماع ، لاسيما والدليلُ الصحيح قائم على النفى كما سيأتى ـــ إن شاء الله تعالى .

قُلْتُ : وإذ قد فرغنا من الإجابة عما قيل فى سماع أبى عبيدة من أبيه ، نسوق أقوال العلماء فى نفى السماع . فقد أخرج الترمذيُّ (١٧) ، وابنُ أبى حاتم فى « المراسيل » (ص ـــ ٢٥٦) من طريق محمد بن جعفر ، نا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، قال : قلتُ : أبا عبيدة ، هل تذكرُ من عبد الله شيئًا ؟! قال : لا أذكرُ منه شيئًا » . وتابعه أبو داود الطيالسيُّ ، قال : أخبرنا شعبة ... فذكره . أخرجه ابن سعد فى « الطبقات » (٦ / ٢١٠) ، عن الطيالسى . وهذا سندٌ صحيحٌ حجةٌ ، وهو وحده كافٍ فى الحكم بالانقطاع . وقال جماعة من العلماء بأنه لم يسمع من أبيه ، منهم :

١ ـــ أبو حاتم الرازى .
٢ ـــ ابن حبان .
٣ ـــ ابن سعد ، قال : « ذكروا أنه لم يسمع من أبيه » .
٤ ـــ الترمذيُّ . ـــ كما سيأتى ـــ
٥ ـــ النسائىُ فى « السنن » (٣ / ١٠٥) .
٦ ـــ البيهقيُّ ـــ كما فى « نصب الراية » (١ / ١٤٦) .
٧ ـــ المنذرىّ .
٨ ـــ العراقى .
٩ ـــ الحافظ ابن حجر .
١٠ ـــ البوصيرىّ . فى « الزوائد » .
١١ ـــ نور الدين الهيثمىّ فى « المجمع » انظر مثلًا (٢ / ٦٠ و ٦ / ٧١ و ٧ / ١٩٣) .
١٢ ـــ النووى فى « المجموع » (٣ / ٦٩) .
١٣ ـــ الشيخ أحمد شاكر فى مواضع كثيرة من « المسند » . وانظر (٦ / ٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٨١ ، ١٩٩ ، ٢٠١) وكذا فى تعليقه على « الروضة الندية » (ص - ١٧٣) . =

....

= ١٤ ــ شيخنا الألبانى .فى مواضع ، منها « الضعيفة » رقم (١٧٥ ، ٣٣٤ ، ٦١٥ ، ٩٦٥) .

قُلْتُ : فهذا ماحضرنى ساعة كتابة هذا البحث ، ولو أنى أنعمتُ النظر لوقفت على نماذج كثيرة .

فهذا هو الوجه الأول فى الرد على البدر العينى .

أما الوجه الثانى أن العينى ــ رحمه الله ــ اعتمد على حديثٍ أخرجه الحاكم فى « المستدرك » (٢ / ٥٧٢) من طريق زهير بن معاوية ، عن أبى إسحق ، عن أبى عبيدة ، عن أبيه قال : « إنما اشترى يوسف بعشرين درهمًا .... الحديث » . قال الحاكم : « صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبىُ !! .

قُلْتُ : كلا ، وفى الإسناد علَّتان ، دون الانقطاع .

الأولى : أن أبا اسحق السبيعى كان قد اختلط ، وزهير بن معاوية سمع منه بعد الاختلاط ، كما قال ابنُ معين وأحمد والترمذىّ .

الثانية : أن أبا إسحق مدلسٌ وقد عنعنهُ . فلو صرّح أبو عبيدة بالسماع من أبيه فى ذلك الخبر لم ينفعه ، لكونه ماسلم من الخدش . والله أعلم . ثم إنى ــ جدُّ ــ متعجبٌ من العينى رحمه الله تعالى ، كيف طابت نفسه باعتبار أن هذا الذى رواه الحاكم دليلٌ على السماع ، مع كونه من العالمين ــ قطعًا ــ بكثرة أوهام الحاكم فى المستدرك ، والذهبى يتبعه فى كثير من هذا الوهم ؟!! وهذا ماحدا بى ــ قديمًا ــ إلى تتبع كل ماوهم فيه الحاكم وتبعه عليه الذهبىّ ، فاستللته ، وأظهرت وجه الصواب فيه ، وسميتُه : « إتحاف الناقم بوهم الذهبى والحاكم » قطعتُ فيه شوطًا لابأس به ، وله قصةٌ ذكرتها فى « مقدمته » ، فلله الحمد .

الوجه الثالث : وهو أعجبُ الثلاثة الوجوه على الإطلاق . وأكثرها طرافة . فقد زعم العينى رحمه الله أن الترمذىّ ممن يصححون سماع أبى عبيدة من أبيه اعتمادًا على تحسينه لكل الأحاديث التى أخرجها له : « إذ من شرط الحديث الحسن أن يكون إسناده متصلًا عند المحدثين » .

قُلْتُ : قد أخرج الترمذىّ فى « سننه » سبعة أحاديث من طريق أبى عبيدة عن أبيه ، فأنا أشير إليها ، ثم أنقل رأى الترمذىّ عقبه ، والله المستعان .

١ ــ رقم (١٧) فى « الاستنجاء بحجرين » ، وقال : « وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه » .

٢ ــ رقم (١٧٩) كتاب الصلاة باب « ماجاء فى الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ » . وقال : « حديث عبد الله [يعنى ابن مسعود] ليس بإسناده بأسٌ ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » .

٣ ــ رقم (٣٦٦) كتاب الصلاة باب : « ماجاء فى مقدار القعود فى الركعتين الأوليين » وقال : « هذا حديثٌ حسنٌ ، إلَّا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » .

٤ ــ رقم (٦٢٢) كتاب الزكاة ، باب : « ماجاء فى زكاة البقر » ، وقال : « أبو عبيدة بن عبد الله لم يسمع من عبد الله » .

٥ ــ رقم (١٠٦١) كتاب الجنائز باب : « ماجاء فى ثواب من قدم ولدًا . » وقال :« هذا =

٧ ـــ « اكْتُم الخِطْبَةَ ، ثُمَّ تَوَضَّأْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ ، ثُمَّ صَلِّ مَاكَتَبَ اللهُ لَكَ ، ثُمَّ احْمَدْ رَبَّكَ وَمَجِّدْهُ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ ، فَإِنْ رَأَيْتَ لِي فِي فُلَانَةٍ ـــ تُسَمِّيها باسْمِها ـــ

= حديثٌ غريبٌ ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه » .

٦ ـــ رقم (١٧١٤) كتاب الجهاد ، باب : « ماجاء فى المشورة » . قال : « وهذا حديثٌ حسنٌ ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه » . ثم أخرجه الترمذىُّ (٣٠٨٤) فى كتاب « تفسير القرآن » فى « سورة الأنفال » .

٧ ـــ رقم (٣٠١١ / ٢) كتاب « تفسير القرآن ـــ آل عمران » . وقال : « هذا حديثٌ حسنٌ » .

قُلْتُ : فظهر من كلام الترمذىِّ على هذه الأحاديث أنه لم يقل : « حديثٌ حسن » ويسكت ، بل يعقبهُ بأن : « أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » : فأين محلُّ قول العينى : « ومن شرط الحديث الحسن أن يكون إسنادُهُ متصلًا .. »؟!

ثم إن الترمذىَّ قال : « حديثٌ حسنٌ » فلا يمكن أن يحسن الحديث ثم يردفه بذكر الانقطاع فى سنده ، إلا أن يكون قد قصد أنه « حسن لغيره » لمجيئه من طرق أخرى بخلاف المنقطعة ، أو يكون له شواهد .

فإن قلت : قد قال الترمذىُّ فى الحديث (١٧٩) : « ليس بإسناده بأسٌ إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » ، فهذا يدلُّ على أن الإسناد المنقطع ليس به بأس .

قُلْتُ : الجوابُ من وجهين :

الأول : أن يُحمل كلام الترمذىِّ على أنه لابأس به فى الشواهد والمتابعات ، وإلا فالمنقطع عند جمهور المحدثين قسم من الحديث الضعيف .

الثانى : أن هذه العبارة يستخدمها كثيرٌ من المحدثين ، فيقولون : « إسناده صحيح لولا الانقطاع بين مكحول وأبى هريرة » قال ذلك البيهقىُّ فى حديث : « صلوا خلف كل برٍّ وفاجر » . فتخرج كلمة الترمذىِّ هذا المخرج .

فإن قُلْتَ : قد قال فى الحديث (٣٠١١ / ٢) : « هذا حديثٌ حسنٌ » فلم يذكر الانقطاع .

قُلْتُ : قد ذكر الانقطاع فى مواضع كثيرة ، والأخذ بالمفسر الزائد أولى كما هو معروف . وبالجملة : فقد أطلتُ فى هذا البحث ، رجاء رفع الشبهة ، وحسم مادة الجدل ، وظهر منه أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح من أقوال المحققين ، أما البدر العينى رحمه الله تعالى ، فما تعلق بشىء له طائل . والله أعلم .

خَيْرًا لِى فِي دِينى وَدُنْيَاىَ ، وَآخِرَتِي ، فَاقْدُرْهَا لى ، وَإِنْ كان غَيْرهَا خَيْرًا لِى مِنْهَا فِي دِينِى ، وَدُنْيَاىَ ، وَآخِرَتِي ، فَاقْضِ لِي بِهَا ــ أَوْ قَالَ ــ : اقْدُرْهَا لِى » .

---

٧ ــ **ضَعِيفٌ .**

أخرجه أحمد (٥ / ٤٢٣) ، وابنُ خزيمة (٢ / ٢٢٦) واللفْظُ لَهُ ، وابنُ حبان (٦٨٥) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٠١) ، والحاكم (١ / ٣١٤ ــ ٣١٥) ، والبيهقىُّ (٧ / ١٤٧ ــ ١٤٨) من طريق أيوب بن خالد بن أبى أيوب الأنصارىّ ، عن أبيه ، عن جدِّه ، فذكره مرفوعًا . قال الحاكم : « صحيحُ الإسناد » ووافقه الذهبىُّ (!)

قُلْتُ : وهما فى ذلك من وجهين :

الأول : أيوب بن خالد ترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٤٥) ولم يحك فيه جرحًا ولاتعديلًا ، فهو على ذلك مجهولُ الحال . ولكن رأيتُ شيخنا الألبانى ــ حفظه الله تعالى ــ أشار فى تعليقه على « صحيح ابن خزيمة » إلى أن فيه لينا .ويقال : هو أيوب بن خالد بن صفوان الأنصارىّ . وانظر « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٤١٣) للبخارى .

الثانى : أبوه لايُعرف أصلًا ، فهو مجهول العين والصفة [قُلْتُ : وفى هذا ــ وغيره مما هو مثله ــ ردٌّ على الحافظ ابن حجر رحمه الله إذ يقول إن من أخرج له ابن خزيمة فى « صحيحه » يكون عنده ثقة . صرّح بذلك فى « تعجيل المنفعة » (رقم ٦١٨) فى ترجمة عبد الرحمن بن خالد بن جبل . مع أنى رأيتُ الحافظ لايعتد بمثل ذلك فى نقده فى « التلخيص » وغيره .وسيأتى أمثلة لذلك ــ إن شاء الله تعالى] .

ويُغنى عنه حديث جابر بن عبد الله الأنصارى قال : « كان رسول الله ــ ﷺ ــ يعلمنا الاستخارة فى الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : إذا همَّ أحدُكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : « اللهم إنى أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولاأقدر ، وتعلم ولاأعلم ، وأنت علّام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى ، أو قال : فى عاجل أمرى وآجله ، فاقدره لى ويسره لى ، ثم بارك لى فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى ، وعاقبة أمرى ــ أو قال : فى عاجل أمرى وآجله ، فاصرفه عنى ، واصرفنى عنه ، واقدر لى الخير حيث كنتُ ، ثم أرضنى به . قال : ويُسمى حاجته » . أخرجه الجماعة إلا مسلمًا ، وقد خرّجته فى « الانشراح فى آداب النكاح » (رقم ٣) مع ذكر الفوائد التى فيه . فالحمد لله .

٨ ــ « اللَّهُمَّ خِرْ لى ، وَاخْتَرْ لِى » .

٩ ــ « يَاأَنَسُ ، إِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ ، فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّات ، ثُمَّ انْظُرْ إلى الَّذِى يَسْبِقُ إِلَى قَلْبِكَ ، فَإِنَّ الخَيْرَ فِيهِ » .

١٠ ــ « خَيْرُكُمْ فى المائَتَيْنِ ، كُلُّ خَفِيْفِ الحَاذِّ . قَالُوا : يَارَسُولَ اللهِ! ، وَمَا الخَفِيفُ الحَاذِّ ؟! قَالَ : الَّذِى لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا وَلَدَ » .

---

٨ ــ مُنْكَرٌ ..

أخرجه الترمذىُّ (٩ / ٤٩٧ ــ تحفة) ، وأبو يعلى (ج ١ / رقم ٤٤) ، والسهمىُّ فى « تاريخ جرجان » (١ / ١١ / ٤٤٤) من طريق الإسماعيلى ، وهذا فى « معجمه » (ج ١ / ق ٣٩ / ٢ ــ ق ٤٠ / ١) ، والدارقطنىُّ فى « المؤتلف والمختلف » (٣ / ١٧٢١) وابن السنى (٦٠٢) ، وأبو بكر أحمد ابن سعيد الأموى فى « مسند أبى بكر » (ص ــ ٨١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤ / ١٥٥) من طريق زنفل بن عبد الله ، عن ابن أبى مليكة ، عن عائشة ، عن أبى بكر رضى الله عنه أن رسول الله ــ ﷺ ــ كان إذا أراد أمرًا قال .... فذكره . قال الترمذىُّ : « هذا حديث غريب ، لانعرفه إلا من حديث زنفل ، وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث » . وقال أبو زرعة الرازىُّ : « هذا حديثٌ منكرٌ ، وزنفل ضعيفٌ ليس بشىءٍ » . نقله عنه ، ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (٢ / ٢٠٣ ــ ٢٠٤ / ٢١٠١) .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وزنفل ضعّفه أيضًا ابنُ معين ، والدارقطنىُّ وغيرهم . والحديث ضعّفه الحافظ فى « الفتح » (١١ / ١٨٤) . وقال العجلونى فى « كشف الخفاء » (١ / ٢١٥) عقب هذا الحديث : « قال النجم : ومما جربتُهُ كثيرًا أن يقال ذلك فى الاستخارة سبع مرات ، وماسبق إلى قلبى فعلتُهُ ، فيكون فيه النجاح والسداد ، موافقًا لما عند ابن السنى » وهو الحديث الآتى .

٩ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا ..

أخرجه ابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (٦٠٣) من طريق عبيد الله الحميرىّ ، ثنا إبراهيم بن العلاء عَن النضر بن أنس بن مالك ، ثنا أبى ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ لايُفرح به !! عبيد الله الحميرىُّ مجهولٌ ، والنضر بنَ أنس قال الذهبىُّ : « لايُعرف » ، وهو النضر بن حفص بن النضر بن أنس بن مالك . وقال النووى فى « الأذكار » (ص ١٠٢) : « إسنادُهُ غريبٌ ، وفيه من لم أعرفهم » . وقال الهيثمىّ : « إسنادُهُ غريبٌ » . نقله عنه الألوسىُّ فى « غاية الأمانى » (١ / ٣٤٤) . وقال الحافظ فى « الفتح » (١١ / ١٨٧) : « سندُهُ ضعيفٌ جدًّا » .

١٠ ــ مُنْكَرٌ .

أخرجه العقيلىُّ فى « الضعفاء » (٦٩ / ٢) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٣ / ١٠٣٧) ، وابن المقرى فى « معجمه » (٧٢١) ، والخطابى فى « العزلة » (ص ــ ٣٦) ، والخطيب فى « التاريخ » =

١١ ــ « أَغْبَطُ أَوْلِيَائِي عِنْدَى مَنْزِلَةً ، رَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الحَاذِّ ، ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ ، غَامِضًا فِي النَّاسِ ، فَعُجِّلَتْ مَنِيَّتُهُ ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ ، وَقَلَّ تُرَاثُهُ » .

= (٦ / ١٩٧ ــ ١٩٨ ، ١١ / ٢٢٥) ، وفى « الجامع » (ق ٨ / ١) ، وابنُ الجوزى فى « الواهيات » (٢ / ٦٣٥) من طريق رواد بن الجراح ، عن سفيان الثورىّ ، عن ربعى بن حراش ، عن حذيفة مرفوعًا به .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ ، وآفته روّاد بن الجراح . قال البخارىُّ : « كان قد اختلط ، لايكاد يقوم حديثه .ليس له كثير حديثٍ قائم » . وقال الساجى : « يتفرد بحديثٍ ضعّفه الحفاظ فيه وخطأوه وهو : خيركم بعد المائتين ... » وقال ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢ / ١٣٢) عن أبيه : « حديثٌ باطلٌ » . وقال فى موضعٍ آخر (٢ / ٤٢٠) : « حديثٌ منكرٌ » . وحكى الذهبىُّ فى « الميزان » عن أبى حاتم قال : « منكرٌ لا يشبه حديث الثقات .وإنما كان بدو هذا الخبر فيما ذُكر لى أن رجلاً جاء إلى روّاد فذكر له هذا الحديث واستحسنه وكتبه ، ثم بعدُ حدث به يحسبه من سماعه »!! وله شاهدٌ ، وهو الحديث الذى بعده .

١١ ــ ضَعيفٌ جِدًّا .

أخرجه أحمد فى « المسند » (٥ / ٢٥٢) ، وفى « الزهد » (ص ــ ١١) ، والخطابى فى « العزلة » (ص ــ ٣٦) ، وابن الجوزىّ فى « الواهيات » (٢ / ٦٣٦) عن مطرح أبى المهلب .. وأخرجه الترمذىُّ (٢٣٤٧) ، (والبغوىُّ فى « شرح السُّنة »(١٤ / ٢٤٦) والطبرانى (ج ٨ / رقم ٧٨٢٩) ، والحاكم (٤ / ١٢٣) عن يحيى بن أيوب ، كلاهما عن عبيد الله بن زَحْر ، عن على بن يزيد ، عن القاسم أبى عبد الرحمٰن ، عن أبى أمامة مرفوعًا . وأخرجه ابن المبارك فى « الزهد » (رقم ١٩٦ ــ زوائد نُعيم) قال : أنا عبيد الله بن زحر ..... إلخ .

قُلْتُ : كذا فى « المطبوعة » ! وابن المبارك لم يدرك عبيد الله بن زحر ، فقد سقط من الإسناد : « يحيى بن أيوب » شيخ ابن المبارك فيه . فقد رواه سويد بن نصر ، وإبراهيم بن عبد الله الخلّال عن ابن المبارك ، عن يحيى بن أيوب به . وأستبعد أن يكون من أوهام نُعيم بن حماد . والله أعلم .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وفيه عللٌ :

١ ــ عبيد الله بن زحر . قال ابن المدينى : « منكر الحديث » ، وضعفه أحمد والدارقطنىُّ وغيرهُما . وقال ابن معين : « عبيد الله بن زحر ، عن على بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبى أمامة ، ضعافٌ كلُّها » .

قُلْتُ : لكن ابن زحر ، توبع ، تابعه أبو عبد الرحيم ، عن أبى عبد الملك ، عن القاسم ، عن أبى أمامة مرفوعًا به . أخرجه الآجرى فى « الغرباء » (رقم ٣٥) قال : حدثنا الفريابى ، قال : أخبرنا إسماعيل بن عبيد بن أبى كريمة الحرانىُّ ، قال : حدثنا محمد بن سلمة الحرانى ، عن أبى عبد الرحيم به . فأما الفريابى ، وإسماعيل بن عبيد ومحمد بن سلمة فمن الثقات ، وأبو عبد الرحيم ، هو خال محمد ابن سلمة واسمه خالد بن أبى يزيد بن سماك ، وهو ثقة .وأبو عبد الملك هو على بن يزيد الألهانى =

....

=والله أعلم .

٢ ـ على بن يزيد الألهانى . ضعّفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وغيرهُم . قال البخارىُّ : « منكر الحديث » . يعنى : لاتحلُّ الرواية عنه ، كما هو مصطلحُهُ . وتركه النسائىُّ والدارقطنىُّ والبرق والأزدىُّ وقال الحاكم أبو أحمد : « ذاهب الحديث » .

٣ ـ القاسم أبو عبد الرحمن مولى يزيد بن معاوية . كان أحمد بن حنبل يحمل عليه ، ويجعل البلاء فى الأحاديث منه . قال ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢ / ٦٢ ـ ٦٣) : « إذا اجتمع فى إسناد خبرٍ : عبيد الله بن زحر ، وعلى بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمٰن ، لايكون متن ذلك الخبر إلّا مما عملته أيديهم !! فلا يحلُّ الاحتجاج بهذه الصحيفة » .

قُلْتُ : قد توبع ابنُ زحر ، والقاسم أخف ضعفًا من على بن يزيد . ولم أر أحدًا اتهم ابن زحر أو القاسم بكذب .

٤ ـ مطرح أبو المهلب هو ابن يزيد . فإنه مجمعٌ على ضعفه كما قال الحافظ الذهبىُّ . ولكن تابعه يحيى ين أيوب كما هو ظاهر من التخريج ، ويحيى فيه مقالٌ أيضًا . قال ابنُ عدى : « ولاأرى له ـ إن روى عن ثقةٍ ـ حديثًا منكرًا » . وهذا الشرط مفقودٌ هنا ، فإنه يروى عن ابن زحر ، وقد عرفت حاله . فيظهر من التحقيق مدى قول الحاكم : « هذا إسنادٌ للشاميين صحيحٌ عندهم ، ولم يُخرجاه » .!! فتعقبه الذهبىُّ بقوله : « قلتُ : لا ، بل إلى الضعف هو » . ورواه ليث بن أبى سليم ، عن عبيد الله ابن زحر واختلف عن ليث فيه . فأخرجه أحمد (٥ / ٢٥٥) ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، أنا ليث ، عن عبيد الله [وقع فى « المطبوعة » : « عبد الله » وهو خطأ .] ، عن القاسم ، عن أبى أمامة . فسقط ذكرُ : « على بن يزيد الألهانى » . وتابعه همام بن يحيى ، عن ليث به . أخرجه الطيالسىُّ (١١٣٣) ومن طريقه البيهقىُّ فى « الزهد » (١٩٨) وهكذا روى ابنُ علية وهمام بن يحيى الحديث عن ليث ابن أبى سليم ، بإسقاط « على بن يزيد » . وخالفهما عبد العزيز بن مسلم القسملى ، فرواه عن ليث ابن أبى سليم ، عن عبيد الله بن زحر ، عن على بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبى أمامة . فأثبت « على ابن يزيد » فى السند كرواية يحيى بن أيوب وغيره أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٨٦٠) ، وعنه أبو نعيم فى « الحلية » (١ / ٢٥) ، وتابعه جرير بن عبد الحميد ، عن ليث ، عن عبيد الله [وقع فى « المطبوعة » من « زهد البيهقى » فى الموضع الأول : « عبد الله » وفى الموضع الثانى : « على بن زيد » وكلاهما خطأ ، والصواب ماأثبتُّهُ . والله أعلم .] الأفريقى ، عن على بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبى أمامة . أخرجه البيهقىُّ فى « الزهد » (١٩٩) .

قُلْتُ : وهذا الاضطراب هو عندى من ليث بن أبى سليم لثقة من رووا عنه الوجهين . والصواب إثبات : « على بن يزيد » فى الإسناد . وله طريق أخرى عن أبى أمامة ، رضى الله عنه . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٢٧ ـ ٥٢٨) ، والأصبهانىُّ فى « الترغيب » (ق ٤ / ١)من طريق صدقة بن مرة ، عن أيوب بن سليمان ، عن أبى أمامة .... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ . قال البوصيرىُّ فى « الزوائد » : « أيوب بن سليمان ضعيف ، قال فيه =

١٢ ــ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُسْلِمَ الخَفِيفَ الحَاذِّ ، ذُو حَظٍّ مِنَ الصَّلَاةِ ، لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ ، وَأَطَاعَ رَبَّهُ سِرًّا ، قُسِمَتْ مَعِيشَتُهُ كَفَافًا ، فَصَبَرَ عَلَيْهَا ، وَرَضِىَ بِهَا » .

١٣ ــ « إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِى ، فَأَعِدَّ لِلْفَقْرِ تِجْفَافًا ، فَإِنَّ الفَقْرَ أَسْرَعُ إِلَى مَنْ يُحِبُّنِى ، مِنَ السَّيْلِ إِلَى مُنْتَهَاهُ » .

= أبو حاتم : « مجهولٌ » وتبعه على ذلك الذهبىُّ فى « الطبقات » .وصدقة بن عبد الله ، متفقٌ على ضعفه ا هـ . وله طريق ثالثٌ عن أبى أمامة مرفوعًا : أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٥ / ١٨٦٥) من طريق هلال بن العلاء ، ثنا أبى ، عن أبيه ، قال : حدثنى أبى ، عن أبى غالب عن أبى أمامة مرفوعًا .. فذكره .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيف لأجل العلاء بن هلال ؛ ضعّفه أبو حاتم وابن حبان وغيرُهما . ويقع لى أن فى هذا السند خطأ ، لم أتفرغ لتحريره . فالله أعلم . قال ابنُ حزم فى « المحلى » (٩ / ٤٤١) : « هذا حديثٌ موضوعٌ ، وبيانُ وضعه أنه لو استعمل الناس ما فيه من ترك النسل ، لبطل الإسلام ، والجهاد وغلب أهلُ الكفر » ا هـ .

قُلْتُ : لله درُّ ابن حزمٍ رحمه الله ، فليس الشأن فى إشاعة هذه الأحاديث إلا ماذكر . وله شاهدٌ آخر من حديث معاذ مرفوعًا وهو الحديث التالى .

١٢ ــ مَوْضُوعٌ .

أخرجه وكيع فيى « أخبار القضاة » (٣ / ١٧) من طريق عبد العزيز بن أبان ، ثنا يونس بن أبى إسحق ، عن ابن أوشع ، عن معاذ بن جبل ، مرفوعًا : ....فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالف . وعبد العزيز بن أبان قال ابن معين : « كذابٌ خبيثٌ ، يضع الحديث » . وكذبه أيضًا ابن نُمير . وتركه أبو حاتم وأبو زرعة والنسائىُّ .

قال البغوىُّ (١٤ / ٢٤٦) : « قوله : « خفيف الحاذ » أى : خفيف الحال ، قليل المال ، وأصله قلة اللحم والحال .والحاذ واحدٌ وهو ماوقع عليه اللِّبْد من متن الفرس » ا.هـ .

١٣ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذىُّ (٧ / ١٦ ــ ١٧ تحفة) ، من طريق روح بن أسلم ، أخبرنا شدادُ أبو طلحة الراسبى ، عن أبى الوازع ، عن عبد الله بن المغفل قال : « قال رجلٌ للنبى ﷺ : يارسول الله ! ، والله إنى لأحبك ! فقال له : « انظر ماتقول » قال : والله إنى لأُحُبك ، ثلاث مراتٍ . فقالْ : إن كنت تحبنى ، فأعد .... الحديث . قال الترمذىُّ : « حديثٌ حسنٌ غريبٌ » . =

١٤ ــ « إِنَّ مِنْ أَعَفِّ النَّاسِ قِتْلَةً ، أَهْلُ الإِيمَانِ » .

= قُلْتُ : لا ، وروح بن أسلم كذّبه عفان ، ولكن قال ابن معين : « ليس بذاك ، لم يكن من أهل الكذب » . وضعّفه البخارىُّ ، وأبو حاتم ، والدارقطنىُّ . ولكن تابعه حجاج بن نصير ، عن شداد به . أخرجه البغوى فى « شرح السُّنة » (١٤ / ٢٦٨) . لكن حجاج بن نصير ضعيفٌ كما قال ابن معين وغيرُهُ . ثم أبو الوازع ، واسمه جابر بن عمرو ، قال ابن معين : « ليس بشىء » ووثقه مرة . وقال النسائىُّ : « منكر الحديث » . وقال ابن عدى : « أرجو أنه لابأس به » .

١٤ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٢٦٦٦) ، وابنُ الجارود (٨٤٠) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٩٧٣) ، والبيهقىُّ (٩ / ٧١) من طريق هشيم بن بشير ، أخبرنا مغيرة بن مقسم ، عن شباك ، عن إبراهيم ، عن هُنىٍّ ابن نويرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود فذكره مرفوعًا . وقد رواه عن هشيم جماعة منهم : « محمد ابن عيسى ، وزياد بن أيوب ، وزهيرُ بنُ حربٍ » . وخالفهم يعقوب بن إبراهيم الدورقى ، فرواه عن هشيم به . لكنه أسقط « هنى بن نويرة » من الإسناد . أخرجه ابن ماجه (٢٦٨١) . فهذان وجهان فى الاختلاف عن هشيم به . ووجه ثالث : رواه جرير بن عبد الحميد ، عن هشيم ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن هُنىٍّ بن نويرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعًا . أخرجه ابنُ حبان (ج ٧ / رقم ٥٩٦٢) . فسقط ذكر « شباك الضبىّ » . ووجه رابع : رواه سريج بن النعمان ، عن هشيم ، أنبأنا المغيرة ، عن إبراهيم عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعًا . أخرجه أحمد (١ / ٣٩٣) ثنا سُريج به . فسقط ذكر « شباك الضبى » ، و « هُنَىٍّ بن نويرة » .

قُلْتُ : فهذا اختلافٌ شديدٌ عن هشيمٍ فيه . يترجح عندى من هذا الاختلاف الوجه الأول الذى رواه محمد بن عيسى وغيرُهُ ، لاسيما وقد توبع هشيم عليه ، تابعه شعبة بن الحجاج ، فرواه عن مغيرة ، عن شباك ، عن إبراهيم ، عن هنى بن نويرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعًا . أخرجه ابن ماجه (٢٦٨٢) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٩٧٤) قالا : حدثنا عثمان بن أبى شيبة ، ثنا غُنْدر ، عن شعبة به . وقد خولف عثمان فيه . خالفه الإمام أحمد بن حنبل ، فرواه فى « مسنده » (١ / ٣٩٣) قال : حدثنا محمد ، عن شعبة ، به إلا أنه أسقط « شباك الضبى » ومحمد هو ابن جعفر ، غندر . وأحمدُ بن حنبل أوثق من عثمان بن أبى شيبة ، لاشك فى ذلك ، غير أنه رواية عثمان هى المحفوظة فى نظرى ، لمطابقتها لرواية جماعة من الثقات عن هشيم كما عند أبى داود وغيره . أما رواية الإمام أحمد ، فالشأنُ فيها إنما هو فى تدليس المغيرة بن مقسم ، وأرى أنه دلس شباكًا فأسقطه ، والأخذ بالزائد أولى . والله أعلم .

واغتر الشيخُ أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر بظاهر الإسناد الذى وقع فى المسند فقال (٥ / ٢٧٥) : « إسنادُهُ صحيحٌ » !! وإذ قد رجحنا الوجه الأول من الخلاف فلننظر فيه ، فنرى فيه عنعنة المغيرة ، وشباك الضبى ، ثم هُنى بن نويرة ، وثقه ابنُ حبان ، وماروى عنه غير إبراهيم النخعى ورجل يُكنى بـ « أبى جبيرة » ، ولم أعرفه ، فتوثيق ابن حبان لهذه الطبقة ومافوقها مما يتوقف فيه الباحث =

١٥ ــ « كُلُّ كَلامِ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ ، لالَهُ ، إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْنَهْىٌ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ ذِكْرُ اللهِ تَعَالَى » .

= لتساهله المعهود . وأما قول أبى داود : « كان من العباد » فلا يعنى أنه وثقه كما هو جلىٌّ ظاهر ، فقول الشيخ أبى الأشبال فيه أنه « ثقة » ، هى من تجاوزاته المعروفة لدى أهل العلم بالحديث . ثم رأيتُ للحديث طريقًا آخر عن إبراهيم . فأخرجه عبد الرزاق فى « المصنف » (١٨٢٣٢) ، ومن طريقه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٩ / رقم ٩٧٣٧) عن سفيان الثورىّ ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة قال : قال ابن مسعود ... فذكره موقوفًا .

قُلْتُ : فهذا سندٌ صحيحٌ ، إن كان الأعمش سمعه من إبراهيم ، وعلى كل حال ، فعنعنة الأعمش عن إبراهيم مشَّاها الذهبىُّ فى « الميزان » . فالسندُ قوىٌّ . وقد قال الهيثمىُّ (٦ / ٢٩١) : « رجاله رجالُ الصحيح » .

هذا ، وكنت قد خلطتُ بعض الطرق ببعض ، ذهولا منى ، فى « غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود » (٨٤٠) فليصحح من هنا . والله الموفق . وبالجملة ، فالحديث إنما يصحُّ موقوفا على ابن مسعود ، أما مرفوعًا فلا ، وقد تقدم التحقيق . والله الموفق .

أما الحديث فيشير إلى أن أهل الإيمان هم أعِفُّ الناس وأشدهم إحسانًا إذا قتلوا ، فإن ذبحوا ، فهم يحسنون الذبح ، وإن قتلوا ، كانوا أبعد الناس عن التمثيل بالمقتول . والله أعلم .

١٥ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه عبد الله بنُ أحمد فى « زوائد الزهد » (٢٢ ــ ٢٣) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٢ / ٢) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٤٨٤) ، والحاكم (٢ / ٥١٢ ــ ٥١٣) ، والخطيب فى « التاريخ » (١٢ / ٣٢١ ، ٤٣٣ ــ ٤٣٤) من طريق محمد بن يزيد بن خنيس ، قال : سمعت سفيان الثورىّ ودخلنا نعوده ، فقال لسعيد بن حسان المخزومىّ ، : كيف الحديث الذى حدَّثتنى ؟! قال : حدَّثَتْنى أم صالح ، عن صفية بنت شيبة ، عن أمِّ حبيبة زوج النبى ــ ﷺ قال ... فذكره . فقال رجلٌ لسفيان : ماأشد هذا الحديث !! قال سفيانُ : وماشدَّتُهُ ؟! قال : قال الله تعالى ﴿ لاخير فى كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقةٍ أو معروفٍ أو إصلاحٍ بين الناس ﴾ وقال عز وجل : ﴿ وَالعَصْرِ * إن الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا الذين آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالحَقِّ وَتَواصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ ، وقال عز وجلّ : ﴿ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمـٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ وقال سفيان : « هذا كلام ربى عز وجل الذى جاء به جبريل عليه السلام » . وهذا السياق لعبد الله بن أحمد . وأخرجه ابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (رقم ٥) من هذا الوجه وذكر القصة ، لكنه لم يذكر الآيات . وأخرجه الترمذىُّ (٢٤١٢) ، وابنُ ماجه (٣٩٧٤) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (٢٤٥ ــ ٢٤٦) ، والقضاعى فى « مسند الشهاب » (٣٠٥) من طريق ابن خنيس به ، بالمرفوع وحده ، ولم يذكروا =

١٦ ــ « لَيْسَ شَىْءٌ مِنَ الجَسَدِ إِلَّا وَهُوَ يَشْكُو ذِرْبَ اللِّسَانِ . وَفِى رِوَايَةٍ : إِلَّا وَهُوَ يَشْكُو إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ اللِّسَانَ عَلَى حِدَّتِهِ » .

= قصة « عيادة سفيان » . قال الترمذىُّ : « حديثٌ حسنٌ غريبٌ ، لانعرفه إلا من حديث محمد بن يزيد بن خنيس » . وسكت عنه الحاكم والذهبىُّ !!

قُلْتُ : أما محمدُ بن يزيد ، فقد قال أبو حاتم : « شيخٌ صالحٌ » . وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وقال : « ربما أخطأ ، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع فى خبره » . ولخص الذهبىُّ حاله فقال : « هو وسط » . وأم صالح هذه مجهولة ، لم يرو عنها سوى سعيد بن حسَّان . وقال الحافظ : « لايُعرف حالها » . فالحديث مُعَلٌّ بها . والله أعلم .

١٦ ــ ضَعِيفٌ مَرْفُوعًا .

أخرجه أبو يعلى (ج ١ / رقم ٥) ، وابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (٧) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٢ / ٢) ، وفى « الورع » (ق ٩ / ١) ، وابنُ المقرىء فى « معجمه » (ج ٤ / ق ٨٣ / ٢ ــ ق ٨٤ / ١) ، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث ، أخبرنا الدراوردىُّ ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن عمر اطلع على أبى بكرٍ ، رضى الله عنهما وهو يمد لسانه ، فقال : ماتصنع ياخليفة رسول الله ﷺ ؟! قال : إن هذا أوردنى الموارد ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : .... فذكره .

قُلْتُ : قد خولف عبد الصمد فى ذكر المرفوع من هذا الحديث . وقد رواه جماعة عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر أنه دخل على أبى بكرٍ وهو يجبذ لسانه فقال له عمرُ : مَهْ! ، غفر الله لك !! فقال أبو بكر : « إن هذا أوردنى الموارد » . فلم يرفعوا شيئًا من الحديث ، منهم :

١ ــ مالك بنُ أنس ، عنه . أخرجه فى « موطنه » (٢ / ٩٨٨ / ١٢) ، ومن طريقه أبو نُعيم فى « الحلية » (١ / ٣٣) .

٢ ــ محمد بن عجلان ، عنه . أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (٩ / ٦٦ / ٦٥٥١) ، وعنه ابنُ أبى عاصم فى « الزهد » (١٨) .

٣ ــ أسامة بنُ زيد ، عنه . أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٩ / ١٧) .

٤ ــ عبيد الله بن عمر ، عنه . أخرجه عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (١١٢) .

٥ ــ هشام بنُ سعد ، عنه . ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ١ / ق ٣ / ١) .

قُلْتُ : فهؤلاء جميعًا قد خالفوا عبد الصمد بن عبد الوارث فى رفعه إياه ، ولاشك فى أنهم يترجحون عليه بأمرين : أولًا : لكثرتهم . ثانيا : لأنه مع كونه من الثقات إلا أن ابن قانع قال فيه : « ثقة يخطىء » . ويقويه قولُ ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » . وقد رجح الدارقطنىُّ فى « العلل » =

١٧ ـــ « مَامِنْ عَبْدٍ يَقُولُ حِينَ رَدَّ اللهُ إِلَيْهِ رُوحَهُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ المُلْكُ ، وَلَهُ الحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ ذُنُوبَهُ ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ » .

= (ج ١ / ق ٣ / ١) الموقوف . وَوَهَّمَ عبد الصمد ، فى روايته المرفوع عن الدراوردىّ . وخالفهم سفيانُ الثورىُّ ، فرواه عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن أبى بكر . فأسقط ذكر « عمر بن الخطاب » .
أخرجه ابنُ المبارك (٣٦٩) ، ووكيع (٢٨٧) ، وأحمد (١٠٩) ، وابن أبى عاصم (١٩) جميعًا فى « كتاب الزهد » . ورواه جماعة من الثقات عن سفيان كذلك منهم : عبد الرحمٰن بن مهدى ، وابن المبارك ، ووكيع ، وأبو داود الحفرى فيظهر أن الوهم من سفيان ، لاتفاق هؤلاء جميعًا عنه وقد خالفه جماعة عن زيد بن أسلم ، منهم مالك وغيره كما تقدم ذكره . وخالفهم ابنُ وهبٍ أيضًا ، فرواه عن هشام بن سعد ، وداود بن قيس ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، وعبد الله بن عمر العمرى ، عن زيد بن أسلم ، عن عمر . فأسقط ذكر « أسلم » . وهذه الرواية خطأ ، والمحفوظ ذكر « أسلم » .

ثم رأيت للحديث طريقًا آخر . أخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٤ / ٢) ، وأحمد فى « العلل » (١ / ٢٦٣ ـــ ٢٦٤) ومن طريقه العقيلى فى « الضعفاء » (٤ / ٢٩٠) عن أبى المغيرة ، النضر بن إسماعيل القاصّ ، عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن قيس بن أبى حازم ، عن أبى بكر به . قال أحمد : « هو حديث منكرٌ ، وإنما هو حديث زيد بن أسلم » . وفى « التهذيب » (١٠ / ٤٣٥) أن البخاريَّ روى عن أحمد نحو ذلك .

قُلْتُ : والنضر بن إسماعيل ، شيخ أحمد فيه ، تكلم فيه أحمد وابنُ معين ، وأبو داود والنسائى وغيرُهُمْ بما حاصلُه أنه ضعيف الحفظ ، فالوهم منه . والله أعلم . وبالجملة ، فالحديث لايصحُّ مرفوعًا . والله أعلم .

١٧ ـــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابنُ السُّنىِّ (رقم ١٠) قال : حدثنى أبو عروبة ، قال : حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك ، قال : ثنا إسماعيل بن عياش ، عن محمد بن إسحق ، عن موسىٰ بن وردان ، عن نابل صاحب العباء ، عن عائشة مرفُوعا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ ، مسلسلٌ بالعلل . أما شيخُ المصنف ، أبو عروبة الحرانى ، فهو الحسين ابن محمد بن أبى معشر ، مودود السلمىُّ . قال ابن عدى : « كان عارفًا بالرجال وبالحديث .... شفانى حين سألتُهُ عن قوم من المحدثين » . وقال أبو أحمد الحاكم فى « الكنى » : « كان من أثبت من أدركناه ، وأحسنهم حفظًا » . وهو مترجمٌ فى « السير » (١٤ / ٥١٠) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٧٧٤ ـــ ٧٧٥) وغيرهما . ووهم من قال إنه : « الحسين بن محمد بن أبى معشر السندى » .المترجم فى « الميزان » (١ / ٥٤٧) لأمرين : الأول : أن المترجم فى « الميزان » يروى =

= عن وكيع ، وأبو عروبة لم يرو عن وكيع شيئًا ، كما يعلم من ترجمته . الثانى : أن المترجم فى « الميزان » قال فيه الذهبىُّ : « فيه لينٌ » .ثم نقل قول ابن المنادى : « لم يكن بثقةٍ » ، وقول ابن قانع : « ضعيفٌ » . أما أبو عروبة الحرانىّ شيخ المصنف فقد مضى الكلام عليه ، وأنه كان ثقة حافظًا . والله أعلم . وعبدُ الوهاب بنُ الضحاك ، كذَّبه أبو حاتم ، وصالحُ بنُ محمدٍ ، ورماهُ أبو داود بوضع الحديث . وإسماعيل بنُ عياش ، إن روى عن المدنيين ، فليس بشىء ، وهذه الرواية منها . فإن ابن إسحق مدنى . ثم ابن إسحق مدلسٌ ، وقد عنعنهُ . وموسى بن وردان ، ونابل ، مختلفٌ فيهما .

والحديث عزاه فى « المطالب » (٣٣٦٢) للحارث بن أبى أسامة . ثم رأيتُهُ فى « نتائج الأفكار » (١١٢) للحافظ ابن حجر ، فذكر نحو ماذكرتُ ، فرواه من طريق المصنف هنا ، ثم قال : « هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا ، أخرجه الحسن بن سفيان فى « مسنده » عن عبد الوهاب بن الضحاك به » . ثم قال : « وقد وجدتُ الحديث فى مسند الحارث بن أبى أسامة أخرجه من طريق الليث بن سعد ، عن إسحق بن عبد الله بن أبى فروة ، عن موسى بن وردان به .وإسحق ضعيفٌ جدًّا ، ولعلّ إسماعيل سمعه منه ، فظنه عن ابن إسحق » ا هـ . وأخرجه الخطيب فى « التاريخ » (٨ / ٣٠١) من طريق الحارث بن أبى أسامة ، حدثنا خالد بن القاسم ، حدثنا الليث بن سعد بمثل ماذكره الحافظ . وخالد ابن القاسم هو المدائنى ، وكان يُدخل الحديث على الشيوخ ، تركه غير واحد منهم ابن المدينى فى رواية ، والبخارىّ ومسلم والنسائىّ . وقال الساجى : « أجمع أهل الحديث على ترك حديثه » . وقال يعقوب بن شيبة : « صاحب حديث متقن ، متروك الحديث ، كل أصحابنا مجمعٌ على تركه ، غير على بن المدينى ، فإنه كان حسن الرأى فيه » .

قُلْتُ : وقد روى البخارىُّ عن ابن المدينى أنه تركه أيضًا ، فالظاهر أنه كان حسن الرأى فيه أولا ، ثم سبره ، فعرف حقيقتهُ . وقد أخرج ابن حبان (ج ٧ / رقم ٥٥٠٣) ، وعنه الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١١٤) من طريق مسعر بن كدام ، عن حبيب بن أبى ثابت ، عن عبد الله بن باباه ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « من قال حين يأوى إلى فراشه : لاإله إلا الله له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شىء قديرٌ ، لاحول ولا قوة إلا بالله . سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، غفرت له ذنوبه ـــ أو قال : خطاياه ، شك مسعر ـــ ، وإن كانت مثل زبد البحر » . وخالفه سفيان الثورىُّ وشعبة ، فروياه عن حبيب بن أبى ثابت ، به موقوفًا . أخرجه النسائىُّ فى « عمل اليوم والليلة » (٨١٦ ، ٨١٧) وقال : « ليس فى حديث شعبة : « عند منامه » . قال الحافظ فى « النتائج » (١١٤) : « هذا حديثٌ حسنٌ » .

قُلْتُ : والخلاف بين هذه الرواية وبين حديث الباب ، أن هذا صريحٌ فى أنه فى الصباح ، وحديث أبى هريرة يقال فى المساء ، وعلى كل حال فهو يُغنى عنه . والله أعلم .

١٨ ــ « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْتَاعُ الثَّوْبَ بِالدِّينَارِ ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ ، فَيَلْبَسُهُ ، فَمَا يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ ، حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ ــ يَعْنِى مَعَ الحَمْدِ » .

---

١٨ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (رقم ١٥) من طريق القاسم بن مالك ، حدثنا أبو مسعود الجريرى ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيد مرفوعًا فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . والقاسم بن مالك ، فيه لينٌ ، والجريرىّ اختلط ولم يسمع فيه القاسم فى حال الضبط .وله شاهدٌ من حديث أبى أمامة رضى الله عنه . أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٩٦٥) من طريق جعفر بن الزبير ، عن القاسم بن عبد الرحمٰن ، عن أبى أمامة مرفوعًا : « إن من أمتى من يأتى السوق ، فيبتاعُ القميص بنصف دينار ، أو ثلث دينار ، فيحمد الله إذا لبسه ، فلا يبلغ ركبتيه ، حتى يُغفر له » .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا ، وجعفر بن الزبير متروك كما قال الهيثمىُّ (٥ / ١١٩) . بل كذبه شعبة وقال : « وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث » !! وله شاهدٌ من حديث عائشة رضى الله عنها . أخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « الشكر » (٤٧) ومن طريقه الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ١٢٩ ــ ١٣٠) والخرائطى فى « فضيلة الشكر » (٤١) ، والحاكم (٤ / ٢٥٣) ، والبيهقىُّ فى « شعب الإيمان » (٢ / ١ / ١١٩) من طريق هشام بن زياد ، عن أبى الزناد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة مرفوعًا : « ما أنعم الله ــ عز وجل ــ على عبدٍ نعمة فعلم أنها من عند الله ــ عز وجل ــ إلا كتب الله له شكرها . وماعلم الله ــ عز وجل ــ من عبدٍ ندامة على ذنبٍ إلا غفر له قبل أن يستغفره . وإن الرجل ليشترى الثوب بالدينار ، فيلبسُهُ فيحمد الله ــ عز وجل ــ فما يبلغ ركبتيه حتى يغفر له » . وعند الحاكم الفقرة الثانية منه . وعند الخرائطى الفقرة الأولى .قال الحاكم : « هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد » !! فردّه الذهبىُّ بقوله : « قلت : هشام متروك » . وقال الحافظ ابن حجر : « هذا حديث غريبٌ ، ولم يصب ــ يعنى الحاكم ــ فى تصحيحه ، فإن هشام بن زياد هو ابن المقدام ضعيفٌ عندهم . »! وله طريق آخر عن القاسم . أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (٣٩٩ ، ٤٦١ ــ مجمع البحرين) ، ومن طريق الحافظ فى « النتائج » (١ / ١٣٠) ، والحاكم (١ / ٥١٤) من طريق السكن بن أبى السكن البرجمى ، ثنا الوليد بن أبى هشام ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة مرفوعًا بمثل اللفظ السابق . قال الحاكم : « هذا حديث لاأعلم فى إسناده أحدًا ذكر بجرحٍ » . فردّه الذهبىُّ بقوله : « قلت : بلى ! ، قال ابنُ عدى محمد بن جامع العطار لايتابع على أحاديثه » .

قُلْتُ : محمد بن جامع العطار هو الراوى عن السكن بن أبى السكن عند الحاكم ، وقد ضعفه أبو حاتم وغيرُهُ . ولكن تابعه سليمان الشاذكونى عند الطبرانى فى « الأوسط » . غير أن هذه المتابعة لاتجدى شيئًا ، فسليمان متهمٌ . وله طريق آخر عن عائشة . أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (٤٦٠ =

١٩ ــ « اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرِّجْسِ النَّجِسِ ، الخَبِيثِ المُخَبِّثِ ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

= ــ مجمع البحرين) من طريق بزيع أبى خليل ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة بنحوه ، قال : « تفرد به بزيغ » . قال الحافظ فى « النتائج » (١ / ١٣١) . « وهو ضعيفٌ عندهم أيضًا » .

١٩ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ السُّنى (١٨) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ج ٢/ ق ٤٥/ ١) ، وفى « الأوسط » (ج ٢/ ق ٢٦١/ ٢)ــ كما فى « نتائج الأفكار » (١ / ١٩٨) ــ من طريق عبد الرحيم بن سليمان ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ، عن أنس قال : « كان رسولُ الله ــ ﷺ ــ إذا دخل الغائط قال .... فذكره . قال الطبرانى فى « الأوسط »: « لم يرو هذا الحديث عن الحسن وقتادة إلا إسماعيل بن مسلم تفرد به عبد الرحيم بن سليمان » وله طريق آخر عن أنس طص (١/ ٤٤) .

قُلْتُ : وإسماعيل بن مسلم هو المكىُّ ، متفقٌ على ضعفه . ثم عنعنه الحسن البصرىّ . وله شاهدٌ من حديث أبى أمامة رضى الله عنه . آخرجه ابنُ ماجه (٢٩٩) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٨٤٩) ، وفى « الدعاء » ــ (ج ٢/ ق ٤٥/ ١) كما فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٠٠) من طريق يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر ، عن على بن يزيد ، عن القاسم بن عبد الرحمٰن ، عن أبى أمامة مرفوعًا : « لايعجزن أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللَّهم إنى أعوذ بك من الرجس النجس ، الخبيث المخبث الشيطان الرجيم » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واه ، وقد تقدم ذكرُ مافيه فى الحديث رقم (١١) . وله شاهد من حديث ابن عمر رضى الله عنهما . أخرجه الطبرانىُّ فى « الدعاء » ، ومن طريقه الحافظ فى « النتائج » (١ / ١٩٨) من طريق حبَّان بن على ، عن إسماعيل بن رافع ، عن دويد ، وهو ابن عمر ، عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا : فذكره بدون « المخبث » . قال الحافظ : « هذا حديثٌ حسن غريب ، وحبان ــ بكسر المهملة وتشديد الموحدة ــ فيه ضعف ، وكذا فى شيخه » .

قُلْتُ : حِبَّانُ بن على وإن كان ضعيفًا فإنه أمثل من شيخه إسماعيل بن رافع ؛ فقد تركه النسائىُّ وابنُ خراش والدارقطنى . وقال ابن معين ، وعمرو بن علىّ ، وأبو حاتم : « منكر الحديث » . والأكثرون على تضعيفه .

وله شاهد من حديث على بن أبى طالب وبريدة بن الحصيب ، رضى الله عنهما . أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٢ / ٧٩٤) ومن طريقه الحافظ فى « النتائج » (١ / ١٩٩) من طريق حفص بن عمر بن ميمون ، عن المنذر بن ثعلبة ، عن علباء بن أحمر ، عن على بن أبى طالب . وعن عبد الله ابن بريدة ، عن أبيه .... فذكره بمثل حديث ابن عمر السابق وزاد فيه : « وإذا خرج قال : « غفرانك ربنا وإليك المصير » . قال ابن عدى : « وهذا الحديث قد جمع فيه صحابيين ، عليًّا ، وبريدة ، وجميعًا غريبان فى هذا الباب وما أظن رواه غير حفص بن عمر هذا ، ولحفص بن عمر الفرخ أحاديث غير هذا ، وعامة حديثه غير محفوظ ، وأخاف أن يكون ضعيفًا كما ذكره النسائىُّ » ا.هـ . وقال الحافظ : « هذا حديثٌ غريب » . قُلْتُ : وحفص هذا ، الأكثرون على تضعيفه ، بل تركه الدارقطنى . وقال ابن معين والنسائىُّ : « ليس بثقة » .

فالحاصل أن الحديث من جميع وجوهه ضعيفٌ كما ذكرنا ، فقول الحافظ : « حسنٌ غريبٌ » لا يُسلم =

٢٠ — « كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الغَائِطِ قَالَ : الحَمْدُ للهِ الَّذِى أَحْسَنَ إِلَيَّ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ » .

= له . والله أعلم . أما الزيادة التى أوردها : « وإذا خرج قال : غفرانك ربنا وإليك المصير » . فالمحفوظ من ذلك أن يقول : « غفرانك » فقط . كما أخرجه أبو داود (٣٠) ، والنسائى فى « عمل اليوم والليلة » (٧٩) ، والترمذىُّ (٧) ، وابن ماجه (٣٠٠) ، والبخارىُّ فى « الأدب المفرد » (٦٩٣) ، والدرامىُّ (١ / ١٣٩) ، وأحمد (٦ / ١٥٥) وابن أبى شيبة (١ / ٢) ، وابن الجارود (٤٢) ، والطبرانى فى « الدعاء » (ج ٢/ ق ٤٥/ ٢ ، وابن أبى شيبة (١/ ٢ ، ١٠/ ٤٥٤) ، وابن السنى (٢٣) ، وابن خزيمة (١ / ٤٨) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٤١) ، والحاكم (١ / ١٥٨) ، والبيهقىُّ (١ / ٩٧) من طريق إسرائيل ، عن يوسف بن أبى بردة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : ماخرج رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم من الغائط إلا قال : « غفرانك » . قال الترمذىُّ : « حديثٌ حسنٌ غريبٌ » .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وقد تكلمتُ عليه فى « غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود » (٤٢) يسر الله طبعه .

٢٠ — مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن السُّنى فى « اليوم والليلة » (٢٤) قال : حدثنى محمد بن الحسن بن صالح بن شيخ بن عميرة ، حدثنا أبو زرعة الرازى ، حدثنا أحمد بن سليمان ، حدثنا الوليد بن بكير ، أبو جناب ، عن عبد الله بن محمد العدوى حدثنى عبد الله الداناج ، عن أنس بن مالك فذكره .

قُلْتُ : أما شيخ المصنف فإنى لم أهتد إلى معرفته ، وقد روى عنه ابن السنى حديثين آخرين برقم (١٧٣ ، ١٧٤) باب : « التسمية إذا ادَّهن » ويقع لى أنه مصحَّف ، والكتاب ملآن بذلك ، نسأل الله السلامة . وفى ترجمة أبى زرعة الرازى من « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٨٨٢) وجدتُ فى الرواة عنه : « محمد بن الحسين بن الحسن القطان » فهل هو ؟! وأحمد بن سليمان ، هو ابن أبى الطيب ، وأبو الطيب هى كنية والده سليمان . قال الذهبىُّ فى « الميزان » (١ / ١٠٢) : « وثق ، ضعّفه أبو حاتم وحده ، وقال أبو زرعة : حافظ محلُّهُ الصدق » . والوليد بن بكير ، أبو جناب الكوفى ، قال أبو حاتم : « شيخ » . ووثقه ابنُ حبان . ولكن قال الدارقطنىُّ : « متروكٌ » . وعبد الله بن محمد العدوى . قال الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٢) : « العدوىُّ ضعيفٌ » .

قُلْتُ : تساهل الحافظ فيه هنا ، فى حين أنه قال فى « التقريب » : « متروك ، رماه وكيع بالوضع » . وله شاهد مرسل . أخرجه ابنُ أبى شيبة (١ / ٢) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » — كما فى « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٢) — ، من طريقين عن زمعة بن صالح ، عن سلمة بن وهرام ، عن طاووس قال : قال رسول الله — ﷺ : « إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقل : الحمد لله الذى أذهب عنى مايؤذينى ، وأمسك علىّ ماينفعنى » . قال الطبرانىُّ : « لم نجد من وصل هذا الحديث » . وقال الحافظ : =

٢١ ــ « مَازَالَ رَسُولُ اللهِ ــ ﷺ ــ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبحِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا »

= « وفيه مع إرساله ضعفٌ من أجل زمعة » .

٢١ ــ مُنْكَرٌ جِدًّا .

أخرجه أحمد (٣ / ١٦٢) ، وابنُ أبي شيبة (٢ / ٣١٢) ، وكذا عبد الرزاق فى « مصنفه » (٣ / ١١٠ / ٤٩٦٤) ، والطحاوىُّ فى « شرح الآثار » (١ / ٢٤٤) ، والدارقطنىُّ (٢ / ٣٩) ، والبيهقىُّ (٢ / ٢٠١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣ / ١٢٣ ــ ١٢٤) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (١٨٨) ، وأبو حفص بن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ٣٥ / ٢) ، وابن الجوزىّ فى « العلل المتناهية » (١ / ٤٤١) من طريق أبى جعفر الرازى ، عن الربيع بن أنس ، عن أنسٍ .... فذكره . وعزاه ابنُ القيم فى « الزاد » (١ / ٢٧٥) للترمذىّ ، والنووىُّ فى « الخلاصة » ــ كما فى « نصب الراية » (٢ / ١٣٢) للحاكم فى « المستدرك » ، فوهما .فلم يروه الترمذىُّ أصلًا ، وأما الحاكم فلم يروه فى « المستدرك » بعد البحث والتتبع ثم وجدتُ الحافظ قال فى « التلخيص » (١ / ٢٤٥) : « وعزاه النووى إلى « المستدرك » للحاكم ، وليس هو فيه ، وإنما أورده وصححه فى جزء له مفردٍ فى القنوت ، ونقل البيهقىُّ تصحيحه عن الحاكم ، فظن الشيخُ أنه فى المستدرك . » ا هـ .

وهذا الحديث اختلفت فيه أنظار العلماء : فقواه جماعة من أهل العلم : قال البغوىُّ : « قال الحاكم : إسنادُ هذا الحديث حسنٌ » . وقال البيهقىُّ : « قال أبو عبد الله ــ يعنى الحاكم ــ : هذا حديث صحيحٌ سندُهُ ، ثقة رواتُهُ .والربيع بن أنس تابعىٌّ معروف ، من أهل البصرة ، سمع أنس بن مالك ، وروى عنه سليمان التيمىُّ ، وعبد الله بن المبارك ، وغيرهُما . وقال أبو محمد بن أبى حاتم : سألتُ أبى وأبا زرعة عن الربيع بن أنس فقالا : صدوق ثقة » ا.هـ . وقال الحازمىُّ : « هذا إسنادٌ متصلٌ ، ورواتُهُ ثقات » !! وقال النووىُّ فى « المجموع » (٣ / ٥٠٤) : « حديثٌ صحيحٌ !! ، رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ، وممن نصّ على صحته أبو عبد الله محمد بن علىّ البلخى ، والحاكم أبو عبد الله فى مواضع من كتبه ، والبيهقىُّ » ا.هـ .

قُلْتُ : وهذا التصحيحُ عرىٌّ عن الدليل . أما الحاكم رحمه الله فجعل يطيل الكلام حول الربيع بن أنسٍ ، ومالنا عليه من نقدٍ ، بل هو صدوق فى نفسه ، لابأس به ، ولكن قال ابن حبان : « الناس يتقون من حديثه ماكان من رواية أبى جعفر عنه ، لأن فى أحاديثه عنه اضطرابًا كثيرًا » ا.هـ . وهذا الحديث منها . وقد تفرد به أبو جعفر الرازى ، وإسمه عيسى بن ماهان ، وقد تكلموا فيه طويلًا بما حاصله أنه صدوق سيىء الحفظ ، كما قال ابن خراش ، أو « صدوق ليس بالمتقن » كما قال زكرياءُ الساجى . ومعروف أن سيىء الحفظ لايُحسَّن حديثُهُ ، فضلًا عن أن يُصحح لاسيما إذا تفرد به ، بل يُضعف . وقد تفرد به المذكور فهو ضعيفٌ بغير شك ، وروايته عن الربيع فيها اضطرابٌ كثير كما وقع =

= فى كلام ابن حبان .وقد تعقب ابنُ التركمانى البيهقىَّ فى إقراره تصحيح الحاكم ، بقوله : « كيف يكون سندُهُ صحيحًا وراويه عن الربيع أبو جعفر عيسى بن ماهان الرازى ، متكلمٌ فيه ، قال ابن حنبل والنسائىُّ : « ليس بالقوىّ » . وقال أبو زرعة : « يهم كثيرًا » .وقال الفلاس : سيئ الحفظ . وقال ابن حبان : يحدث بالمناكير عن المشاهير » ا.هـ . وقال ابنُ الجوزىّ : « هذا حديثٌ لايصحُّ ، قال أحمد : أبو جعفر الرازى مضطرب الحديث . وقال ابنُ حبان : ينفرد بالمناكير عن المشاهير »ا.هـ . ونقل الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (٢ / ١٣٢) أن البيهقىّ قال فى كتاب « المعرفة » : « وله شواهد عن أنسٍ ذكرناها فى « السنن » ا.هـ .

قُلْتُ : يرحمُ الله البيهقىَّ ، فقد غلبهُ تعصُّبُه للمذهب الشافعىّ ، فأوهم غير الحق .فإن الطرق التى ساقها عن أنس ساقطة لايعوّلُ على شىء منها . فسأعرضها ، مع النظر فيها .والله المستعان .

١ ــ الحسن البصرىّ ، عنه . أخرجه الدارقطنى (٢ / ٤٠) والبيهقىُّ (٢ / ٢٠٢) من طريق إسماعيل ابن مسلم المكى ، وعمرو بن عبيد ، عن الحسن ، عن أنس قال : قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ، وعثمان رضى الله عنهم وأحسبه قال رابع حتى فارقهم .... فى صلاة الغداة » . قال البيهقىُّ : « إنا لانحتجُّ بإسماعيل المكىّ ، ولابعمرو بن عبيد » !!

قُلْتُ : فَلِمَ أوردت حديثهما ياإمامُ ؟!! وإسماعيلِ بن مسلم المكىّ تركه النسائىُّ ، وقال ابن معين : « ليس بشىء » . وقال ابن المدينى : « لايكتب حديثُهُ » . وأما عمرو بن عبيد ، فقال النسائىُّ : « متروك » . وقال حميد : « كان يكذبُ على الحسن » . وقال ابن معين : « لايكتب حديثه » . قال الحافظ فى « التلخيص » (١ / ٢٤٥) : « عمرو بن عبيد ، رأس القدرية ، ولايقوم بحديثه حجةٌ »ا.هـ . فاقترانهما لايعطى الحديث قوة . والحسن البصرى ، صحح أحمد وأبو حاتم سماعه من أنسٍ ، كما فى « المراسيل » (٤٥ ، ٤٦) ولكنه مدلسٌ وقد عنعنه .

٢ ــ قتادة ، عنه . أخرجه البيهقىُّ من طريق خليد بن دعلج ، عن قتادة ، عن أنس رضى الله عنه قال : صليتُ خلف رسول الله ــ ﷺ ــ فقنت ، وخلف عمر فقنت ، وخلف عثمان فقنت فتعقبه ابن التركمانى بقوله ، ونِعْمَ ماقال : « قلت : يُحتاج أن ينظر فى أمر خليد ، .وهل يصلح أن يستشهد به أم لا ؟! فإن ابن حنبل ، وابن معين والدارقطنىّ ضعّفوه وقال ابن معين مرة : « ليس بشىء » وقال النسائىُّ : « ليس بثقة » ولم يُخرج له أحد الستة . وفى « الميزان » عدَّهُ الدارقطنىُّ من المتروكين .ثم إن المستغرب من حديث أنس المتقدم قوله : « مازال يقنت فى صلاة الغداة حتى فارق الدنيا » وليس ذلك فى حديث خليد ، وإنما فيه أنه عليه السلام قنت . وذلك معروف . وإنما المستغرب دوامه حتى فارق الدنيا .فعلى تقدير صلاحية خليد للاستشهاد به كيف يشهد حديثه لحديث أنسٍ » ا.هـ .

قُلْتُ : فهذا ماأوهم البيهقىُّ أن له : « شواهد » !! وليس إلا ماذكرتُ .

وهناك طريق آخر عن أنس . أخرجه الخطيب فى « كتاب القنوت » عن طريق دينار بن عبد الله ، خادم أنس ، عن أنسٍ قال : مازال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت فى صلاة الصبح حتى مات . ذكره فى « نصب الراية » (٢ / ١٣٦) وقال : « قال ــ يعنى ابن الجوزى يردُّ على الخطيب ــ :=

....

= وسكوته عن القدح فى هذا الحديث ، واحتجاجه به وقاحةٌ عظيمةٌ .وعصبيةٌ باردةٌ ، وقلةُ دين!! لأنه يعلم أنه باطلٌ . قال ابن حبان : دينار يروى عن أنس آثارًا موضوعة ، لايحلُّ ذكرها فى الكتب إلا على سبيل القدح فيه .فواعجبًا للخطيب !! أما سمع فى « الصحيح » [بل رواه مسلمٌ فى « المقدمة » فينبغى التقييد] : « من حدث عنى حديثًا وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » ؟! وهل مثله إلا كمثل من أنفق بهرجًا ودلسه ؟! فإن أكثر الناس لايعرفون الصحيح من السقيم ، وإنمايظهر ذلك للنقاد . فإذا أورد الحديث محدثٌ ، واحتج به حافظٌ لم يقع فى النفوس إلا أنه صحيحٌ ، ولكن عصبيتُهُ !! ومن نظر فى كتابه الذى صنفه فى « القنوت » ... واحتجاجه بالأحاديث التى يعلم بطلانها اطلع على فرط عصبيته ، وقلة دينه » ا.هـ .

قُلْتُ : يرحمك الله يا ابن الجوزى!! ويأبى الله إلا أن يرتد السهم على المتجنى !! فإن لك المكيال الأوفى فى كل ماوجهته للخطيب . فإن كنت ترى أن ذكر الحديث الموضوع أو غيره مما لايحتج به ، من غير تنبيه على علته عصبية ورقةٌ فى الدين ، فأنت من أكثر الناس ارتكابًا لهذا ، غير أنا لانتهمك برقة الدين ، ونسأل الله لنا ولك المغفرة ، وقد عاب عليك العلماء أنك تخرج الأحاديث الموضوعة من كتب الناس ، ثم تحشرها فى كتبك ، وحسبك منالًا منها كتاب « تلبيس إبليس » . ثم قولك : « واحتجاجه بالأحاديث التى يعلم بطلانها » ، من أدراك أنها باطلةٌ من وجهة نظر الخطيب ؟! ، ثم هب أنها باطلة ، فإن الخطيب قد ساق سنده وهذا مما يُبرئ عهدته من التهمة ، ومن عادة العلماء أنهم إذا صنفوا فى مسألة فإنهم يجمعون كل مايقع تحت أيديهم من روايات حتى ولو كانت باطلة ، ليغنى الواقف على الكتاب عن محاولة البحث عن الطرق التى غابت ، لعل فيها مايمكن أن يُحتج به ، أيُلام الخطيب على هذا الجهد المشكور ، فضلًا عن أن يتهم بأنه رقيق الدين ؟!! فواغوثاه بالله عز وجل ! إذا محاسنى اللاتى أدلُّ بها ، عُدَّتْ ذنوبًا ، فقل لى : كيف أعتذر ؟!!

وبالجملة ، فليس فى شىء من الطرق عن أنسٍ ، مايمكن للبيهقىّ أو غيره أن يتشبث به . فالصواب أن النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن من عادته المداومة على القنوت فى صلاة الصبح ، فليت الشافعية يقفون على ماصحَّ من الحديث فى هذه المسألة ، وكنت قديمًا سألتُ شيخنا محمد نجيب المطيعى رحمه الله تعالى — وهو شافعىٌّ — عن رجل تعمد ترك القنوت فى صلاة الصبح ؟! فقال لى : تبطل صلاتُهُ ، وكذلك إن تعمد البكاء .وإن نسى القنوت يسجد للسهو . !! فانظر يرحمك الله إلى هذه الفتوى ، وإلى مافيها من الخطأ ، مع أن الزيلعىّ ساق حديثًا فى « نصب الراية » (٢ / ١٣٠) وعزاه لابن حبان من طريق إبراهيم بن سعد ، عن الزهرىّ ، عن سعيد وأبى سلمة ، عن أبى هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لايقنت فى صلاة الصبح إلا أن يدعو لقومٍ ، أو على قوم . ثم نقل عن ابن عبد الهادى أنه قال : « سندهُ صحيحٌ » . وقال الحافظ فى « الدراية » (١ / ١٩٥) : « ويؤخذ من جميع الأخبار أنه — ﷺ — كان لايقنت إلا فى النوازل ، وقد جاء ذلك صريحًا ، فعند ابن حبان عن أبى هريرة .... فذكره ، ثم قال : وعند ابن خزيمة عن أنس مثله ، وإسنادُ كل منهما صحيحٌ » ا.هـ . فهذا يدلُّ على نكارة الحديث . وراجع بحث ابن القيم فى « الزاد » (١ / ٢٧٧ — ٢٨٥) فقد استدل هناك بدلائل قوية ، وقد ذكرتُ قوله ، وقول غيره من أهل العلم — مع الترجيح بالأدلة العلمية — فى « بذل الإحسان » (١٠٨٣) . يسر الله إتمامه بخير .

٢٢ ـ « لَا يُبَلِّغُنِى أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِى عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا ، فَإِنِّى أُحِبُّ انْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ » .

٢٣ ـ « لَا تَنْظُروا فِى صِغَرِ الذَّنْبِ ، وَلَكِنِ انْظُروا عَلَى مَنِ اجْتَرَأْتُمْ » .

٢٤ ـ « رَحِمَ اللهُ رَجُلًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ » .

---

٢٢ ـ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٣ / ٢٠٦ ـ عون) ، والترمذىُّ (٣٨٩٧) ، وأحمد (١ / ٣٩٦) ، وأبو الشيخ فى « أخلاق النبىّ » (١ / ٢ / ٥٠) ، وفى « التوبيخ » (رقم ١٤٥) ، والبخارىُّ فى « الكبير » (٢/ ١/ ٣٩٤) ، والخطيب فى « التاريخ (١١/ ١٠) ، وفى « التلخيص » (٢/ ٦٠٤) ، وابن عدى (١/ ٢٧٥ - ٢٧٦) ، وأبو زرعة الدمشقى ، فى تاريخه (٢/ ٦٧٦) ، والبيهقى (٨/ ١٦٧ ، ١٦٦) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١٣ / ١٤٨) من طريق الوليد بن أبى هشام ، عن زيد بن أبى زائدة ، عن ابن مسعود ، فذكره مرفوعًا . قال الترمذىُّ : « هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه » .

قُلْتُ : وعلّتُهُ الوليد هذا ؛ فقد ترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٢٠) وحكى عن أبيه أنه قال : « ليس بالمشهور » . وقال الحافظ : « مستور » .وقد تفرد بالحديث فيما أعلم . والله أعلم . ثم رأيتُ الخطيب روى الحديث فى « التلخيص » (٦٠٤ / ٢) من هذا الوجه مطوّلًا وقال : « لاأعلم روى عن زائدة سوى هذا الحديث » .

وقع فى كتاب « أخلاق النبى » : الوليد بن أبى هاشم » والصواب « ...هشام » .

٢٣ ـ مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٦ / ٢١٧٧) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (٦ / ٧٨) من طريق محمد بن إسحق العكاشى ، حدثنى الأوزاعىّ ، حدثنى حسّان بن عطية ، قال : سمعتُ أبا كبشة يقول : سمعت عمرو بن العاص .... فذكره مرفوعًا . قال أبو نُعيم : « غريبٌ من حديث الأوزاعىّ عن حسان ، تفرد برفعه محمد بن إسحق ، وفيه ضعف ، ومشهورُهُ من قبل بلال بن سعد » .

قُلْتُ : تسامح أبو نعيم فى حال محمد بن إسحق ، وقد كذبه ابنُ معين وأبو حاتم ، ورماه ابنُ حبان والدارقطنىُّ بوضع الحديث . وله شاهدٌ من حديث ابن عمر رضى الله عنهما . أخرجه العقيلىُّ فى « الضعفاء » (ق ١٧٦ / ٢) من طريق غالب بن عبيد الله ، عن مجاهد ، عن ابن عمر مرفوعًا : « لاتنظر إلى صغر الخطيئة ، ولكن انظر إلى من عصيت » .

قُلْتُ : وسنده واه . وآفته غالب هذا . قال البخارىُّ فى « الكبير » (٤ / ١ / ١٠١) : « منكر الحديث » . وقال العقيلىُّ : « ليس له أصلٌ مسندٌ ، ولايُتابع عليه ، ولا يُعرف إلا به .وإنما يروى هذا عن بلال بن سعد » ا.هـ . ثم رواه عن بلال بن سعد بسندٍ صحيح إليه . والله أعلم .

٢٤ ـ مَوْضُوعٌ .

أخرجه العقيلىُّ (ق ١٧١ / ٢) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٥ / ١٨٩١) من طريق عيسى =

٢٥ ــ « مَانَحَلَ وَالِدٌ وَلَدًا نُحْلًا ، أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ » .

= ابن إبراهيم ، عن الحكم بن عبد الله الأيلي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : مرّ عمرُ بقوم يرمون رشقًا ، فقال : بئس مارميتم . قالوا : نحن متعلمين يا أمير المؤمنين !! فقال : لذنبكم في لحنكم أشد عليّ من ذنبكم في رميكم !! سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : .... فذكره . قال ابنُ عدى : « هذا حديثٌ منكرٌ لا أعلم رواه عن الزهري غير الحكم الأيلي ، وهو منكر متروك الحديث .ولايروى عن الحكم غير عيسى هذا » .

قُلْتُ : أما عيسى فإنه تالف . قال البخاري : « منكر الحديث » . يعني لاتحلُّ الرواية عنه كما هو مصطلحُهُ . وقال النسائي : « متروك الحديث » . وأما الحكم بن عبد الله ، فقد قال أحمد : « أحاديثُهُ كلها موضوعة » . وكذبهُ أبو حاتم وغيرُهُ . وقول عمر رضي الله عنه : « لذنبكم في لحنكم .... » . يقصد به أنهم لحنوا في كلامهم وأخطأوا إذ قالوا : « نحن متعلمين » !! والصواب أن يقولوا : « نحن متعلمون » . والله أعلم .

٢٥ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الترمذي (١٩٥٢) ، وأحمد (٤ / ٧٧) ، والبخاري في « الكبير » (١ / ١ / ٤٢٢) وابن عدى (٥ / ١٧٤٠) والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٠٨) ، والحاكم (٤ / ٢٦٣) ، والبيهقي (٢ / ١٨) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٣١٦) وفي « التلخيص » (٦٧٥ ــ ٦٧٦ / ٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧) ، من طريق عامر بن أبي عامر الخزاز ، حدثنا أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعًا فذكره . قال الترمذي : « هذا حديثٌ غريبٌ لانعرفه إلا من حديث عامر بن أبي عامر الخزاز ... وهذا عندى حديثٌ مرسلٌ » . أما الحاكم فقال : « صحيحُ الإسناد ، ولم يُخرجاه » !! فتعقبه الذهبي بقوله : « بل مرسلٌ ضعيفٌ ، وفي إسناده عامر ابن صالح ، واهٍ » .

قُلْتُ : وهذا الحديث ضعيفٌ جدًّا ، وله ثلاثةُ علل :

● الأولى : عامر بن أبي عامر الخزاز . ضعّفه أبو داود في رواية ، وقال ابن معين : « ليس بشيءٍ » . وقال العقيلي : « لا يتابع على حديثه ، ولا يُعرف إلا به .... ورأيتُ في كتاب محمد بن مسلم ابن وارة ، أخرجه إليّ ابنه بالري : سألتُ أبا الوليد عن عامر بن أبي عامر الخزاز فقال : كتبتُ عنه حديث أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مانحل ... الحديث » ، فبينما نحن عنده يومًا إذ قال : حدثنا عطاء بن أبي رباح ، أو سعيد بن عطاء بن أبي رباح ، وسئل عن كذا وكذا . فقلتُ : في سنة كم ؟! قال : في سنة أربع وعشرين . قلنا : فإن عطاء توفي في سنة بضع عشرة » ا.هـ . فعلق الذهبي على هذه الحكاية بقوله : « إن كان تعمد ، فهو كذاب ، وإن كان شُبِّه له بعطاء بن السائب ، فهو متروكٌ لايعى » . =

٢٦ ــ « إِنَّ اللهَ ــ عَزَّ وَجَلَّ ــ لَيَنْفَعُ العَبْدَ بِالذَّنْبِ يُذْنِبُهُ » .

= ● الثانيه : الإرسال . قال البخاريُّ : « مرسَلٌ ، ولم يصح سماع جده من النبيِّ ﷺ » .قُلْتُ : وجدُّ أيوب هو عمرو بن سعيد بن العاص . قال الحافظ فى « الإصابة » (٥ / ٢٩٤) : « تابعى ... وقال ابنُ عساكر فى « تاريخ دمشق » : يقال إنه رأى النبى ــ ﷺ . وتبعه عبد الغنى والمزىُّ ، وهو من المحال المقطوع ببطلانه ، فإن أباه سعيدًا كان له عند موت النبى صلى الله عليه وآله وسلم ثمان سنين أو نحوها ، فكيف يولد له قبل عمرو ، سنة سبعين من الهجرة ؟! » .

● الثالثة : موسى بن عمرو . لم يرو عنه سوى ولده أيوب ، ووثقه ابن حبان .فهو إلى الجهالة أقرب . وله شاهدٌ من حديث أبى هريرة رضى الله عنه . أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (٤ / ٢٢٨) من طريق مهدى بن هلال ، قال : حدثنا هشام بن حسَّان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعًا به . قُلْتُ : وسندُهُ ساقط . ومهدى بن هلال ، كذبه ابن معين وغيرُهُ . قال العقيليُّ : « وهذا الحديث ليس بمحفوظ ، من حديث هشام بن حسان ، وإنما يُعرف هذا الحديث من رواية عامر [فى « المطبوعة » : « عاصم » وهو خطأ .] بن أبى عامر الخزاز عن أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جده .وليس الحديث بثابتٍ عن النبىِّ ــ ﷺ ، وفيه أيضًا مقالٌ » .

وله شاهدٌ من حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما . أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٢٣٤) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٦ / ٢٢١٧) من طريق محمد ابن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد ، ثنا محمد بن موسى السعديُّ ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعًا : « ماورث والدٌ والدًا خيرًا من أدب حسن » . قال ابنُ عدى : « هذا الحديث بهذا الإسناد منكرٌ » .

قُلْتُ : وعمرو بن دينار هو قهرمان آل الزبير ، لينه ابنُ عدى وقال الهيثميُّ (٨ / ١٥٩) : « متروكٌ » .

٢٦ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ٢١٨ / ١) من طريق مضر بن نوح السلمىّ . قال : حدثنا عبد العزيز بن أبى روّاد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . ومضر بن نوح ، قال الذهبيُّ : « فيه جهالة » . وقال العقيليُّ : « مضر ابن نوح ، عن عبد العزيز بن أبى روّاد ، لايُعرف بالنقل ، وحديثُهُ غير محفوظٍ » . وأقره الحافظ العراق فى « المغنى » (٤ / ١٤) ، وعزا الحديث إلى ابن أبى الدنيا فى « كتاب التوبة » .

ولكن للحديث شاهدٌ من حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه . أخرجه أبو نُعيم فى « الحلية » (٦ / ١٧٦ ، ٢٧٥) من طريق عيسى بن خالد اليمانى ، ثنا صالح المرىُّ ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « إن العبد ليعمل الذنب ، فإذا ذكره أحزنه ، فإذا نظر =

٢٧ ــ « كَفَّارَةُ الذَّنْبِ النَّدَامَةُ ، وَلَوْ لَمْ تُذْنِبُوا ، لَأَتَى اللهُ ــ عَزَّ وَجَلَّ ــ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ ، فَيَغْفِر لَهُمْ » .

= الله إليه وقد أحزنه ، غفر له ماصنع ، قبل أن يأخذ فى كفارته ، بلا صلاة ولاصيام » . قال أبو نُعيم : « غريبٌ من حديث هشام ، وصالح . لم نكتبه إلا من حديث عيسى » .

قُلْتُ : أما عيسى ، فقد ترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح » (٣ / ١ / ٢٧٥) وحكى عن أبيه أنه قال : « لابأس بحديثه ، محلُّهُ الصدق » . ولكن آفة الإسناد هى صالح المرىّ ؛ قال الحافظ العراقى فى « المغنى » (٤ / ١٤) : « رجلٌ صالحٌ ، لكنه مُضعَّفٌ فى الحديث » . وشاهد آخر من مرسل الحسن البصرى ، رحمه الله . أخرج ابنُ المبارك (١٦٢) ، وأحمد (٣٩٦ ــ ٣٩٧) كلاهما فى « الزهد » ، من طريق المبارك بن فضالة ، عن الحسن قال : فذكره مرسلًا بنحوه . قُلْتُ : وهذا مع كونه من مراسيل الحسن ، التى هى شبه الريح ، فإن المبارك بن فضالة يُضعَّفُ فى الحديث ، ومع ضعفه كان مدلسًا كما قال أحمد وأبو داود . والله أعلم .

٢٧ ــ ضَعِيفٌ بهذا السياق .

أخرجه أحمد (١ / ٢٨٩) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٧٩٥) ، وفى « الأوسط » (٤٦٠ ــ مجمع البحرين) ، والبيهقىُّ فى « الشُّعب » ــ كما فى « المغنى » (٤ / ١٤) للعراقى ــ ، والقضاعى فى « مسند الشهاب » (رقم ٧٧) من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النُّكرى ، عن أبيه ، عن أبى الجوزاء ، عن ابن عباس ، فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ . ويحيى بن عمرو ضعّفه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو داود ، والنسائىُّ وغيرهم ، بل رماه حماد بن زيد بالكذب ، فيما قيل . وأورد له الذهبىُّ هذا الحديث من مناكيره . وقال ابن عدى فى « الكامل » (٦ / ٢٣٧٩) : « حديثٌ غير محفوظ » . قُلْتُ : والشطر الثانى من الحديث صحيحٌ ، أخرجه مسلم وغيره من حديث أبى أيوب الأنصارىّ مرفوعًا : « لولا أنكم تذنبون ، لخلق الله خلقًا يذنبون ، فيغفر لهم » . أخرجه مسلم (٢٧٤٨/٩) ، والترمذى (٢٥٢٦) ، وأحمد (٥/٤١٤) وللحديث شواهد أخرى فانظرها فى « الصحيحة » (٩٦٧ ــ ٩٧٠) . ويُغنى عن الشطر الأول منه ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الندم توبة » . وهو حديث صحيحٌ . أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٢) ، وأحمد (٣٧٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٣) ، والبخارىُّ فى « الكبير » (٢ / ١ / ٣٧٤) ، والحميدىُّ (١٠٥) ، والحاكم (٤ /٢٤٣) ، والطبرانىُّ فى « الصغير » (١ / ٦٦ ــ ٦٧) ، والإسماعيلىّ فى « معجمه » (ج ٣/ق ١٣٧/ ١) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٨ / ٣١٢) ، والخطيب فى « الموضح » (١ / ٢٤٨ ــ ٢٥٠) ، والبغوى فى « شرح السُّنة » (٥ / ٩١) من حديث ابن مسعود وقد اختلف فى سنده ، وفى تسمية بعض رواته ، وقد أشبعت الكلام عليه فى « مسيس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجه » (٤٢٥٢) . وله شاهد من حديث أنس .أخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٢٣٩) ، والحاكم ، والبيهقىُّ فى « الشعب » وسندُهُ لابأس به فى =

٢٨ ــ « إِذَا رَأَيْتَ أُمَّتِى تَهَابُ الظَّالِمَ ، أَنْ تَقُولَ لَهُ : أَنْتَ ظَالِمٌ ، فَقَدْ تُوُدِّعَ مِنْهُمْ » .

= الشواهد . وشاهد آخر من حديث جابر ، أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ١٠١) وفى سنده ابن لهيعة ، وعنعنة أبى الزبير . وشاهد من حديث أبى بن كعب ، أخرجه الإسماعيلى ، فى « معجمه » (ج ١/ ق ٤٧/ ٢) . ومن حديث وائل بن حجر ، أخرجه الإسماعيلى : أيضًا (ج ٢/ ق ٦٢/ ٢) . وآخر من حديث أبى هريرة ، عند الطبرانى فى « الصغير » رقم (١٨٦) .

٢٨ ــ ضعيف

أخرجه أحمد (٢ / ١٦٣ ، ١٩٠) ، والبزار (ج ٤ / رقم ٣٣٠٣) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (ق ٢٢٠ / ١ ــ ٢) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٣ / ١٢٦٧ ، ١٢٧٦) ، والحاكم (٤ / ٩٦) ، والشجرىُّ فى « الأمالى » (٢ / ٢٣٠ ــ ٢٣١) من طريق الحسن بن عمرو ، عن أبى الزبير ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا . ورواه عن الحسن بن عمرو جماعة منهم سفيان الثورىّ ، وعبد الرحمٰن ابن محمد المحاربى ، وعبد الله بن نمير . ووقع عند العقيلى : « ... سُفيان بن هارون البرجمى ، عن الحسن ابن عمرو الفُقيمى ، عن أبى الزبير قال : سمعتُ عبد الله بن عمرو .... » .

قُلْتُ : أما سفيان بن هارون البرجمى ، فلا أدرى من هو ، والصواب أنه سفيان الثورى ، فإن أبا نعيم ، الفضل بن دكين الراوى عنه مكثر عن الثورى .وفى ترجمة الحسن بن عمرو ، يروى عنه سفيان الثورى . وأما قولُ أبى الزبير : سمعتُ عبد الله بن عمرو ، فلا أدرى أهذا خطأٌ من بعض الرواة ، أم من الناسخين؟ وذلك أن أبا الزبير لم يلق عبد الله بن عمرو كما صرّح بذلك ابنُ معين ، وأبو حاتم على مافى « المراسيل » (ص ــ ١٩٣) . ولما سمع ابن معين هذا الحديث قال : « لم يسمع أبو الزبير من عبد الله بن عمرو ، ولم يره » . رواه ابنُ عدى فى « الكامل » (٦ / ٢١٣٥) عن يحيى . وقد اختلف على الحسن بن عمرو فيه . فأخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٣٠٢) ، والعقيلىُّ (ق ٢٢٠ / ١) من طريقين عن الحسن بن عمرو ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا . وقد رواه عن الحسن ، النضر بن إسماعيل عند العقيلىّ ، وعبيد الله بن عبد الله الربعى ، عند البزار . وقد رجح البزار والعقيلى رواية سفيان ومن معه على هذه الرواية ، وهو ظاهر . والنضر بن إسماعيل يُضعَّف من قبل حفظه ، وقد تقدم بيان حاله فى الحديث رقم (١٦) . وعبيد الله بن عبد الله الربعىّ لم أعرفه الآن . فرواية أبى الزبير ، عن عبد الله بن عمرو هى المحفوظة . وقد اختلف على أبى الزبير فيه . فرواه أبو شهاب الحناط ، ثنا الحسن بن عمرو ، عن أبى الزبير ، عن عمرو بن شعيب ، عن عبد الله بن عمرو . أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٦ / ٢١٣٥) . وعمرو بن شعيب لم يلق عبد الله بن عمرو ، وأظن أن الوهم فى جعل « عمرو بن شعيب » بين أبى الزبير وعبد الله بن عمرو هو من أبى شهاب الحناط واسمه عبد ربه بن نافع ، فقد ذكروا أنه كان يخطىء ، لاسيما وقد خولف كما يظهر من البحث . وخالفهم جميعًا سنان بن هارون ، فرواه عن الحسن بن عمرو ، عن أبى الزبير ، عن جابر فذكره مرفوعًا . فجعله من « مسند جابر » . أخرجه ابنُ عدىّ (٣ / ١٢٧٦) وقال : « وهذا لانعرفه إلا من حديث سنان ، وأبو الزبير لايروى هذا عن جابر ، إنما يرويه عن عبد الله بن عمرو .... » ا.هـ . =

٢٩ ــ « الشَّعْرُ فِى الأَنْفِ أَمَانٌ مِنَ الجُذَامِ » .

= قُلْتُ : وسنان بن هارون ضعيفٌ .

وبالجملة ، فلا يصحُّ من هذه الطرق غير الطريق الأولى ، والتى رواها أحمد وغيرُهُ ، وهى مع ذلك منقطعةٌ كما قدمت .: والله أعلم .

٢٩ ــ مَوْضُوعٌ .

وقد ورد من حديث أبى هريرة ، وجابر ، وأنس ، وعائشة رضى الله عنهم .وكل الطرق ساقها ابن الجوزىّ فى « الموضوعات » (١ / ١٦٧ ــ ١٧٠) ، ونقدها . فتعقبه السيوطى فى « اللآلئ » (١ / ١٢٢ ــ ١٢٣) على عادته بما لا طائل تحته وقال : « الأشبه أنه ضعيفٌ لاموضوعٌ ، وأصلح طرقه طريق رشدين وطريق أبى الربيع السمان ، واسمه أشعث بن سعيد ، روى له الترمذىُّ وابن ماجه .... الخ » .

قُلْتُ : فننظر فى خير الطرق عند السيوطى ، ثم نحكم على الباق من خلال التحقيق .

أما طريق رشدين فقد أخرجه ابن عدى فى « الكامل » (١٠١١ / ٣) ، ومن طريقه ابن الجوزىّ فى « الموضوعات » (١ / ١٦٨) من طريق أبى صالح ، حدثنى رشدين عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعًا . فذكره . وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًا . ورشدين بن سعد ضعّفه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ، والساجى ، وابن قانع ، والدارقطنىُّ ، وغيرهم ، وتركه النسائىُّ . أما قولُ السيوطى فى « اللآلئ » (١ / ١٢٢) : « ورشدين لم ينته حاله إلى أن يحكم على حديثه بالوضع » ا.هـ . قُلْتُ : ولايخفى مافى كلام السيوطى من الخلل ، وهل لايُحكم بالوضع إلا على حديث الكذاب وحده ؟! والذى يتدبر صنيعه فى « اللآلئ » يجده يستلزم فى الغالب أن يوجد فى السند كذابٌ حتى يحكم على الحديث بالوضع ، وليس بلازم كما هو معروف ، بل الثقة قد يروى الحديث الموضوع ، يُشبَّهُ له . والله أعلم . وأبو صالح ، هو عبد الله بن صالح كاتب اللَّيْث ، أدركته غَفْلَةُ الصالحين ، فكثرت المناكير فى حديثه . ولذا قال ابن عدى : « هذا الحديث منكرٌ بهذا الإسناد . وهو غيرُ محفوظ » . وقال الشيخ العلامة ، ذهبىُّ العصر ، المعلمىُّ اليمانى رحمه الله تعالى فى تعليقه على « الفوائد المجموعة » (٤٧٥) للشوكانى : « إذا كان مثل هذا الخبر ، فإن متنه منكرٌ ، وكذلك سندُهُ ، إذ تفرد به رشدين ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعًا ، ولو تفرد بمثل هذا ثقة ، لقالوا : باطل ، واعتذروا بأنه أدخل ، أو نحو ذلك ، مع أنه من رواية أبى صالح عنه ، وحالُ أبى صالح معروفةٌ ... » ا.هـ .

أما طريق أبى الربيع السمان ، فقد : أخرجه ابنُ عدىّ (١ / ٣٦٨) ، ومن طريقه ابنُ الجوزىّ (١ / ١٦٩) ، وابنُ السُّنى ، وأبو نُعيم ، كلاهما فى « الطب » ، وأبو يعلى فى « مسنده » ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » من طرق عن أبى الربيع السمان ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعًا =

٣٠ ــ « إِذَا طَنَّتْ أُذُنُ أَحَدِكُمْ فَلْيَذْكُرْنِى ، وَلْيُصَلِّ عَلَىَّ ، وَلْيَقُلْ : ذَكَرَ اللهُ مَنْ ذَكَرَنِى بِخَيْرٍ » .

= به . قال ابنُ عدى : « قال لنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز : هذا الحديث عندى باطلٌ » .
قُلْتُ : وأبو الربيع السمان ، اسمه أشعث بن سعيد البصرىّ .كذبه هشيم . وقال ابن معين : « ليس بثقةٍ » . وتركه الفلاس ، والدارقطنىُّ ، وعلى بن الجنيد . والكلام فيه طويلٌ . قال الدارقطنىُّ : « رئى شعبة يوما راكبًا ، فقيل : إلى أين ؟! فقال : أذهب إلى أبى الربيع السمان ، أقول له : لاتكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »!
وقال ابن عدى : « وهذا الحديث قد سرقه من أبى الربيع السمان جماعةٌ من الضعفاء ، منهم نعيم بن مورع ، ويعقوب بن الوليد الأودىّ ، ويحيى بن هاشم الغسانى ، وغيرُهُمْ » ا.هـ . وطريق نعيم بن مورع ، أخرجه العقيلى (ق ٢٢٠ / ٢) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٤٨١) ، وابن الجوزى (١ / ١٧٠) عنه ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة . ونعيم هذا قال فيه البخارىُّ : « منكر الحديث » . وقال النسائىُّ : « ليس بثقة » . ولذا قال ابن عدى : « هذا يُعرف بأبى الربيع السمان ، وإن كان فيه ضعف ، سرقه منه نعيم هذا ... » .

وبالجملة : فإن هذين الطريقين هما خير الطرق باعتراف السيوطى نفسه ، وقد سقت لك مافيهما ، فما بالُك بما غاب عنك ؟! والسيوطى رحمه الله متسامح جدًّا فى تعقباته على ابن الجوزىّ . وكتابُه « اللآلئ » يحتاج إلى مراجعة دقيقة وتحقيق . فعسى أن يتيسر ذلك لى ، أو لأحد من الناس . والله الموفق .

وقد حكم على الحديث بالبطلان يحيى بنُ معين ، والبغوىُّ .وقال ابنُ حبان : « هذا المتن لاأصل له » . وسئل أحمد بن حنبل عنه ، فقال : « ليس من ذا شيءٌ » يعنى يصحّ . والله أعلم .

٣٠ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الصغير » (٢ / ١٢٠) والبزار (ج ٤ / رقم ٣١٢٥) ، والعقيلىُّ (٤ / ٢٦١) ، وابن عدى (٦ / ٢٤٤٣) ، وابن الجوزى فى « الموضوعات » (٣ / ٧٦) ، من طريق معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع ، عن أبيه محمد ، عن أبيه عبيد الله ، عن أبى رافع مرفوعًا به . قال الطبرانىُّ : « لايروى عن أبى رافع إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معمر بن محمد » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ . ومعمر بن محمد ، قال فيه البخارىُّ : « منكر الحديث » . وهذا جرحٌ شديدٌ عنده . وقال العقيلى : « لايتابع على حديثه ، ولايُعرف إلا به » . وأبوه محمد بن عبيد . قال ابن معين فى « تاريخه » (٢ / ٥٢٩) : « ليس بشيءٍ » . ونقل العقيلى عنه : « هو ولا ابنه معمر » . وقال البخارىّ فى « التاريخ » (١ / ١ /١٧١) : « منكر الحديث » . وكذا قال أبو حاتم وزاد : « جدًّا ، ذاهبٌ » . ولكن معمر لم يتفرد به ، بل تابعه حبان بن على ، حدثنا محمد بن عبيد الله =

٣١ ـــ « اعْتَمُّوا تَزْدَادُوا حُلْمًا » .

= ابن أبى رافع به . أخرجه ابن السُّنى فى « اليوم والليلة » (١٦٦) ، والخرائطى فى « المكارم » « ٤٣٧ » ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (٢ / ٢٥٠) وحبان هذا ضعيفٌ عندهم . وتابعه أخوه مندل بن على ، أخرجه الخرائطىُّ أيضًا ، ومندلُ أحسن حالًا من أخيه . وقد اختلف على محمد بن عبيد الله بن أبى رافع فيه : فرواه مرة عن أبيه ، كما مرّ فى الوجه السابق . ومرة يرويه عن أخيه عبد الله بن عبيد الله . أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١ / رقم ٩٥٨) ، وابنُ عدى (٦ / ٢١٢٦) . وعبدُ الله روى له مسلمٌ والنسائىُّ حديثًا واحدًا ، ووثقه ابن حبان . ولكن تبقى الآفة ، وهى محمد ابن عبيد الله بن أبى رافع .ولذا قال العقيلىُّ (ق ١٩٧ / ٢) . « ليس له أصلٌ » . يعنى الحديث .

ومما يتعجب منه حقًّا قولُ الحافظ الهيثمىُّ فى « المجمع » (١٠ / ١٣٨) : « رواه الطبرانىُّ فى الثلاثة ... وإسناد الطبرانى فى الكبير حسنٌ » !! فهذه غفلةٌ من الهيثمىِّ رحمه الله ـــ وكم له من مثلها ـــ عن حال محمد بن عبيد الله ـــ فإنه متروك .وأضعفُ منه قول السيوطى فى « اللآلىء » متعقبًا ابن الجوزى : « محمد بن عبيد الله بن أبى رافع من رجال ابن ماجه ، ولم يُتهم بكذبٍ » ا.هـ . وقد أقر الحافظ ابن حجر بأنه متهمٌ كما قال ابن عرَّاق فى « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٩٣) . ثم سعى ابن عرّاق إلى تقوية الحديث بما لا طائل تحته ، فقال : « احتج به النووى فى « الأذكار » لاستحباب ذلك عند طنين الأذن ، فهو عنده ضعيف لا موضوع .وذكره ابنُ الجزرىِّ فى « الحصن الحصين » وقد قال فى أوله : أرجو أن يكون جميع ما فيه صحيحًا ، ويؤيدهُ أن ابن خزيمة أخرجه فى « صحيحه » وهو عجبٌ ، فإن الحديث ليس على شرط الصحيح ، والله تعالى أعلم » ا.هـ . قُلْتُ : احتجاجُه بصنيع النووى رحمه الله احتجاج ضعيفٌ . والنووى نَفسُهُ رخوٌ فى الحكم على الحديث فى « كتاب الأذكار » خلافًا لطريقته فى « المجموع » . وأوقعه فى غالب أحكامه اعتباره العمل بالضعيف فى فضائل الأعمال ، خلافًا لأهل التحقيق من العلماء كما ذكرتُهُ فى كتابى : « الظل الوريف فى حكم العمل بالحديث الضعيف » . وابنُ الجزرىِّ على جلالته لم يكن من أهل الفن ، ومع ذلك فهو لم يقطع بصحة كل مافى كتابه .وأما ابن خزيمة فلا نعلم هل أعلَّ الحديث أم لا ؟! وحتى وإن لم يُعله فليس كل مافى « صحيح ابن خزيمة » يكون صحيحًا ، ولاحسنًا كما يعلمه من أدمن النظر فى القسم المطبوع من « صحيحه » . والله الموفق .

٣١ ـــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١ / رقم ٥١٧) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (ق ٢٧٤ / ٢) من طريق يونس بن أبى إسحق ، حدثنى ابنى عيسى ، عن عبيد الله بن أبى حميد ، عن أبى المليح ، عن أبيه أسامة بن عمير مرفوعًا . قال الهيثمىُّ (٥ / ١١٩) : « فيه عبيد الله بن أبى حميد ، وهو متروك » .

قُلْتُ : وقد اختلف على أبى المليح فيه . فأخرجه الخطيب (١١ / ٣٩٤) ، ومن طريقه ابن =

٣٢ ــ « خلق الله ألف أمةٍ ، منها ستمائة فى البحر ، وأربعمائة فى البر .فأول شيء يهلك من هذه الأمة الجراد ، فإذا هلكت ، تتابعت مثل النظام إذا قطع سلكُهُ .. » .

= الجوزى فى « الموضوعات » (٣ / ٤٥) من طريقِ سعيد بن سلام ، ثنا عبيد الله بن أبى حميد ، عن أبى المليح ، عن ابن عباس مرفوعًا .فجعله من « مسند ابن عباس » . قال ابنُ الجوزىّ : « هذا حديث لايصحُّ ، قال أحمد بن حنبل : سعيد بن سلام كذابٌ ، كذابٌ ... » . ولكنه لم يتفرد به . فأخرجه البزار (٣ / ٣٦٢) ، وأبو الشيخ فى « الأمثال » (٢٤٨) ، عن عتاب بن حرب . والحاكمُ (٤ / ١٩٣) عن أبى الوليد ، كلاهما عن عبيد الله بن أبى حميد ، عن أبى المليح ، عن ابن عباس مرفوعًا . قال البزارُ : « لانعلم له طريقًا عن ابن عباس إلا هذا ، واختلف فيه عن أبى المليح . فرواه عيسى بن يونس ، عن عبيد الله بن أبى حميد ، عن أبى المليح ، عن أبيه . وإنما أبى الاختلاف من عبيد الله ، لأنه لم يكن حافظًا » . قُلْتُ : وقوله : « لانعلم له طريقًا عن ابن عباس إلا هذا » متعقبٌ بما أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٩٤٦) قال : حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسىّ ، ثنا هلال بنُ بشر ، ثنا عمران بن تمام ، عن أبى جمرة ، عن ابن عباس مرفوعًا . فذكره بلفظه . قال الهيثمىُّ (٥ / ١١٩) : « فيه عمران بن تمام ، ضعّفه أبو حاتم بحديث غير هذا ، وبقية رجاله ثقات » . ونقل الأخ حمدى السلفىّ فى تعليقه على « المعجم » أن شيخنا حافظ الوقت الألبانى ، حفظه الله نشر مقالًا فى « مجلة المسلمون » (ص ٨٠ عدد ٩ ج ٦) وقال : « لم أجد لشيخ الطبرانىّ ترجمة فيما لدىّ من كتب الرجال » ا.هـ . فهذا طريق ضعيف أيضًا . فلا يتعجب حينئذ من قول الحاكم فى طريق ابن عباس السابق « إسنادُهُ صحيح » !! فإن للحاكم أوهامًا كثيرة فى « المستدرك » يعرفها من أدمن النظر فيه ، ويتبعه الذهبىُّ كثيرًا . ولكنه تعقبه فى هذا الحديث بقوله : « عبيد الله تركه أحمد » . وقال الحافظ فى « الفتح » (١٠ / ٢٧٣) : « أخرجه الطبرانىُّ ، والترمذىُّ فى « العلل المفرد » ، وضعّفه البخارىُّ .وقد صححه الحاكم فلم يُصب »ا.هـ . وقد حاول السيوطى فى « اللآلىء » ــ كما هو دأبه ــ أن يتعقب ابن الجوزى ، فلم يُصب فى بحثه . وأورد للحديث شواهد ليس فيها محلُّ الشاهد المتنازع عليه ، ومع ذلك فليس فيها شىءٌ يصحُّ . وانظر لذلك « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧١ ــ ٢٧٢) لابن عرّاق . والله أعلم .

٣٢ ــ موضوع .

أخرجه أبو يعلى ــ كما فى « اللآلىء » (١ / ٨١) ، و« المطالب » (٢٣٣٩) ــ وابن عدى (٥ / ١٩٩٠ ، ٦ / ٢٢٤٩) ، والدولابى فى « الكنى » (٢ / ٢٥) ، وابن حبان فى « المجروحين » (٢ / ٢٥٦ ــ ٢٥٧) ، وابن أبى عاصم فى « الأوائل » (ق ١٣ / ١ ــ ٢) ، وأبو الشيخ فى « العظمة » ، والبيهقىُّ فى « الشعب » ــ كما فى « اللآلىء » (١ / ٨٢) ــ وكذا الحكيم الترمذى =

= فى « نوادر الأصول » ــ كما فى « تنزيه الشريعة » (١ / ١٩٠) ــ من طرق عن عبيد بن واقد ، حدثنا محمد بن عيسى بن كيسان الهذلى ، ثنا محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنهما قال : « قلَّ الجراد فى سنة من سنى عمر التى وُلى فيها ، فسأل عنه فلم يخبر بشىء . فاغتم لذلك .فأرسل راكبًا يضرب إلى كذا ، وآخر إلى الشام ، وآخر إلى العراق ، يسأل عن الجراد ، قال : فأتاه الراكب الذى من قبل اليمن بقبضة من جرادٍ فألقاها بين يديه ، فلما رآها قال : ... فذكره مرفوعًا .
وأخرجه الخطيب (١١ / ٢١٧ ــ ٢١٨) من طريق عبيد بن واقد ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن ابن عمر قال : ... فذكره . وأرى أن ذكر « ابن عمر » خطأ فى هذا الإسناد ، فليس له ذكر فى شىء من طرق الحديث ، ومما يؤكد ذلك أن ابن الجوزى روى الحديث فى « الموضوعات » (٣ / ١٣) من طريق الخطيب كرواية الجماعة . والله أعلم .
قلت : وهذا حديث موضوع لاشك فيه ــ كما قال ابن حبان رحمهُ الله تعالى ــ وعبيد بن واقد ، ضعفه أبو حاتم الرازى كما فى « الجرح » (٣ / ١ / ٥) . ومحمد بن عيسى بن كيسان تناولوه قال البخارى فى « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٢٠٤) . « منكر الحديث » . وضعّفه الدارقطنىُّ . وقال أبو زرعة الرازى : « لاينبغى أن يحدث عنه » . وقال ابن عدى : « أنكر على محمد بن عيسى هذا الحديث » . وقال الذهبى فى « الميزان » (٣ / ٦٧٧) : « وثقه بعضُهُم .. » ، فركن السيوطى إلى هذا القول فقال فى « اللآلىء » (١ / ٨٢) : « لم يُتهم محمد بن عيسى بكذب ، بل وثقه بعضُهم فيما نقله الذهبى » . ومراد السيوطى من هذا أن يقول أن الحديث ضعيف لاموضوع . كما صرّح بذلك فى خاتمة كلامه .
و لم يُصب السيوطىُّ رحمه الله فى تسديد قوسه . كعادته فى تعقباته لابن الجوزى ــ وذلك أن محمد ابن عيسى ساقط ،وعبارة البخارى فيه تفيد أنه لاتحل الرواية عنه . وإذا كان الراوى من المقلين ومع ذلك فأحاديثه منكرة ، وتناوله النقاد ، فلا شك أنه تالف ، وحال محمد بن عيسى كذلك وأما التوثيق الذى نقله الذهبى عن بعضهم !! فلسنا نعتد به أمام الجرح المحقق الصادر من عدة أئمة ، ويظهر أنه توثيق واهن ولذا لم يصرح الذهبى بأسماء من وثق . والذى يتدبر صنيع السيوطىّ فى « اللآلىء » يجده يستلزم أن يكون فى الإسناد كذاب حتى يحكم على الحديث بالوضع ، وليس هذا بلازمٍ لما هو معروف أن الثقة قد يروى الحديث الموضوع يُشبَّهُ عليه ، واعتبار معنى المتن أمر ضرورى . لايكاد السيوطىُّ يلتفت إليه . والحكم بالوضع قد يكفى فيه غلبة الظن كما لايخفى ، والله أعلم .
والحديث عزاه الهيثمى فى « المجمع » (٧ / ٣٢٢) لأبى يعلى وقال : « فيه عبيد بن واقد القيسى ، وهو ضعيف » !! كذا قال !! وذهل عن حال محمد بن عيسى وهو شرٌّ منه وأضعف وكتاب الهيثمى يحتاج إلى مراجعة دقيقة لكثرة الأوهام فيه ، وكان الحافظ ابن حجر قد تعقبه فى أوهامه فى « المجمع » قال الحافظ بعد أن أثنى على الهيثمى : « وبلغه أننى تتبعت أوهامه فى مجمع الزوائد فعاتبنى ، فتركت ذلك إلى الآن ، رعاية له . » . فياليته تعقبه !!

٣٣ ـ « إِنَّ عُثْمَانَ أَوَّلُ مَنْ هَاجَرَ إِلَى اللهِ بِأَهْلِهِ بَعْدَ لُوطٍ » .

---

٣٣ ـ منكر .

أخرجه يعقوب بن سفيان فى « المعرفة » (٣ / ٢٥٥) ، وابن أبى عاصم فى « السُّنة » (٢ / ٥٩٦) ، وفى « الأوائل » (ق ١٥ / ١) ، والطبرانى فى « الكبير » (١٤٣ / ١ / ٤٧) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » ـ كما فى « البداية والنهاية » (٣ / ٦٦) ـ وكذا أبو يعلى فى « مسنده » ، وابن مردويه ـ كما فى « الدر المنثور » (٥ / ١٤٤) ـ من طريق بشار بن موسى الخفاف ، ثنا الحسن ابن زياد ، إمامُ مسجد محمد بن واسع ، قال : سمعت قتادة يقول : ثنا النضر بن أنس ، عن أنس قال : خرج عثمانُ مهاجرًا إلى أرض الحبشة ومعه ابنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما احتبس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم خبرُهُم فكان يخرج فيتوكفُ عنهم الخبر ، فجاءته امرأة فأخبرتهُ فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : صحبهما الله ، إن عثمان ... فذكره .

قُلْتُ : وسنده ضعيف جدًّا . فأما بشار بن موسى فضعفه الأكثرون . قال ابن معين ، والنسائى : « ليس بثقة » . وزاد ابن معين : « من الدجالين » ! وضعّفه أبو زرعة ، وأبو داود ، وابن المدينى ، وعمرو بن على ، وقال البخارى : « منكر الحديث ، قد رأيتُه ، وكتبتُ عنه ، وتركت حديثه » . وأما أحمد فكان حسن الرأى فيه ، وهذا لايقدم على قول الجارحين وإن جنح إليه ابن عدى . والحسن بن زياد ليس هو اللؤلؤى الكذاب ، صاحب أبى حنيفة ، وإنما هو البرجمى ، قال الهيثمى فى « المجمع » (٩ / ٨١) : « لم أعرفه » . وله شاهدٌ من حديث أسماء بنت أبى بكر ، قالت : « كنت أحمل الطعام إلى أبى وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالغار ، فاستأذنه عثمان فى الهجرة ، فأذن له فى الهجرة إلى الحبشة ، فحملتُ الطعام فقال لى : مافعل عثمان ورقية ؟ قلت : قد سارا ، فالتفت إلى أبى بكرٍ وقال : « والذى نفسى بيده ، إنه أول من هاجر بعد إبراهيم ولوط . » . أخرجه ابن منده فى « الصحابة » عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عنها قال الحافظ فى « الإصابة » (٧ / ٦٤٩ ـ ٦٥٠) : « سنده واهٍ ، وفى هذا السياق من النكارة أن هجرة عثمان إلى الحبشة كانت حين هجرة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وهذا باطل ؛ إلا إن كان المرادُ بالغار غير الذى كانا فيه لما هاجرا إلى المدينة !! ، والذى عليه أهلُ السير أن عثمان رجع إلى مكة من الحبشة مع من رجع ، ثم هاجر بأهله إلى المدينة ، ومرضت بالمدينة لما خرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى بدر ، فتخلف عثمان عليها عن بدر ، فماتت يوم وصول زيد ين حارثة مبشرًا بوقعة بدر .. »ا.هـ . قُلْتُ : وهذا تحقيق بديع من الحافظ رحمه الله ، غير قوله : « ..إلا إن كان المراد بالغار ... الخ » . فهذا احتمال فيه تعسف وتكلف ، لأنه يخالف الحقائق الثابتة فى السيرة . والله أعلم .

وبالجملة : فالحديث منكرٌ . ولايغتر بإيراد الحافظ له فى « الفتح » (٧ / ١٨٨) ساكتًا عليه ، بل كأنه احتج به !! فإنه خلاف التحقيق . والذى تحرر عندى أنه ليس كل حديث يسكت عليه الحافظ فى « الفتح » يكون حسنًا أو نحوه كما صرح هو بذلك ، فقد أخلّ بشرطه هذا فى مواضع كثيرة .. وعذره : أن الشارح قد يشترط على نفسه شرطًا فيوفى به زمنًا ثم لاينشط لتحقيق كل حديث لاسيما فى مثل « فتح البارى » فإن فيه جمهرة كبيرة من الأحاديث ، وتحرى إيراد الثابت منها أمر لعله يصعب حتى على مثل الحافظ ابن حجر مع سعة دائرة حفظه ، وجودة علمه ، والإحاطة لله تعالى وحده . ولعله يكون عذرًا مقبولًا . والله تعالى أعلم .

٣٤ ــ « أَوَّلُ مَنْ يُكْسَى بَعْدَ النَّبِيِّين وَالشُّهَدَاءِ ، بِلَال ؛ وَصَالِحُو الْمُؤْمِنِينَ » .

٣٥ ــ « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللهِ ، وَآخِرُ الْوَقْتِ عَفْوُ اللهِ . » .

---

٣٤ ــ مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن أبى عاصم فى « الأوائل » (ق ١٩ / ٢) قال : حدثنا محمد بن مرزوق ، ثنا عبد العزيز ابن الخطاب ، ثنا محمد بن الفضل بن عطية الخراسانى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعًا .. فذكره .

قُلْتُ : وسنده ضعيف جدا ، بل موضوع . ومحمد بن الفضل ، لافضل له ولاكرامة فقد كان كذّابًا . وصمه بذلك أحمد ، وابن معين ، والجوزجانى ، وعمرو بن على ، والنسائى ، وابن خراش ، ويحيى بن الضريس ، وغيرهم .

٣٥ ــ بَاطِلٌ .

أخرجه الترمذىُّ (١٧٢) ، والدارقطنى (٢٤٩) ، وابن عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٦٠٦) ، والحاكم (١ / ١٨٩) ، والبيهقىُّ (١ / ٤٣٥) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٣٨٨) من طريق يعقوب بن الوليد ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا .. فذكره . قال ابن حبان فى « المجروحين » (٣ / ١٣٨) : « مارواه إلا يعقوب بن الوليد المدنى » . قُلْتُ : وهو كذاب كان يضع الحديث على الثقات . قال أحمد : « كان من الكذابين الكبار » . وقال الحاكم : « يعقوب بن الوليد هذا شيخٌ من أهل المدينة ، سكن بغداد ، وليس من شرط هذا الكتاب ، إلا أنه شاهد . » . قُلْتُ : وهذا مما يعاب عليكم ، فالشاهد كالعاضد لايستشهد به إلا إن كان فيه قوة ، أو بعضها ، ولكن هذا ساقط ، ولذا تعقبه الذهبى بقوله : « يعقوب كذاب » . وقال ابن عدى : « هذا الحديث بهذا الإسناد باطل . » . ولكن له شاهدٌ من حديث أنسٍ . أخرجه ابن عدى (٢ / ٥٠٩) وعنه ابن الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٣٨٨) من طريق بقية بن الوليد ، عن عبد الله مولى عثمان بن عفان ، حدثنى عبد العزيز ، حدثنى محمد بن سيرين ، عن أنس بن مالك ، فذكره مرفوعًا . قال ابن عدى : « وهذا بهذا الإسناد لايرويه غير بقية ، وهو من الأحاديث التى يحدث بها بقية عن المجهولين ؛ لأن عبد الله مولى عثمان ، وعبد العزيز الذى ذكر فى هذا الإسناد لايعرفان .. » . وتبعه ابن الجوزى . وشاهد آخر من حديث أبى محذورة رضى الله عنه . أخرجه ابن عدى (١ / ٢٥٥) من طريق إبراهيم بن زكريا ، ثنا إبراهيم بن أبى محذورة ، مؤذن مسجد مكة ، قال حدثنى أبى ، عن جدى مرفوعًا .. فذكره . قال ابن عدى : « وهذا الحديث بهذا الإسناد يرويه إبراهيم بن زكريا » . قُلْتُ : وإبراهيم كان يحدث عن الثقات بالبواطيل كما قال ابن عدى . قال ابن حبان : « يأتى عن الثقات بما لايشبه حديث الأثبات ، إن لم يكن بالمتعمد ، فهو المدلس عن الكذابين .. » . ثم ساق له أباطيل .

وبالجملة : فالحديث ضعيف جدًّا ، بل قال أبو حاتم : « موضوع » ، كما فى « نصب الراية » =

٣٦ ــ « إِنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ لَا يَسْمَعُونَ شَيْئًا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ ، إِلَّا الأَذَانَ . » .

٣٧ ــ « إِنَّ اللهَ لَا يَأْذَنُ لِشَيءٍ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ ، إِلَّا لِأَذَانِ المُؤَذِّنِين ، وَالصَّوْتِ الحَسَنِ بِالقُرْآنِ... » .

= (١ / ١٢٧) فلذا عجب الشيخ المحدث أبو الأشبال رحمه الله فى « شرح الترمذى » (١ / ٣٢٢) من الإمام الشافعى أن يورده بغير إسنادٍ فى عدة كتب له ، محتجا به ، ثم قال الشيخ أبو الأشبال : « هو حديث باطل كما نص عليه العلماء الحفاظ .. » ا.هـ . والله أعلم .

٣٦ ــ ضَعيف جدًّا .

أخرجه أبو يعلى ــ كما فى « المطالب العالية » (٢٣٥) ــ ، وابن حبان فى « المجروحين » (٢ / ٦٣ ــ ٦٤) ، وابن عدى فى « الكامل » (٤ / ١٦٣٠) ، وأبو أمية الطرسوسى فى « مسند ابن عمر » (٢٤ / ١٢) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٣٩٢) ، وأبو الشيخ فى « كتاب الأذان » ــ كما فى « الحبائك » (١٤٨) ــ من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافى ، عن محارب بن دثار ، عن ابن عمر مرفوعًا . قال ابن عدى : « عبيد الله بن الوليد الوصافى لايتابع على هذا الحديث » . قُلْتُ : وهو واهٍ .ضعّفه أبو زرعة والدارقطنى ، وتركه النسائىُ والفلاس .وقال ابن حبان : « منكر الحديث جدًّا » . ولذا قال ابن الجوزى : « هذا حديث لايصحُّ » .

٣٧ ــ ضَعيف جِدًّا .

أخرجه الخطيب فى « التاريخ »(٩ / ١٩٥) ، ومن طريقه ابن الجوزى فى « الواهيات »(١ / ٣٩٢) من طريق سلام الطويل ، عن زيد العمى ، عن معاوية بن قرة ، عن معقل بن يسار مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : وسنده ضعيف جدًّا . فأما سلام بن سلم الطويل فضعّفه علىُّ بن المدينى جدًّا ، وتركه النسائىُ والبخارىُ ، بل كذبه ابن خراش كما فى « تاريخ بغداد »(٩ / ١٩٧) . وقال أحمد : « منكر الحديث ، ولم يرضه » . وزيد العمى هو زيد بن الحوارى ضعيف يكتب حديثه عند المتابعات ، ولامتابعة له هنا فيتحقق ضعفه .
أما الشطر الثانى فله شواهد لمعناه .. منها : ما أخرجه البخارىُ(٩ / ٦٨ ــ فتح) ، ومسلم (١ / ٥٤٥ ــ عبد الباقى) ، وأبو داود (١٤٧٣) ، والنسائىُ (٢ / ١٨٠) ، والدارمىُ(٢ / ٣٣٨ ــ ٣٣٩) ، وأحمد (٢ / ٢٧١ ، ٤٥٠) ، والبيهقىُ(٢ / ٥٤ ، ٣ / ١٢ ، ١٠ / ٢٢٩) ، والبغوىُ فى « شرح السُّنة »(٤ / ٤٨٤ ، ٤٨٥) ، من طرقٍ عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « ماأذن الله لشىءٍ ، ماأذن لنبىٍّ حسن الصوت يتغنى بالقرآن ، يجهر به » هذا لفظ مسلم . والمقصود بالتغنى ، هو تحسين الصوت وتحزينه ، لأنه أوقع فى النفوس ، وأنجع فى القلوب .. قاله البغوى .

قُلْتُ : ويؤيده ماأخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبى موسى الأشعرى قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لو رأيتنى وأنا أسمع قراءتك البارحة ، لقد أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود .. فقال : لو علمت لحبرته لك تحبيرًا . » هذا لفظ مسلم ، وهو عند البخارى مختصرٌ .. وقوله : =

٣٨ ـــ « مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَالحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا .. وَالَّذِى يَقُولُ لَهُ أَنْصِتْ ، لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ .. » .

٣٩ ـــ « يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ ، يَطْلُبُونَ العِلْمَ فَلَاتجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ » .

= « لحبرته لك تحبيرًا » يعنى لحزنت صوتى وجملته . و قال سفيان بن عيينة : « التغنى هو الاستغناء ، ومعناه : ليس منا من لم يستغن بالقرآن عن غيره . » . وهو تفسير غريب ، ومخالف لمفهوم الأحاديث الكثيرة فى هذا الباب ، و لم يقبله الشافعىُّ فقال : « لو كان معنى : « يتغنى بالقرآن » على الاستغناء ، لكان « يتغانى » ، وتحسين الصوت هو يتغنى . » .

أما قراءة القرآن بالألحان فكان فيها خلاف بين السلف ، والراجح منعه ولو اختل شيء من الحروف عن مخرجه فتحرم ـــ كما حكاه النووى فى « التبيان » ـــ فإلى الله المشتكى من القرأة الذين يمططون الحروف حتى يظن المرء أنها ليست عربية .. فالله المستعان.. وانظر « فتح المغيث » (١ / ٢٨١) للحافظ السخاوى .. وانظر أيضا الحديث الأول من هذا الكتاب . والله المستعان .

٣٨ ـــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (١ / ٢٣٠) ، والبزار (١ / ٣٠٩) ، والطبرانى فى « الكبير » (١٢٥٦٣ / ١٢ / ٩٠) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٤٦٣) من طريق عبد الله بن نمير ، ثنا مجالد ، عن الشعبى ، عن ابن عباس .. فذكره مرفوعًا .. قال البزار : « لانعلمه بهذا اللَّفظ ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن نمير عن مجالد . » . قُلْتُ : ابن نمير ثقة ، ولكن الآفة من مجالد بن سعيد . قال الهيثمى فى « المجمع » (٢ / ١٨٤) : « ... فيه مجالد بن سعيد وقد ضعّفه الناس ، ووثقه النسائىُ فى رواية . » . فاغتر بهذا الشيخ المحدثُ أبو الأشبال رحمه الله تعالى ، فصرّح فى « شرح المسند » (٢٠٣٣) أن : « إسناده حسن » !! والواقع أن مجالد بن سعيد ضعيف ، وللنسائىِّ رواية أخرى فى تضعيفه وهى تتفق مع رأى بقية الأئمة أنه لايُحتج به إذا انفرد ، وماعلمت أحدًا تابعه على هذا اللَّفظ . والله أعلم .

٣٩ ـــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذىُّ (٢٦٨٠) ، وأحمد (٢ / ٢٩٩) ، وابنُ أبى حاتم فى « تقدمة الجرح والتعديل » =

٤٠ ــ « بِسْمِ اللهِ ، لَاحَوْلَ وَلَاقُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ، التُّكْلانُ عَلَى اللهِ . » .

٤١ ــ « مَنْ تَرَكَ جُمُعَةً مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِنِصْفِ دِينَارٍ .. » .

= (ص ١١ ــ ١٢) ، وابن عدى فى « الكامل » (١ / ١٠١) ، والحاكم (١ / ٩٠ ــ ٩١) ، والبيهقىُّ » (١ / ٣٨٦) ، والخطيب فى « تاريخ بغداد » (٥ / ٣٠٦ ــ ٣٠٧) (٦ / ٣٧٦ ــ ٣٧٧) (١٣ / ١٧) من طرق عن سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج ، عن أبى الزبير ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعًا به . قال الترمذى : « حديث حسن » . وقال الحاكم : « صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه . » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : كذا قالوا !! والسند ضعيف ، وذلك أن ابن جريج وأبا الزبير من المشهورين بالتدليس ، ولم يصرح أحدهما بالتحديث فى شىء من الطرق التى وقفت عليها .. قال الدارقطنى : « تجنب تدليس ابن جريج ، فإن تدليسه قبيح ، لايدلس إلا فيما سمعه من مجروح . » . ومعروف أن حكم حديث المدلس هو التضعيف إذا لم يصرح بالسماع من شيخه لاحتمال أنه أسقط رجلًا ضعيفًا بينه وبين شيخه .. وهذا القدر متفق عليه بين علماء الحديث إلا من شذ ممن لايعتد به .. ولذا ، فيُتعجَّبُ من صنيع الشيخ المحدث العلامة أبى الأشبال أحمد بن محمد شاكر رحمه الله تعالى إذ قال فى « تحقيق المسند » (١٥ / ١٣٥) : « إسناده صحيح »!!

٤٠ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن ماجه (٣٨٨٥) ، وابن أبى الدنيا فى « التوكل » رقم (٢٤) ، وابن السُّنى فى « اليوم والليلة » (١٧٧) من طريق عبد الله بن حسين ، عن عطاء بن يسار ، عن سهيل بن أبى صالح ، عن أبيه ، عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج من بيته قال ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سند ضعيف .. قال البوصيرى فى « الزوائد » (٢١١ / ٣) : « هذا إسنادٌ فيه عبد الله ابن حسين بن عطاء وقد ضعّفه أبو زرعة والبخارى ، وابن حبان » .

٤١ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٠٥٣) والنسائىُ (٣ / ٨٩) ، وأحمد (٥ / ٨) ، وابن خزيمة (٣ / ١٧٨) ، وابن حبان (٥٨٢ ، ٥٨٣) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (ق ١٨٤ / ٢) ، وابن أبى شيبة (٢ / ١٥٤) ، والطبرانى فى « الكبير » (٧ / ٢٣٥) ، والحاكم (١ / ٢٨٠) ، والبيهقىُّ (٣ / ٢٤٨) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (٤٦٦ / ١) من طرق عن همام ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن =

٤٢ ــ « سَلْمَانُ مِنَّا آلَ البَيْتِ » .

= سمرة بن جندب .. فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيف .. وله علتان : الأولى : قدامة بن وبرة . مجهول كما قال الذهبي والحافظ ابن حجر . فإن قلت : ماتفعل بتوثيق ابن معين له ؟ فالجواب : أن الصواب قول أحمد وابن خزيمة ومن تبعهما ، وابن معين ربما تسامح فى توثيق المجاهيل من القدماء ، فكان يوثق من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجد رواية أحدهم مستقيمة عنده ، بأن يكون له فيما يرويه متابع ، أو شاهد ، وإن لم يرو عنه إلا واحد ، ولم يبلغه عنه إلا حديث واحد ، فمن أولئك مثلًا : الأسقع بن الأسلع ، والحكم ابن عبد اللهالبلوى ، ووهب بن جابر الخيوانى وغيرهم .

وهناك علة ثانية إن ثبتت ، وهى قول البخارى فيما نقله العقيلى عنه « لم يصح سماع قدامة من سمرة » ولكن حمل ابن عدى فى « الكامل » (٦ / ٢٠٧٤) مقالة البخارى على حديث آخر رواه قتادة ، عن قدامة ، عن سمرة مرفوعًا فى التخلف عن الجمعة ، وليس فى ترك الجمعة .فإن لم يثبت كلام ابن عدى فتكون هذه علة ثانية . وأبدى ابن خزيمة علة أخرى فقال : « .. إن صحّ الخبر ، فإنى لاأقف على سماع قتادة من قدامة بن وبرة ، ولست أعرف قدامة بعدالة ولاجرح » . قُلْتُ : وأما سماع قتادة من قدامة بن وبرة ، فوقع فى « مسند أحمد » (٥ / ١٤) وعليه فلا يبقى مسوغ لقول الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد .. » ووافقه الذهبىُّ !! ورواه خالد بن قيس ، عن قتادة فوافق همامًا فى متنه وخالفه فى إسناده أخرجه ابن ماجه (١١٢٨) ، والبيهقىُّ (٣ / ٢٤٨) من طريق نوح بن قيس ، عن أخيه خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب به مرفوعًا . قُلْتُ : وقتادة مدلس ، والحسن فى سماعه من سمرة اختلاف ، وعلى فرض أنه سمع منه فى الجملة فنحتاج إلى إثبات أنه سمع منه هذا الحديث إذ هو مدلس معروف .

وقد اختلف فى إسناده ومتنه . فأخرج أبو داود (١٠٥٤) والبيهقى (٣ / ٢٤٨) عن أيوب أبى العلاء ، والحاكم (١ / ٢٨٠) عنه وعن سعيد بن بشير ، كليهما عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا وزاد فى متنه : « ... فليتصدق بدرهم ، أو نصف درهم ، أو صاع حنطة ، أو نصف صاع .. » . قال أبو داود : « ورواه سعيد بن بشير عن قتادة هكذا إلا أنه قال : « مُدا أو نصف مُد .وقال : عن سمرة . » ا.هـ . أى وصله مخالفًا أيوب أبا العلاء .وروى الحاكم وعنه البيهقىُّ عن أحمد وسُئل عن حديث همام عن قتادة ، وعن خلاف أبى العلاء إياه فيه فقال : « همام عندنا أحفظ من أيوب أبى العلاء » . قُلْتُ : نعم ، والراجح حديث همام عن قتادة ، ولكن فيه جهالة قدامة بن وبرة ، هذا إن أسقطنا طريق الحسن ، وإلا فخالد بن قيس ثقة ، وبه يثبت الاختلاف فى الإسناد . والله أعلم .

٤٢ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابن سعد فى « الطبقات » (٤ / ٨٢ ــ ٨٣) (٧ / ٣١٩) والطبرانى فى « الكبير » =

٤٣ ــ « مَنْ سَمَّى المَدِينَةَ يَثْرِبَ ، فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ . هِيَ طَابَةٌ ، هِيَ طَابَةٌ » .

= وأبو الشيخ فى « طبقات المحدثين » رقم (٦) ، وأبو نعيم فى « أخبار أبهان » (١/ ٥٤) ، والبيهقى فى « الدلائل » (٣/ ٤١٨) ، (٦ / ٢١٢ ــ ٢١٣ / ٦٠٤٠) ، والطبرى فى « تفسيره » (٢١ / ٨٥) والحاكم (٣ / ٥٩٨) ، من طريق كثير ابن عبد الله المزنى ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خط الخندق عام حرب الأحزاب حتى بلغ المذاجح ، فقطع لكل عشرة أربعين ذراعًا ، فاحتج المهاجرون والأنصار فى سلمان الفارسي ، وكان رجلًا قويًّا ، فقال المهاجرون : سلمان منا ، وقالت الأنصار : سلمان منا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... سلمان منا ... الحديث . قال الهيثمى فى « المجمع » (٦ / ١٣٠) : « فيه كثير بن عبد الله المزنى ، وقد ضعّفه الجمهور ، وحسن الترمذى حديثه ، وبقية رجاله ثقات .. » .

قُلْتُ : رحم الله الهيثمى ، فحال كثير بن عبد الله لاتحتاج لذكر تحسين الترمذى له ، وقد ردَّ الذهبيُّ وغيره تحسين الترمذى لحديثه : « الصلح جائز بين المسلمين » . وقال : « فلذا لايعتمد العلماء على تحسين الترمذى » يعنى لتساهله . وكثير هذا ضعيف جدًّا بل نسبه الشافعى وأبو داود للكذب فحديثه ساقط . والله أعلم . والحديث سكت عليه الحاكم فتعقبه الذهبى بقوله : « سنده ضعيف » . والله أعلم .

وله شاهد أخرجه أبو الشيخ فى « الطبقات » رقم (٥) وأبو يعلى والبزار – كما فى « إتحاف المهرة » (٥٤/ ٣) من طريق النضر بن حميد ، عن سعد الإكاف عن أبى جعفر محمد بن على ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعًا به . وجدُّه هو الحسين بن على – رضى الله عنهما – وسنده ضعيف جدًّا .

والنضر بن حميد تركه أبو حاتم ، وقال البخارى : منكر الحديث . وسعد الإسكاف تركه النسائى والدارقطنى ، وقال ابن حبان : « كان يضع الحديث على الفور » !! نسأل الله السلامة ولذا قال ابن معين : « لا يحلُّ لأحد أن يروى عنه » .

٤٣ ــ ضعيف .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٨٥) ، وأبو يعلى (٣ / ٢٤٧ ــ ٢٤٨) وابن عدى (٧ / ٢٧٣٠) ، وعمر بنُ شبة فى « تاريخ المدينة » (١٦٥ / ١) ، وابنُ أبى حاتم ، وابن مردويه فى « تفسيرهما » ــ كما فى « الدر المنثور » (٥ / ١٨٨) ــ ، وابنُ الجوزى فى « الموضوعات » (٢ / ٢٢٠) من طريق يزيد بن أبى زياد ، عن عبد الرحمٰن بن أبى ليلى ، عن البراء بن عازب مرفوعًا به . قال ابن الجوزىّ : « هذا حديثٌ لايصحُّ ، تفرد به صالح عن يزيد . قال ابنُ المبارك : ارم بيزيد .وقال أبو حاتم الرازى : كل أحاديثه موضوعة . وقال النسائىُّ : متروكُ الحديث » .

قُلْتُ : أخطأ ابنُ الجوزىّ رحمه الله مرتين : الأولى : أنه جعل هذا الحديث موضوعًا ، ولاحجة له . الثانية : أنه نقل ماقيل فى يزيد بن أبى زياد القرشى الدمشقى ، وليس هو راوى الحديث . فإن راوى الحديث هنا هو يزيد بن أبى زياد القرشى الكوفى وهو صدوق ، لكنه كان تغير ، فضُعِّف لذلك . أما الدمشقى ، فحاله أسوأ من الكوفى ، فقال فيه النسائىُ « متروك الحديث » وقال أبو حاتم ــ كما فى « الجرح » (٤ / ٢ / ٢٦٢ ــ ٢٦٣) ــ: « كأن حديثه موضوع » ، فصحَّفه ابن الجوزى : « كل حديثه موضوع » . لذلك رد عليه الحافظ ابن حجر ، فقال فى « القول المسدد » (٥٠) : « ولم يُصب ــ يعنى ابن الجوزى ــ فإن يزيد وإن ضعّفه بعضُهُمْ من قبل حفظه وبكونه كان يلقن فيتلقن فى آخر عمره ، فلا يلزم من شيءٍ من ذلك أن يكون كل مايحدث به موضوعًا » . أما الحافظ الهيثمىُّ فقال فى « المجمع » (٣ / ٣٠٠) : « رجاله ثقات »!! كذا قال !! وماتقدم من الكلام يردُّهُ . =

٤٤ ــ « سَبِّحى اللهَ عَشْرًا ، وَاحْمَدِيهِ عَشْرًا ، وَكَبِّرِيهِ عَشْرًا ، ثُمَّ سَلِيهِ حَاجَتَكِ يَقُلْ : نَعَمْ نَعَمْ » .

= وأخرج مسلم (١٣٨٥) ، وأحمد (٥ / ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ــ ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٨) ، والطيالسيُّ ــ كما فى « الفتح » ، وكذا الطبرانىُّ فى « الكبير » (٢ / ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦) وغيرهم من حديث جابر بن سمرة مرفوعًا : « إن الله تعالى سمى المدينة طابة » . وفى لفظ الطبرانى : « إن الله أمرنى أن أسمى المدينة طابة » .

قال الحافظ فى « الفتح » « ٤ / ٨٧ » : « فهم بعضُ العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب ، وقالوا : ماوقع فى القرآن ، إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين ، ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سمى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة . قال : وسبب هذه الكراهة لأن يثرب إما من التثريب الذى هو التوبيخ والملامة ، وإما من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما مستقبح ، وكان النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم يحب الاسم الحسن ، وهو يكره الاسم القبيح » ا.هـ . وفى البخارىِّ (٤ / ٨٨) من حديث أبى حميد قال : أقبلنا مع النبى صلى الله عليه وسلم من تبوك حتى أشرفنا على المدينة ، فقال : هذه طابة » . وهناك بعض أحاديث أخرى فى كراهة تسمية المدينة بـ « يثرب » .

٤٤ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه النسائىّ (٣ / ٥١) ، والترمذى ــ كما فى « أطراف المزى » (١ / ٨٥) ، وابن خزيمة (٢ / ٣١) ، وابن حبان (٢٣٤٢) ، والحاكم (١ / ٢٥٥) من طريق عكرمة بن عمار ، حدثنى إسحق بن عبد الله ابن أبى طلحة ، عن أنس بن مالك قال : جاءت أم سليم إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يارسول الله علمنى شيئًا أدعو به فى صلاتى فقال ... فذكره . قال الترمذى : « حسن غريب » . وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : ولكن عكرمة بن عمار قد خولف فى إسناده . قال الحافظ فى « النكت الظراف » (٨٥ / ١) : « قال ابن أبى حاتم عن أبيه : رواه الأوزاعىُّ ، عن إسحق بن أبى طلحة ، عن أم سُلَيم وهو مرسل ، وهو أشبه من حديث عكرمة بن عمار » ا.هـ . ورواه عامر بن سعيد عن القاسم بن مالك المزنى عن عبد الرحمن بن إسحق عن سعيد بن أبى حسين عن أنس بن مالك قال : زار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سليم فصلى فى بيتها تطوعًا ثم قال : ياأم سليم إذا صليت فقولى : سبحان الله عشرًا ... الحديث . فى « علل الحديث » (٢ / ١٩١) : « سُئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : حدثنا فروة بن أبى المغراء عن القاسم بن مالك عن عبد الرحمٰن بن إسحق عن حسين بن أبى سفيان عن أنس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وكذا رواه ابن فضيل عن عبد الرحمٰن بن إسحق عن حسين بن أبى سفيان عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . » ا.هـ .

قُلْتُ : فأبو زرعة يكشف لنا الاختلاف فى إسناد هذا الحديث ؛ فرواه عامر بن سعيد ، فجعله =

٤٥ ـ « إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ الصَّمْتَ عِنْدَ ثلاثٍ ، عِنْدَ تِلَاوَةِ القُرْآنِ ، وَعِنْدَ الزَّحْفِ ، وَعِنْدَ الجَنَازَةِ ... »

٤٦ ـ « مَنِ اعْتَذَرَ إِلَى أَخِيهِ مَعْذِرَةً فَلَمْ يَقْبَلْهَا فَإِنَّهُ عَلَيْهِ مِثْلُ خَطِيئَةِ صَاحِبِ مُكْسٍ » .

= من رواية سعيد بن أبى حسين عن أنس . وحسين هذا إن لم يتصحف فلم أقف له على ترجمة ، ثم رواه فروة بن أبى المغراء فخالف عامر بن سعيد فجعله عن حسين بن أبى سفيان عن أنس ، وفروة ابن أبى المغراء أوثق من عامر بن سعيد ، فالأول وثقه الدارقطنى وابن حبان وقال أبو حاتم : « صدوق » وهو من رجال البخارى . أما عامر بن سعيد فهو الخراسانى . ترجمه ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٣٢٢) وحكى عن أبيه : « صدوق » . وخالفه محمد بن فضيل عن عبد الرحمن عن حسين ابن أبى سفيان مرسلًا وهو ضعيف كيفما دار لأن حسين بن أبى سفيان مجهول .قال أبو حاتم : « مجهول ، ليس بالقوى » ـ كما فى « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٥٤) لولده .

٤٥ ـ ضَعيفٌ .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (٥١٣٠ / ٥ / ٢١٣) وابن أبى شيبة كما فى « الدر » (٣ / ١٨٩) ، وأبو يعلى فى « مسنده » ـ كما فى « المطالب العالية » (١٦٥ ـ ٢/١٦٦) ـ من طريق معتمر بن سليمان ، ثنا ثابت بن زيد ، عن رجل ، عن زيد بن أرقم مرفوعًا . قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣ / ٢٩) : « وفيه رجل لم يسم » . وكذا قال البوصيرى فى « إتحاف السادة المهرة » ثم قال : « لكن المتن له شاهد من حديث أبى موسى الأشعرى . رواه أبو داود فى « سننه » وسكت عليه . » ا.هـ .

قُلْتُ : كذا قال البوصيرى يرحمه الله ، !! وفى قوله هذا تساهل إنما روى أبو داود (٢٦٥٧) من حديث أبى موسى الجملة الثانية وهى « الصمت عند القتال » ولكنه من رواية مطر الوراق عن قتادة عن أبى بردة عن أبيه مرفوعًا . ومطر الوراق ضعيف ، وقتادة مدلس وقد عنعنه ، وشاهد آخر عند أبى داود (٢٦٥٦) من طريق قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال : كان أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم يكرهون الصوت عند القتال . وأخرجه الحاكم وغيره وسنده ضعيف ، قتادة مدلس ، وكذا الحسن . والله أعلم .

٤٦ ـ ضَعيفٌ .

أخرجه أبو داود فى « المراسيل » ـ كما فى « أطراف المزى » (٤٤٧ / ٢) . و« الإصابة » (١ / ٥٢٥) ـ وابن ماجه (٣٧١٨) ، والطبرانى فى « الكبير » (٢ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦) وابن حبان فى « روضة العقلاء » (ص ١٨٢ ـ ١٨٣) ، والضياء فى « المختارة » ـ كما فى « الجامع الصغير » (٦ / ٧٣) =

٤٧ ــ « الرِّفْقُ فِيهِ الزِّيَادَةُ وَالبَرَكَةُ ، وَمَنْ يُحَرمِ الرِّفْقَ يُحرم الخيرَ ... » .

٤٨ ــ « كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ ، إِلَّا طَلَاقَ المَعْتُوهِ وَالمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ » .

= والخطيب فى « السابق واللاحق » (ص ــ ١٠٤) ــ من طريق ابن جريج عن العباس بن عبد المطلب عن مينا عن جودان مرفوعًا .. فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيف وله علتان : الأولى : تدليس ابن جريج.. قال ابن حبان : « أنا خائف أن يكون ابن جريج رحمة الله ورضوانه عليه دلس هذا الخبر ، وإن كان سمعه فهو حديث حسن غريب . » . الثانية : جودان هذا مختلف فى صحبته كما قال الحافظ العراق ونقله المناوى فى « الفيض » (٦ / ٧٣) عنه .. وجزم بأنه لاصحبة له أبو داود إذ أورد حديثه هذا فى « المراسيل » ، وكذا أبو حاتم : « مجهول ، وليست له صحبة » . وراجعت « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٥٤٥) ولم أجد هذه العبارة فيه فلعلها فى كتابٍ آخر وأورد الحافظ احتمالًا آخر .. فقال فى « الإصابة » (١ / ٥٢٥) : « ويحتمل أن يكون جودان العبدى غير هذا الراوى الذى اتفق أبو داود وأبو حاتم على أن حديثه مرسل . »ا.هـ . وهذا احتمال لايخفى بُعده ، ولادليل عليه .. والله أعلم. وقد أيّد الإرسال الحافظ البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » (١٧٥ / ٣) ، وعليه فقول الحافظ المنذرى فى « الترغيب » (٣ / ٢٩٣) : « رواه أبو داود فى المراسيل وابن ماجه بإسنادين جيدين » لايخفى مافيه من البُعد وقد ذكرت مايمنع من صحة كلام المنذرى رحمه الله . والله أعلم .

٤٧ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (٢٤٥٨ / ٢ / ٣٤٨) من طريق عمرو بن ثابت عن عمه عن أبى بردة عن جرير بن عبد الله فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سند ساقط ، وعمرو بن ثابت تالف . تركه النسائىُ ، وقال ابن معين : « ليس بثقة ولامأمون » . وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات » .

٤٨ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الترمذىُ (١١٩١) وابن عدى (٢٠٠٣ / ٥) من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة بن خالد المخزومى ، عن أبى هريرة فذكره مرفوعًا . قال الترمذىُ : « هذا حديث لانعرفه مرفوعًا إلا من حديث عطاء بن عجلان ، وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث . » .

قُلْتُ : بل كذبه ابن معين وعمرو بن على والجوزجانى والفلاس . وتركه أبو حاتم وعلى بن الجنيد والأزدى والدارقطنى . وقال البخارى وأبو حاتم والساجى : « منكر الحديث » . والكلام فيه طويل ، ولكن أرى أنه لم يكن يتعمد الكذب ، ولكنه ــ كما قال ابن حبان ــ كان يتلقن كلما لُقِّن ، ويجيب فيما يُسئل حتى صار يروى الموضوعات عن الثقات ، والله أعلم . والحديث ضعّفه الحافظ فى « الفتح » (٩ / ٣٩٣) .

٤٩ ــ « مَاأَصَرَّ مَنِ اسْتَغْفَر وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبعِينَ مَرّةً .. » .

٥٠ ــ « مَثَلُ الَّذِى يِفرُّ مِنَ المَوْتِ كَمَثَلِ الثَّعْلَبِ تَطْلُبُهُ الأَرْضُ بِدَيْنٍ ، فَجَعَلَ يَسْعَى حَتَّى إِذَا أَعْيَى ، وَانْتَهِرَ ؛ دَخَلَ جُحْرَهُ . فَقَالَتْ لَهُ الْأَرْضُ : يَاثَعْلَبُ دَيْنِي !! ، فَخَرَجَ وَلَهُ حُصاصٌ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتى تَقَطَّعَتْ عُنُقُهُ فَمَاتَ . » .

---

٤٩ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٥١٤) ، والترمذى (٣٥٥٩) وبحشل فى « تاريخ واسط » (ص٦٤) ، وأبو بكر المروزى فى « مسند أبى بكر » (١٢١ ، ١٢٢) ، وأبو يعلى (١٢٤ ، ١٢٥ / ١) ، والطبرىُّ فى « تفسيره » (٤ / ٦٤) ، والبزار فى « مسنده » ــ كما فى « تفسير ابن كثير » (١ / ٤٠٨) ــ وابن السُّنى فى « عمل اليوم والليلة » (٣٦٣) ، والبيهقىُّ (١٠ / ١٨٨) ، والبغوىُّ فى « شرح السنة » (٥ / ٧٩ ــ ٨٠) ، وعبد بن حميد فى « مسنده » ، وابن أبى حاتم فى « تفسيره » ، والبيهقىُّ فى « شعب الإيمان » ــ كما فى « الدر المنثور » (٢ / ٧٨) ــ من طريق عثمان بن واقد العمرى ، عن أبى نُصيرة ، عن مولى لأبى بكر الصديق ، عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، فذكره مرفوعًا ... قال الترمذىُّ : « هذا حديث غريب ، إنما نعرفه من حديث أبى نصيرة ، وليس إسناده بالقوى .. » .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وتبعه الحافظ العراق فى « المغنى » (١ / ٣١٢) أما قول الحافظ ابن كثير رحمه الله فى « تفسيره » (١ / ٤٠٨) : « وقول على بن المدينى والترمذى : ليس إسناد هذا بذاك ، فالظاهر أنه لأجل جهالة مولى أبى بكر ، ولكن جهالة مثله لاتضر لأنه تابعى كبير ، ويكفيه نسبته إلى أبى بكر ، فهو حديث حسن »ا.هـ . فهذا كلام غريب ، ويُتعجب أن يصدر من مثل الحافظ ابن كثير لأنه مخالف لأصول أهل الحديث من أن مجهول الحال لاتثبت بخبره حجة فضلا عن مجهول العين .. ومولى أبى بكر رضى الله عنه لايُعرف من هو أصلًا ، ونسبته لأبى بكرٍ لاتنفعه وإن تجوز الحافظ ابن كثير رحمه الله فى هذا خلافًا للقاعدة .. ومما يستغرب أيضًا أن ينقل الشيخ العلامة المحدث أبو الأشبال رحمه الله قول الحافظ ابن كثير فى تعليقه على « تفسير الطبرى » (٧ / ٢٢٥ ــ ٢٢٦) ويقره عليه ، ولايتعقبه ؛ وهذا من الأدلة الكثيرة على تسامح الشيخ أبى الأشبال يرحمه الله .

٥٠ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلى فى « الضعفاء » (ق ٢١١ / ٢) ، والطبرانى فى « الكبير » (٦٩٢٢ / ٧ / ٢٢٢) ، وفى « الأوسط » ــ كما فى « المجمع » (٢ / ٣٢٠) ــ من طريق معاذ بن محمد الهزلى ، عن يونس ابن عبيد ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب مرفوعًا .. فذكره . قال العقيلى : « معاذ بن محمد الهزلى ، عن يونس بن عبيد فى حديثه نظر ، ولايتابع على رفعه » .

=

٥١ ــ « من لم يستحى بما قال ، أو قيل له فهو لغير رشده ، حملته أمه على غير طهر » .

٥٢ ــ « هم خدمُ أهل الجنة »

= قُلْتُ : وخالفه إسحق بن الربيع فرواه عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، موقوفًا عليه من قوله وفى آخره : « فكذاك ابن آدم لايجد من الموت مفرًّا ، أينما توجه لم يجد للموت مفرًّا . » . أخرجه العقيلى والرامهرمزى فى « الأمثال » (ص ــ ١١٠) . قال العقيلى : « هذا أشبه من حديث معاذ ، وأولى ؛ وإسحق فيه لين أيضًا » . فالعقيلى بهذا يرجح الموقوف على المرفوع ، وفى كليهما الحسن البصرى وقد اختلفوا فى سماعه من سمرة ، وعلى أى وجه فهو مدلس وقد عنعنه ، فلا يقبل من حديثه إلا ماصرح فيه بالسماع . والله أعلم .

٥١ ــ مَوْضُوعٌ .

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (٧٢٣٦ / ٧ / ٣١٤ ــ ٣١٥) ، والشجرى فى « الأمالى » (٢ / ١٩٦) من طريق أبى ميسرة النهاوندى ، ثنا الوليد بن سلمة الحرانى ، ثنا عبيد الله بن عبد الله بن عمرو بن شويفع عن أبيه ، عن جدّه فذكره مرفوعًا.. قال الحافظ الهيثمىُّ فى « المجمع » (١٠ / ٢٨٤) : « وفيه من لم أعرفهم » .

قُلْتُ : وترك التنبيه على حال الوليد بن سلمة ، وقد كذّبه دحيم وغيره وقال ابن حبان : « يضع الحديث على الثقات » . وقال أبو حاتم : « ذاهب الحديث » .

٥٢ ــ ضَعيف .

أخرجه البزار (٣١ ــ ٣٢ / ٣) والبخارى فى « الكبير » (٣ / ٢ / ٤٠٧ ــ ٤٠٨) ، والطبرانى فى « الكبير » (٦٩٩٣ / ٧ / ٢٤٤) ، وفى « الأوسط » (٢٨٧ ــ مجمع البحرين) ، من طريق عيسى ابن شعيب ، عن عباد بن منصور ، عن أبى رجاء ، عن سمرة بن جندب أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن أطفال المشركين ، فقال : ... فذكره . قال البزار : « لانعلم روى هذا الحديث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا سمرة ، ولاعنه إلا أبو رجاء » .

قُلْتُ ، آفة هذا الإسناد هو عباد بن منصور . قال الهيثمى فى « المجمع » (٧ / ٢١٩) : « فيه عباد ابن منصور ، وثقه يحيى القطان ، وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات » . والصواب فى عبادٍ أنه ضعيف ، ضعّفه عامة النقاد ، وليحيى القطان رأى آخر فى تضعيفه يتفق معهم . ففى الجرح والتعديل (٣ / ١ / ٨٦) قال على بن المدينى : « قلت ليحيى بن سعيد : عباد بن منصور كان قد تغير ؟ قال : لاأدرى ، إلا أنا حين رأيناه نحن كان لايحفظ ، و لم أر يحيى يرضاه » . ويضاف إلى هذا أن عبادًا مدلس ، و لم أره صرح بتحديث عن أبى رجاء . والله أعلم .. وكذلك عيسى بن شعيب ضعّفه ابن حبان (٢ / ١٢٠) . =

٥٣ ــ « إِذَا صَلَّيْتُمْ ، فَارْفَعُوا سَبَلَكُمْ . فَكُلُّ شَيءٍ أَصَابَ الأَرْضَ مِنْ سَبَلِكُم ، فَفِي النَّارِ » .

= أما قول البزار : « لم يرو هذا الحديث إلا سمرة » فمتعقب بأن أنسًا رواه أيضا أخرجه البزار (٣ / ٣١) من طريق الحجاج بن نصير ، عن مبارك بن فضالة ، عن على بن زيد ، عن أنسٍ مرفوعًا « أطفال المشركين خدم أهل الجنة » . قلت : ومبارك بن فضالة ضعيف ، وكان يدلس كما قال أحمد وأبو زرعة وغيرهما وعليُّ بن زيد هو ابن جدعان ضعيف .. أما الحجاج بن نُصير فقد ضعّفه ابن معين والنسائىّ وابن المدينى والدارقطنى وغيرهم .وقد خالفه معلى بن عبد الرحمٰن فرواه عن مبارك عن على بن زيد ، عن أنس موقوفًا و لم يرفعه ولكن معليا هذا متروك الحديث ؛ كذبه على بن المدينى والدارقطنى ، وقال ابن المدينى : « كان يضع الحديث » .

ولكن للحديث طريق آخر عن أنس . أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٦ / ٣٠٨) والطيالسى (٢١١١) من طريق الربيع بن صبيح ، عن يزيد الرقاشى عن أنس بن مالكٍ قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذرارى المشركين لم يكن لهم ذنوب يعاقبون بها فيدخلون النار ، ولم تكن لهم حسنة يجاوزون بها فيكونوا من ملوك الجنة ؟ فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : هم خدم أهل الجنة ؟ » . قُلْتُ :ــ وهذا سند ضعيف أيضًا .. والربيع بن صبيح ضعّفوه لكثرة خطئه ، ويزيد ابن أبان الرقاشى ضعّفه ابن معين والساجى وابن حبان وتركه النسائىّ والحاكم أبو أحمد وتناوله شعبة شديدًا ، فكان يقول : « لأن أزنى أحب إلىّ من أن أروى عن يزيد »!! وبالجملة فالحديث ضعيف من رواية عباد بن منصور ، شديد الضعف من حديث أنس وحديث أنس هذا عزاه السيوطى فى « الدر المنثور » (٤ / ١٦٨) لقاسم بن أصبغ وابن عبد البر وأما حديث سمرة فضعّفه الحافظ العراقى كما فى « المغنى » (٤ / ٣١) . والله أعلم .

أما مآل أولاد المشركين ففيهم عشرة أقوال . قال العجلونى فى « كشف الخفاء » (١ / ١٥٢) : « أصحها مادلّ عليه الحديث من أنهم فى الجنة ، ذكرها الحافظ ابن حجر فى « شرح البخارى » وغيره ... »ا.هـ . وانظر بحث الحافظ عن ذلك فى « الفتح » (٣ / ٢٤٦ ــ ٢٤٧) .

٥٣ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢ / ١١٨) معلقًا ، ووصله البخاريُّ فى « الكبير » (٣ / ٢ / ٤٠٢) ، والطبرانى فى « المعجم الكبير » (ج ١١ / رقم ١١٦٧٧) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ١٧١ / ٢) ، وابن عدى فى « الكامل » (١٨٩١ / ٥) من طريق أبى نعيم ، عن عيسى بن قرطاس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا .فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ .وابن قرطاس تركه النسائيُّ وغيره ؛ بل كذبه الساجى وقال ابن معين : « لايحلُّ لأحدٍ أن يروى عنه » . قال العقيليُّ : « وقد روى فى كراهية السبل ، أحاديث من غير هذا =

٥٤ ــ « مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ ، كَفَّ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُ عَذَابَهُ ، وَمَنْ خَزَنَ لِسَانَهُ ، سَتَرَ اللهِ عَوْرَتَهُ ، وَمَنِ اعْتَذَرَ إِلَى اللهِ ، قَبِلَ اللهُ عُذْرَهُ » .

= الوجه صالحة الأسانيد »ا.هـ .

أما إسبال الإزار ، فإنه لايجوز للمسلم فعله ، وقد صحّ عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن ذلك فى غير ما حديث ، كما أشار العقيلىّ . فمن ذلك :

١ ــ عن أبى هريرة مرفوعًا : « ما أسفل الكعبين من الإزار ، ففى النار » . أخرجه البخارىّ (١٠ / ٢٥٦ ــ فتح) ، والنسائىُ (٨ / ٢٠٧) ، وأحمد (٢ / ٤١٠ ، ٤٦١) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٧ / ١٩٢) ، والخطيب (٩ / ٣٨٥) ، والبغوى فى « شرح السُّنة » (١٢ / ١٢) .

٢ ــ عن أبى جُرى ، جابر بن سليم أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « وارفع إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيت ، فإلى الكعبين . وإياك وإسبال الإزار ، فإنها من المخيلة » .أخرجه أبو داود (٤٠٨٤) ، والترمذىُ (٢٧٢٢) ، وأحمد (٥ / ٦٣ ، ٦٤) ، وابن حبان (١٤٥٠) ، والطحاوى فى « المشكل » (٤ / ٣٢٤) ، والبيهقىُ (١٠ / ٢٣٦) ، والبغوى (١٣ / ٨٣ ــ ٨٤) بسندٍ صحيحٍ .

٣ ــ عن المغيرة بن شعبة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آخذٌ بحجزة سفيان ابن أبى سهل ، فقال : « ياسفيان ، لاتسبل إزارك ، فإن الله لايحب المسبلين » . أخرجه ابنُ ماجه (٣٥٧٤) ، وابن حبان (١٤٤٩) ، وأحمد (٤ / ٢٤٦ ، ٢٥٠) من طريق شريك ، عن عبد الملك ابن عمير ، عن حصين بن قبيصة ، عن المغيرة به . وسنده حسن فى الشواهد . أما البوصيرى رحمه الله ، فصححه !! كما فى « الزوائد » .

٥٤ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الدولابى فى « الكُنى » (٢ / ٤٤) قال : حدثنا إسحق بن سيار النصيبى ، قال : حدثنا عمرو ابن عاصم الكلابى ، قال : حدثنا الربيع بن مسلم ، قال : حدثنى أبو عمرو ، مولى أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ .. فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . أبو عمرو ، مولى أنس ترجمه البخارىُ فى « الكنى » (٤٧٤) وابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤١٠) ، وهو مجهولٌ . ثم هو لم يدرك النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم فالحديث مرسلٌ . والربيع بن مسلم ، كذا !! والصواب : « الربيع بن سليم » كما عند البخارىّ وابن أبى حاتم . وهو ضعيفٌ أيضًا . قال ابنُ معين : « ليس بشىءٍ » . و قال الأزدىُ : « منكر الحديث » . ثم رأيت الدولابىَ رواه فى « الكنى » فى موضع آخر (١ / ١٩٥) بنفس السند غير أنه ذكر فيه : « أنس بن مالك » فصار بذلك موصولًا ، وأظن أن سقوطه من هذا السند كان سهوًا فانتفى الإرسال ، وبقيت العلل الأخرى =

٥٥ ــ « مَنْ كَسَبَ طَيِّبًا ، وَعَمِلَ فِي سُنَّةٍ ، وَأَمِنَ النَّاسُ بَوَائِقَهُ ، دَخَلَ الجَنَّةَ » .

٥٦ ــ « طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ مِنْ غَيْرِ مَنْقَصَةٍ ، وَذَلَّ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَسْكَنَةٍ ، وَأَنْفَقَ مَالًا جَمَعَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَرَحِمَ المَسَاكِيْنَ أَهْلَ المَسْكَنَةِ ، وَخَالَطَ أَهْلَ الفِقْهِ وَالحِكْمَةِ ، طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَطَابَ كَسْبُهُ ، وَأَصْلَحَ سَرِيرَتَهُ ، وَعَزَلَ عَنِ النَّاسِ شَرَّهُ ، طُوبَى لِمَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ ، وَأَنْفَقَ الفَضْلَ مِنْ مَالِهِ ، وَأَمْسَكَ الفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ » .

= وله شاهدٌ من حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما . أخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج١/ ق / ٤ / ٢ ــ ٥ / ١) من طريق المغيرة بن مسلم ، عن هشام بن إبراهيم ، عن ابن عمر مرفوعًا .. فذكره . مع تقديم وتأخير . قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . هشام بن إبراهيم ، كذا وقع فى « الأصل » ، وقد ترجم له البخاريُّ (٤ / ٢ / ١٩٢) ، وابن أبى حاتم (٤ / ٢ / ٥٣) باسم « هشام بن أبى ابراهيم » . وقد نبه المحقق فى حاشية « الجرح والتعديل » أن فى إحدى نسخ الكتاب « هشام بن إبراهيم » . وهو على كل حالٍ مجهولٌ كما قال أبو حاتم . قال الحافظ العراقى فى « المغنى » (٣ / ١١٠) : « رواه ابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » بسندٍ حسن » !! قُلْتُ : كذا قال! وهو متعقبٌ فيه كما ذكرت . والحديث عزاه الزبيدى فى « الإتحاف » (٧ / ٤٥٢ ــ ٤٥٣) إلى أبى يعلى ، وابن شاهين ، والخرائطى فى « مساوئ الأخلاق » والضياء فى « المختارة » . والله أعلم .

وله شاهد ضعيف جدًّا . أخرجه ابن المبارك فى « الزهد » (٧٤٥) قال : أخبرنا عبيد الله بن الوليد الوصافى ، عن أبى جعفر ، قال : قال رسول ــ ﷺ ــ فذكره بنحوه . وعبيد الله بن الوليد ضعّفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وتركه النسائىُّ وعمرو بن على . وأبو جعفر هو محمد بن على بن الحسين ابن على بن أبى طالب ، ولم يدرك النبى ﷺ .

٥٥ ــ مُنكَرٌ .

أخرجه الترمذىُّ (٢٥٢٠) ، وهنَّاد فى « الزهد » (١١٣٦) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٥ / ١ ــ ٢) ، والحاكم (٤ / ١٠٤) من طريق إسرائيل بن يونس ، عن هلال ، عن أبى بشر ، عن أبى وائل ، عن أبى سعيد الخدرى مرفوعًا به . قال ابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٢ / ٧٤٩) « روى أحمد عن قبيصة ... فذكر الحديث ثم قال : قال أحمد : ماسمعتُ بأنكر من هذا الحديث . لاأعرف هلال بن مقلاص ، ولاأبابشر . وأنكر الحديث إنكارًا شديدًا »ا.هـ .

قُلْتُ : أما هلال بن مقلاص الوزان فهو ثقة معروف . أخرج له البخارىُّ ومسلمٌ ، ووثقه ابن =

٥٧ ــ « ياأَيُّها النَّاسُ! كَأَنَّ الحَقَّ فِيها عَلَى غَيْرِنَا وَجَبَ ، وَكَأَنَّ المَوْتَ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا كُتِبَ ، وَكَأَنَّ الَّذِينَ نُشَيِّعُ مِنَ الأَمْوَاتِ سَفَرٌ ، عَمَّا قَلِيلٍ إِلَيْنَا عَائِدُونَ! ، نُبَوِّئُهُمْ أَجْدَاثَهُمْ ، وَنَأْكُلُ تُرَاثَهُمْ كَأَنَّا مُخَلَّدُونَ بَعْدَهُمْ ، قَدْ نَسِينَا كُلَّ وَاعِظَةٍ ، وَأَمِنَّا كُلَّ جَائِحَةٍ . طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ ، وَأَنْفَقَ مِنْ مَالٍ اكْتَسَبَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَخَالَطَ أَهْلَ الفِقْهِ وَالحِكْمَةِ ، وَجَانَبَ أَهْلَ الذُّلِّ وَالمَعْصِيَةِ . طوبَى لِمَنْ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَحَسُنَتْ خَلِيقَتُهُ ، وَأَنْفَقَ

= معين والنسائيُّ وابنُ حبان . وقال أبو داود : « لابأس به » . أما أبو بشر ، فهو مجهولٌ فقولُ الحاكم : « صحيحُ الإسناد » وموافقة الذهبيّ له من العجائب ! وقال الترمذيُّ : « حديثٌ غريبٌ ... ثم قال : وسألتُ محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث إسرائيل ، ولم يعرف اسم أبى بشر » . قُلْتُ : فلعل الحاكم ظن أن أبا بشر هو جعفر بن إياس ، فصححه لذلك ، وهو غيره بلاشك كما تقدم . والله أعلم .

٥٦ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه البخاريُّ فى « التاريخ » (٢ / ١ / ٣٣٨ ــ ٣٣٩) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٦ / ٢ ، / ق ٩ / ١) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج ٥ / رقم ٤٦١٥ ، ٤٦١٦) ، والبيهقيُّ (٤ / ١٨٢) ، والقضاعى فى « مسند الشهاب » (٦١٥) ، وأبو عبد الرحمٰن السلميُّ فى « طبقات الصوفية » (٣٩١ ــ ٣٩٢) ، والبغويُّ ، والباروديُّ ، وابن شاهين ــ كما فى « الإصابة » (٢ / ٤٩٨) ــ ، وابنُ الأثير فى « أسد الغابة » (٢ / ١٨٩) من طريق عن نصيح العنسى ، عن ركب المصرى مرفوعًا : « طوبى لمن تواضع فى غير منقصةٍ ، وذل فى نفسه من غير مسكنة ، فذكره . قال ابنُ عبد البر فى « الاستيعاب » (٢ / ٥٠٨) : « حديثٌ حسنٌ » ! فقال الحافظ فى « الإصابة » (٢ / ٤٩٨) : « إسنادُ حديثه ضعيفٌ ، ومرادُ ابن عبد البر أنه حسنٌ لفظُهُ » .

قُلْتُ : وقد اختلفوا فى صحبة ركب المصرى . فممن أثبت له الصحبة عباس الدوريُّ . وقال ابن عبد البر : « هو كنديٌّ ، له حديثٌ واحدٌ عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس بمشهورٍ فى الصحابة ، وقد أجمعوا على ذكره فيهم » ا.هـ . قُلْتُ : أما الإجماعُ فلا ، فإن الأكثرين على نفى صحبته وممن نفاها :

١ ــ ابن منده ، وقال : « هو مجهولٌ ، لاتُعرف له صحبة » .

الفَضْلَ مِنْ مَالِه ، وَأَمْسَكَ الفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ ، وَوَسِعَتْهُ السُّنَّةُ ، وَلَمْ يَعْدُهَا إِلَى البِدْعَةِ » .

= ٢ ــ ابن حبان فى « الثقات » (٣ / ١٣٠) وقال : « لايُقال : إن له صحبة ، إلا أن إسناده ليس مما يُعتمد عليه » .

٣ ــ البغوىُّ : وقال : « لاأدرى أسمع من النبى صلى الله عليه وآله وسلم أم لا » ؟

٤ ــ وفى « فيض القدير » (٤ / ٢٧٨) للمناوى قال : « قال الذهبىُّ فى « المهذب » : ركبُ يُجهل ، ولم يصح له صحبة ، ونصيح ضعيف .وقال المنذرىُّ .رواته إلى نصيح ثقات » ... وأقرهم العراقى » ا.هـ . فى « المغنى » (٣ / ١١٤) .

وله شاهدٌ من حديث أنسٍ رضى الله عنه ، وهو الآتى :

٥٧ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابن حبان فى « المجروحين » (١ / ٩٧) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١ / ٣٧٥) ، ومن طريقه ابن الجوزىّ فى « الموضوعات » (٣ / ١٧٨) ، والقضاعى فى « مسند الشهاب » (٦١٤) من طريق . أبان بن أبى عياش ، عن أنس قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ناقته الجدعاء ، فقال فى خطبته ... فذكره . قال ابنُ حبان : « هذا الحديث سمعه أبان من الحسن ، فجعله عن أنس ، وهو لايعلم » . وقال ابن الجوزىّ : « هذا حديثٌ لايصحُّ عن رسول الله ﷺ ، ففى إسناده أبان ، وهو متروكٌ .وقد ذكرنا عن شعبة أنه قال : لأن أزنى ، أحبُّ إلىَّ من أن أحدث عن أبان » .

قُلْتُ : قد توبع أبانُ عليه ، تابعه محمد بن المنكدر ، عن أنس مرفوعًا به . أخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٢٢٥) ، وابن حبان فى « المجروحين » (٣ / ٥٠) ، وابنُ عدىّ (٧ / ٢٥٤٣) من طريق الوليد بن المهلب ، عن النضر بن محرز ، عن محمد بن المنكدر . وأخرجه الأزدى فى « الضعفاء » ، ومن طريقه ابن الجوزى (٣ / ١٧٩) من طريق الوليد بن المهلب ، عن النضر بن محرز ، عن محمد ابن المنكدر ، عن جابر .. فذكره . ولاأدرى هل هذا خطأ من « النسخة » أم هو مرويٌّ عن جابر بنفس السند إلى أنس ؟! ولعل الأول أقرب . قال البزار : « لانعلمه يروى بهذا اللفظ عن أنس إلا من هذا الوجه ، ووجه آخر ضعيف » . قُلْتُ : وهذا سندٌ واه . الوليد بن مهلب ، قال فى « الميزان » : « عن النضر بن محرز ، لايُعرف ، وله مايُنكر » . والنضر ابن محرز. قال ابن حبان : « منكر الحديث جدًّا ، لايجوز الاحتجاج به » . وقال الذهبىُّ : « مجهولٌ » . وأورد له السيوطى فى « اللآلىء » (٢ / ٣٥٨ ــ ٣٥٩) طرقًا أخرى ، منها عن أنس ، وعن غيره ، وكلها ساقطة منها عند الحكيم الترمذىّ فى « نوادر الأصول » وفى سنده زكريا بن حازم الشيبانى . قال ابن عرّاق فى « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٤١) : « لم أعرفه » . وأخرجه القاسم بن الفضل الثقفى فى « الأربعين » من حديث أبى أمامة ، وفى سنده فضال بن جبير . قال فيه ابن حبان : « يروى عن أبى أمامة ماليس من حديثه لايحلُّ الاحتجاج به بحال » . وقال ابنُ عدى : « له عن أبى أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة » . وأخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٣ / ٢٠٢ ــ ٢٠٣) من حديث الحسين بن على رضى الله عنهما ، وقال : =

٥٨ ــ « مَنْ كَثُر كَلَامُهُ ، كَثُرَ سَقَطُهُ ، وَمَنْ كَثُرَ سَقَطُهُ كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ ، وَمَنْ كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ ، فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخر ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ » .

= « هذا حديث غريب من حديث العترة الطيبة ، لم نسمعه إلا من القاضى الحافظ » .

والحاصل أن هذا الحديث ليس له وجه يُعتدُّ به ، وهو باطلٌ عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو يشبه مواعظ الحسن البصرى رحمه الله ، فلعله اختلط على أبان بن أبى عياش كما وقع فى كلام ابن حبان ، وسرقه منه قوم ونوّعوا فى أسانيده . والله أعلم .

٥٨ ــ مُنْكَرٌ بِهَذَا التَّمَامِ .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (٣ / ٣٨٤) ، وابنُ عدى (٥ / ١٦٧٦) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (٣ / ٧٤) من طريق عيسى بن موسى ، قال : ثنا عمر بن راشد ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واه . عيسى بن موسى مجهولٌ كما قال العقيليُّ . وعمر بن راشد . قال النسائيُّ : « ليس بثقة » . وضعّفه أحمد وابن معين وغيرهما . ولكن تابعه عمر بن صُبْح ، عن يحيى بن أبى كثير به . أخرجه الدولابى فى « الكنى » (٢ / ١٣٨ ــ ١٣٩) من طريق النسائىّ ونقل عنه قوله : « هذا حديثٌ منكرٌ ، وعمر بن صُبْح ليس بثقةٍ » . قال العقيليُّ : « إن كان هذا عمر بن راشد فهو ضعيف ، وإن كان غيره فمجهولٌ ، وأولُ الحديث معروف من قول عمر ، وآخره يروى بإسناد جيدٍ ، بغير هذا الإسناد » ا.هـ . قُلْتُ : أما أول الكلام ، فقد روى عن عمر من قوله كما قال العقيليُّ . أخرجه القضاعى فى « مسند الشهاب » (١ / ٢٣٨) من طريق حجاج بن نصير ، نا صالح المرىّ ، عن مالك ابن دينار ، عن الأحنف بن قيس قال : قال لى عمر : ياأحنف ! من كثر ضحكُهُ ، قلت هيبتُهُ ، ومن فرح استُخف به . ومن أكثر من شيءٍ عُرف به ، ومن كثر كلامه كثر سقطُهُ ، ومن كثر سقطُهُ قلَّ حياؤه . ومن قلَّ حياؤُهُ قل ورعُهُ ، ومن قل ورعُهُ مات قلبُهُ » . قُلْتُ : وسنده واهٍ .. حجاج بن نصير ليس بثقة ، وصالح المرىّ ضعيفٌ . ولكنهما توبعا . فأخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٧ / ٢) قال : حدثنى أحمد بن عبيد التميميُّ ، حدثنا عبيد الله بن محمد التميميُّ ، حدثنا دريد ابن مجاشع ، عن غالب القطان ، عن مالك بن دينار ، عن الأحنف عن عمر فذكره مقتصرًا على قوله : « من كثر كلامه كثر سقطه » . قُلْتُ : أما شيخُ ابن أبى الدنيا فلم أهتد إليه ، ولم يذكره المزىُّ فى شيوخ ابن أبى الدنيا فى « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٧٣٦) ، فلا أدرى هل تصحّف أم لا ؟! ودريد بن مجاشع . قال الهيثميُّ (١٠ / ٣٠٢) : « لم أعرفه » . فلا يصحُّ أيضًا عن عمر . والله أعلم .

أما آخر الحديث ، فقد صحّ من حديث أبى هريرة مرفوعًا : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر =

٥٩ ــ « وَمَايُدْرِيكِ ، لَعَلَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ ، وَيَمْنَعُ مَالَا يَضُرُّهُ » .

٦٠ ــ « إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ هَذَا البَابَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ » فَدَخَلَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ . فَقَامَ إِلَيْه نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخْبَرُوُهُ بقول النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالُوا : فَأَخْبِرنَا بِأَوْثَقِ عَمَلِكَ فِي نَفْسِكَ تَرجُو بِهِ ؟! قَالَ : إِنِّي لَضَعِيفٌ ، وَإِنَّ أَوْثَقَ مَاأَرْجُو بِهِ سَلَامَةُ الصَّدْرِ ، وَتَرْكُ مَالَا يَعْنِينِي » .

= فلا يؤذى جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الأخر فليكرم ضعيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليسكت » . أخرجه البخارىّ (١٠ / ٢٤٥ ، ٥٣٢ ــ فتح) ، ومسلم (١ / ٦٨) ، وأحمد (٢ / ٢٦٧) وابن أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٦ / ٢ ــ ج ٤ / ق ٥٥ / ١ ــ ٢) ، والبيهقىُّ (٨ / ١٦٤) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٩ / ١٦٢) .

وله شاهد من حديث أبى شريح . أخرجه البخارىُّ (١٠ / ٥٣١ ــ فتح) ، ومسلم (١ / ٦٩ ــ عبد الباق) ، والخطيب (١١ / ١٣٩) وآخرون .

٥٩ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ١٣ / ١) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٣ / ١٥٤) من طريق عبد الرحمٰن [وقع عند الطحاوىّ : « عبد الله » وهو خطأ] بن صالح الأزدىّ ، ثنا يحيى ابن يعلى الأسلمىّ ، عن الأعمش ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : استشهد غلامٌ منا يوم أُحُدٍ ، فوجد على بطنه صخرةٌ مربوطة من الجوع ، فمسحت أمه التراب عن وجهه ، وقالت : هنيئًا لك يابنى الجنة ! ، فقال النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم : ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ لأمرين : الأول : يحيى بن يعلى .ضعّفه أبو حاتم . وقال البخارىُّ : « مضطربُ الحديث » . و قال ابن معين : « ليس بشيءٍ » . لكنه توبع .تابعه حفص بن غياث عن الأعمش به نحوه . أخرجه الترمذىُّ (٢٣١٦) من طريق عمر بن حفص عن أبيه قال : « هذا حديثٌ غريبٌ » . الثانى .أنه لايصحُّ للأعمش لقاءٌ بأنس ، إنما رآه فقط كما قال ابن المدينى . ومن الغرائب قول الأعمش : « رأيت أنس بن مالك ، ومامنعنى منه إلا استغنائى بأصحابى » فهذا قول غريبٌ من الأعمش ، فإن الرواية عن الصحابى من العلو الذى يطمع فيه المحدث .وعلى كل حال ، ماقصر الأعمش رحمه الله . وقال ابن عبد البر فى « الجامع » : « ليس بالقوىّ » . والله أعلم .

٦٠ ــ ضَعِيفٌ . =

٦١ — « إِنَّ أَوَّلَ مَاعهدَ إِلَيَّ رَبِّى ، وَنَهَانِى عَنْهُ بَعْدَ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ ، وَشُرْبِ الخَمْرِ : مُلاحَاةُ الرِّجَالِ » .

= أخرجه إسحق بن راهويه فى « مسنده » — كما فى « المطالب » (٤ / ١٢٠ — ١٢١) — ، وابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ١٣ / ٢) من طريق أبى معشر ، عن محمد بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ ... فذكره . قال الحافظ : « فيه ضعفٌ ، وانقطاعٌ ، وأصله فى الصحيح » .

قُلْتُ : أما الضعف ، فآتٍ من أبى معشر واسمه نجيح بن عبد الرحمٰن ، ضعّفه ابن معين ، وابن المدينى ، والنسائى ، وأبو داود وغيرهم . وأما الانقطاع ، فالصواب أن يقال : الإرسال ، وذلك أن محمد بن كعب القرظى لم يدرك النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم . قال الحافظ العراق فى « المغنى » (٣ / ١١٣) : « أخرجه ابن أبى الدنيا هكذا مرسلًا ، وفيه أبو نجيح ، واختلف فيه » . قُلْتُ : كذا فى « المطبوعة » ، والظاهر أن العبارة كانت : « وفيه أبو معشر نجيح » فقط اسم « معشر » .

وأما قوله : « وأصله فى الصحيح » ، فيشير إلى ماأخرجه البخاريُّ (٧ / ١٢٩ — فتح) ، ومسلم (٢٤٨٤ / ١٤٨ — ١٤٩) واللفظ له ، وأحمد (٥ / ٤٥٢) عن قيس بن عباد قال : كنت بالمدينة فى ناسٍ فيهم بعض أصحاب النبى ﷺ ، فجاء رجلٌ فى وجهه أثرٌ من خشوعٍ .فقال بعض القوم : هذا رجلٌ من أهل الجنة ، هذا رجلٌ من أهل الجنة . فصلى ركعتين يتجوز فيهما ، ثم خرج فاتبعتُهُ ، فدخل منزلهُ ، ودخلت ، فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبلُ ، قال رجلٌ كذا وكذا . قال : سبحان الله! ، ماينبغى لأحد أن يقول مالايعلم . وسأحدثك لم ذاك ؟ رأيتُ رؤيا على عهد رسول الله ﷺ ، فقصصتها عليه .رأيتنى فى روضة — ذكر سعتها وعشبها وخضرتها — ووسط الروضة عمود من حديد أسفله فى الأرض ، وأعلاه فى السماء . فى أعلاه عروةٌ ، فقيل لى : ارْقهْ ! فقلت له : لاأستطيع . فجاءنى مِنْصَفٌ [قال ابن عوف : المنصف الخادم] فقال بثيابى من خلفى [يعنى : فأخذ بثيابى ورفعنى] وصف أنه رفعه من خلفه بيده — فرقيتُ حتى كنت فى أعلى العمود ، فأخذتُ بالعروة ، فقيل لى : استمسك .فلقد استيقظت وإنها لفى يدى !! . فقصصتها على النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « تلك الروضة الإسلامُ ، وذلك العمود الإسلامُ ، وتلك العروة عروةُ الوثقى ، وأنت على الإسلام حتى تموت» . قال : والرجلُ عبدُ الله بنُ سلام . وفى رواية لمسلم أن النبى ﷺ قال : « يموت عبد الله وهو آخذٌ بالعروة الوثقى » . وأخرجه مسلم (٢٤٨٤ / ١٥٠) ، والنسائىُّ فى « الرؤيا — من الكبرى » — كما فى « أطراف المزىّ » (٤ / ٣٥٣) — ، وابنُ ماجه (٣٩٢٠) ، وأحمد (٥ / ٤٥٢ — ٤٥٣) من طريق خرشة بن الحر الفزارى نحوه .

وظاهر من السياق أنه ليس فيه تشابه مع حديث الباب سوى أن عبد الله بن سلام من أهل الجنة . وهذا ماعناه الحافظ بقوله : « أصله فى الصحيح » ، فلذا لايصلح شاهدًا له لافتراقهما . والله أعلم .

٦١ — ضَعِيفٌ . =

٦٢ ـــ « إِنَّ هَاتَيْن صَامَتَا مِمَّا أَحَلَّ اللهُ لَهُمَا ، وَأَفْطَرَتَا عَلَى مَاحَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِمَا ، جَلَسَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى ، فَجَعَلَتَا تَأْكُلاَنِ لُحُومَ النَّاسِ » .

= أخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ١٥ / ٢) ، وكذا الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥٠٥) ، والبيهقىُّ (١٠ / ١٩٤) من طريق أبى عقيل ، يحيى بن المتوكل ، عن إسماعيل بن رافع ، عن ابن أم سلمة ، عن أم سلمة مرفوعًا به .

قُلْتُ : ويحيى بن المتوكل ضعيفٌ عند الجمهور كما قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٥ / ٥٣ ـــ ٨ / ٢٧) . وقد اختلف عليه فى إسناده . فأخرجه الطبرانىُّ (ج ٢٣ / رقم ٥٥٢) من طريق عبد الله بن داود الواسطى ، ثنا يحيى بن المتوكل عن إسماعيل بن مسلم ، عن الزهرىِّ ، عن أبى سلمة ، عن أم سلمة مرفوعًا به فصار شيخ يحيى بن المتوكل هو : « إسماعيل بن مسلم المكى » . والجمهور على تضعيفه أيضًا . والحاصل أن الحديث ضعيفٌ من الوجهين . والله أعلم . وقال الحافظ العراق فى « المغنى » (٣ / ١١٦) : « سنده ضعيفٌ » .

٦٢ ـــ مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (٥ / ٤٣١) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ١٩ / ٢) وفى « ذم الغيبة » (ق ٤ / ١) ، والبيهقىُّ ـــ كما فى « تفسير ابن كثير » (٤ / ١٩٠) ـــ ، وابن منده ، وابن السكن كما فى « الإصابة » (٤ / ٤٢٢) ـــ ، من طريق يزيد بن هارون ، (وعند أحمد : وابن أبى عدى) كلاهما عن سليمان التيمىِّ قال : سمعتُ رجلًا يحدث فى مجلس أبى عثمان الهندى ، عن عبيد مولى رسول الله ﷺ أن امرأتين من الأنصار صامتا على عهد رسول الله ﷺ ، فجلست إحداهما إلى الأخرى ، فجعلتا تأكلان من لحوم الناس .فجاء رجلٌ إلى النبى ﷺ فقال : إن هاهنا امرأتين صامتا ، وقد كادتا أن تموتا من العطش .فأعرض عنه النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم ، فسكت . قال : ثم جاءه بعد ذلك ، أحسبه قال : فى الظهيرة ، فقال : يارسول الله ! إنهما والله لقد ماتتا ، أو كادتا أن تموتا !! فقال النبى ﷺ : « ايتونى بهما » ، فجاءتا فدعا بعُسٍ ، أو قدحٍ ، فقال لإحداهما : « قيئى » فقاءت من قيحٍ ، ودمٍ ، وصديدٍ ، حتى ملأت القدح . وقال للأخرى : « قيئى » ، فقاءت من قيحٍ ، ودمٍ ، وصديدٍ ، فقال : « إن هاتين صامتا ... الحديث » . وقد اختلف على سليمان التيمىِّ فيه . فرواه ابنُ أبى عدى ، ويزيد بن هارون عنه عن رجلٍ عن عبيد مولى رسول الله ﷺ . وتابعهما شعبة ، عن سليمان ، قرأ علينا رجلٌ فى مجلس أبى عثمان الهندى ، حدثنا عبيد ... فذكره . أخرجه أحمد (٥ / ٤٣١) ، وابن منده ـــ كما فى « الإصابة » (٤ / ٤٢١) . وخالفهم حماد بن سلمة ، فرواه عن سليمان ، عن عبيد . فأسقط الواسطة بينهما . أخرجه ابنُ أبى خيثمة ـــ كما فى « الإصابة » والبخارىُّ فى « الكبير » (٣ / ١ / ٤٤٠) إشارة ، وابنُ الأثير فى « أسد الغابة » (٣ / ٣٤٩) ، من طريق أبى يعلى ، وهذا فى « مسنده » (ج ٣ / رقم ١٥٧٦) =

. . . .

= قُلْتُ : ولاشك أن رواية الجماعة أرجح ، ولذلك قال ابن عبد البر فى « الاستيعاب » (٧ / ١١٣ — بهامش الإصابة) فى ترجمة عبيد هذا : « روى عنه سليمان التيميّ ، ولم يسمع منه ، بينهما رجلٌ » ويؤيده قول أبى حاتم — كما فى « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٦) — « عبيد ... روى سليمان التيمى عن رجلٍ عنه » . فكأنه لم يلتفت إلى رواية حماد بن سلمة . قال الحافظ فى « الإصابة » (٤ / ٤٢٢) : « وقد رواه عثمان بن غياث ، عن سليمان التيميّ ، فخالف الجماعة فى اسمه ، فقال : عن سليمان ، حدثنا رجلٌ فى حلقة أبى عثمان الهندى ، عن سعد مولى رسول الله ﷺ » . قُلْتُ : السند فى « مسند أحمد » (٥ / ٤٣١) هكذا : حدثنا محمد بن جعفر ثنا عثمان بن غياث ، قال كنت مع أبى عثمان قال : فقال رجلٌ من القوم ، ثنا سعد ، أو عبيد — عثمان بن غياث الذى يشكُّ — ثم ذكره . وأخرجه أيضًا الحسن بن سفيان كما فى « الإصابة » (٣ / ٩١ — ٩٢) — من طريق يحيى القطان ، عن عثمان بن غياث قال : حدثنا رجلٌ فى حلقة أبى عثمان ، عن سعد مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قُلْتُ : فالذى يظهر من التخريج أن عثمان بن غياث إنما خالف سليمان التيميّ ، بخلاف ماذكره الحافظ أن عثمان يروى هذا الحديث عن سليمان ، فخالف الجماعة فى تسمية مولى النبى صلى الله عليه وآله وسلم هل هو عبيد أم سعد ؟! وعلى كل حالٍ ، فالصواب أنه « عبيد » . والحاصل أن السند ضعيف لجهالة شيخ سليمان التيميّ والمتن فيه نكارة ظاهرة . وثمة علَّةٌ أخرى . فقال البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٣ / ١ / ٤٤٠) : « عبيد مولى النبى ﷺ ، حديثه مرسلٌ » فكأنه بهذا القول لم يعتمد صحبته . وقال كذلك أبو حاتم ، وتبع فى ذلك البخاريّ كعادته [كما يقول الحافظ فى « الإصابة » (٤ / ٤٢١)]. وصرّح ابن السكن بأنه لم تثبت له صحبة . قال الحافظ فى « الإصابة » : « ولعل هذه الطريق — يعنى التى رواها حماد بن سلمة ، عن سليمان عن عبيد — هى التى أشار إليها البخاريّ بقوله : مرسل ، فظن ابنُ السكن أن الإرسال بين عبيد ، والنبى ﷺ . فقال لأجل ذلك : لاتثبت صحبته ، وكان البخاريُّ يسمى السند الذى فيه راوٍ مبهمٌ مرسلًا ، كما قال جماعة من المحدثين » ا.هـ . قُلْتُ : وهذا القول حسنٌ رائق ، من الحافظ رحمه الله ومما يدلُّ على صحة فهم الحافظ أن البخاريّ أشار إلى الحديثين اللذين رواهما عبيد . فقال : « عبيد مولى النبى ﷺ ، حديثه مرسلٌ . قال شهاب ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن التيميّ ، عن عبيد مولى النبى — ﷺ — فى الصوم . مسدد ، حدثنا معتمر ، حدثنا أبى ، عن يعلى ، عن عبيد مولى النبى — ﷺ — أنه سئل أكان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالصلاة بعد المكتوبة ؟! قال : نعم ، بين المغرب والعشاء » ا.هـ .

قُلْتُ : ففى الحديث الأول يرويه سليمان التيميّ عن عبيد ، وفى الثانى يرويه سليمان عن يعلى ، عن عبيد ، فبينهما واسطة . وقد قال ابن حبان : « لهُ صحبة » . والله أعلم .

وله شاهدٌ من حديث أنس رضى الله عنه . أخرجه الطيالسيُّ (٢١٠٧) ، وابن أبى الدنيا فى =

٦٣ ــ « إِنَّ عَدُوَّ اللهِ إِبْلِيسَ ، لَمَّا عَلِمَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ، قَدِ اسْتَجَابَ دُعَائِي ، وَغَفَرَ لِأُمَّتِي ، أَخَذَ التُّرَابَ فَجَعَلَ يَحْثُوهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَدْعُو بِالوَيْلِ وَالثُّبُورِ ، فَأَضْحَكَنِي مَارَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ » .

= « الصمت » (ج ١ / ق ١٩ / ١) ، وفى « ذم الغيبة » (ق ٤ / ٢) ، وابن مردويه فى « تفسيره » ــ كما فى « تخريج الإحياء » (٣ / ١٤٢) ــ من طريق يزيد الرقاشى ، عن أنس قال : أمر النبى ــ ﷺ ــ بصوم يومٍ ، وقال : « لايفطرن أحدٌ حتى آذن له » . فصام الناس ، حتى إذا أمسوا جعل الرجلُ يجيء ، فيقول : يارسول الله ! إنى ظللت صائمًا ، فأذن لى فأُفطر ، فيأذن له ، والرجل ، والرجل . حتى جاء رجلٌ فقال : يارسول الله ! فتاتان من أهلك ظلتا صائمتين ، وإنهما تستحيان أن تأتياك ، فأذن لهما أن تُفطرا !! ، فأعرض عنه .ثم عاوده فأعرض عنه ، ثم عاوده ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وكيف صام من ظل هذا اليوم يأكل لحوم الناس ؟!! اذهب فمُرْهُمَا إن كانتا صائمتين فليستقيئا » . فرجع إليهما ، فأخبرهما فاستقاءتا ، فقاءت كل واحدة منهما علقة من دمٍ !! . فرجع إلى النبى ــ ﷺ ــ فأخبره فقال : « والذى نفسى بيده ، لو بقيتا فى بطونهما لأكلتهما النار » . قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ . ويزيد بن أبان الرقاشى تركه النسائىُ والحاكم أبو أحمد ، وكان شعبة شديد الحمل عليه . قال الحافظ ابن كثير فى « تفسيره » (٤ / ١٩٠) : « إسنادُهُ ضعيفٌ ، ومتن غريبٌ » .

٦٣ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٥٢٣٤) مختصرًا جدًّا ، وابن ماجه (٣٠١٣) ، والبخارىُّ فى « الكبير » (٤ / ١ / ٣) ، وعبد الله بن أحمد فى « زوائد المسند » (٤ / ١٤ ــ ١٥) ، وأبو يعلى (ج ٣ / رقم ١٥٧٨) ، ويعقوب بن سفيان فى « المعرفة » (١ / ٢٩٥ ــ ٢٩٦) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٤ / ١٠) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٦ / ٢٠٩٤) ، والبيهقىُّ (٥ / ١١٨) من طريق عبد القاهر بن السرىّ ، ثنا عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس السلمىُّ ، أن أباه أخبره عن أبيه أن النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة ، فأجيب : إنى قد غفرتُ لهم ، ماخلا الظالم ، فإنى آخذ للمظلوم منه . قال : « أى رب ، إن شئت أعطيت المظلوم من الجنة ، وغفرت للظالم » ! فلم يُجَبْ عشيتهُ .فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء ، فأجيب إلى ماسأل . قال : فضحك النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم ، أو قال : تبسم ، فقال له أبو بكر وعمر : بأبى أنت وأمى ! إن هذه لساعةٌ ماكنت تضحك فيها فما الذى أضحكك ، أضحك الله سنك ؟! قال ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . عبد الله بن كنانة ، وأبوه مجهولان كما فى « التقريب » . بل قال ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢ / ٢٢٩) : « كنانة بن العباس ... يروى عن أبيه ، روى عنه ابنه ، =

٦٤ ــ « لَا شَىءَ فى الهَامِّ ، وَالعَيْنُ حَقٌّ ، وَأَصْدَقُ الطَّيرِ الفَأْلُ » .

= منكر الحديث جدًّا ، فلا أدرى التخليط فى حديثه منه أو من ابنه ؟! ومن أيهما فهو ساقط الاحتجاج بما روى ، لعظيم ماأتى من المناكير ، عن المشاهير » . قُلْتُ : هوّل ابن حبان فى حق الرجل !! فإن كنانة مقلُّ الحديث جدًّا ، وكذلك ابنه ، وقول ابن حبان « لعظيم ماأتى من المناكير عن المشاهير » ، يدلُّ على أنه مكثرُ الرواية ، والواقع غير ذلك ، ولم يسق ابنُ حبان حديثًا واحدًا يؤيد دعواه . ومع ذلك فقد وثقه . فانظر إلى هذا الخلط ؟! وقال البخارىُّ : « لم يصح حديثه » .يعنى كنانة .ويقصد حديثه هذا . وقال ابن عدى : « وعبد القاهر بن السرى لم يحدث بهذا الحديث غيرُهُ ... ولعبد القاهر غير هذا يسيرٌ » . قُلْتُ : وعبد القاهر ، وثقه ابنُ شاهين ، وقال ابن معين : « صالح » . وضعّفه يعقوب ابن سفيان بذكره فى باب « من يرغب عن الرواية عنهم » . وعلى كل حال ، فهو أحسنُ حالًا من عبد الله وأبيه وجملة القول : أن الحديث ضعيف . والله أعلم .

٦٤ ــ ضَعِيفٌ بِهَذَا التَّمَامِ .

أخرجه الترمذىُّ (٢٠٦١) ، والبخارىُّ فى «الأدب المفرد» (٩١٤) ، وفى «التاريخ» (٢ / ١ / ١٠٧ ــ ١٠٨) ، وأحمد (٤ / ٦٧ ، ٥ / ٧٠ ، ٣٧٩) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٣ / رقم ١٥٨٢) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٥٦١ ، ٣٥٦٢) ، وابن الأثير فى « أسد الغابة » (١ / ٣١٣) من طريق يحيى بن أبى كثير قال : حدثنى حية بن حابس التميمى ، أن أباه أخبره أنه سمع النبى صلى الله عليه وآله وسلم ..فذكره . وقد رواه عن يحيى على هذا الوجه علىُّ بن المبارك ، وحربُ بن شداد . وخالفهما شيبان بن عبد الرحمٰن ، فرواه عن يحيى بن أبى كثير ، عن حية ، حدثه عن أبيه ، عن أبى هريرة مرفوعًا به . فجعله من مسند أبى هريرة . أخرجه أحمد (٥ / ٧٠) ، والبخارىُّ فى « التاريخ » (٢ / ١ / ١٠٨) وقد اختلف عن حرب بن شداد فيه . فأخرجه ابن الأثير (١ / ٣١٤) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث ، أخبرنا حرب بن شداد ، أخبرنا يحيى بن أبى كثير ، عن حية بن حابس التيمى ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ... فذكره . وقال ابن الأثير عقبه : « أخرجه الثلاثة » . ويعنى بهم : أبا نعيم ، وابن منده ، وابن عبد البر . وعزاه الحافظ فى « الإصابة » (١ / ٥٥٩) إلى ابن أبى عاصم وأبى يعلى . فسقط ذكر « أبيه » من هذه الرواية . قال محقق مسند أبى يعلى عقب نقل كلام الحافظ السابق : « نقولُ : إن رواية أبى يعلى كما هى ظاهرة : « حية بن حابس أن أباه ... » ولعل الحافظ رحمه الله قرأ : « حية بن حابس » فى بداية الحديث فظن أنه هو الراوى عن النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يتم قراءة السند ، والله أعلم » ا.هـ .

قُلْتُ : هذا تعليقٌ بارد ! ، لأن ابن الأثير ساق هذه الرواية من طريق ابن أبى عاصم وفيها : « حية ابن حابس قال : سمعتُ رسول الله ... » . فما وهم الحافظ . وقوله : « سمعتُ » وهم من بعض الرواة . وليس معنى أن الحافظ عزا الرواية لأبى يعلى أنك لابد واجدها فى « مسنده » الذى تعمل فيه ، فإن هذا هو « المسند المختصر » أما « المسند الكبير » فلا أدرى أهو موجودٌ أم لا ؟! وأراك تنقل كلمة إسماعيل =

....

= ابن محمد التميمى الحافظ : التى يقول فيها : « قرأت المسانيد ، كمسند العدنى ، ومسند أحمد بن منيع ، وهى كالأنهار ، ومسند أبى يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار» .

أقول : هذه الكلمة التى دأبت على كتابتها فى أول كل جزء من أجزاء المسند إنما يصحُّ أن تقال فى « المسند الكبير » ، ومما يدلُّ على ذلك أن الحافظ الذهبىَّ قال فى « سير النبلاء » (١٤ / ١٨٠) عقب هذه الكلمة : « قلت : صدق ، ولاسيما فى مسنده الذى عند أهل أصفهان ، من طريق ابن المقرئ عنه ، فإنه كبيرٌ جدًّا ، بخلاف المسند الذى رويناه من طريق أبى عمرو بن حمدان عنه ، فإنه مختصرٌ »ا.هـ . فدلت كلمة الذهبىّ رحمه الله على أن كلمة إسماعيل بن محمد إنما تقال فى « المسند الكبير » . فلا توهم مثل الحافظ إلا بحجةٍ واضحة . . والله المستعان . ووجه آخر من الخلاف على يحيى بن أبى كثير فيه . فرواه أبان العطار ، عنه أن رجلا حدثه عن أبى هريرة أن النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم . فذكره . ورواه الأوزاعىّ عن يحيى عن حبة بن حابس ، أوْ عائش ، عن أبيه ، عن أبى هريرة » . ذكره ابن الأثير أيضًا . قُلْتُ : فهذا اختلاف شديدٌ على يحيى بن أبى كثير ، مما دعا ابن عبد البر إلى القول بأن : « فى إسناد حديثه اضطراب » . وقال ابن السكن : « اختلف فيه على يحيى ابن أبى كثير ، ولم نجده إلا من طريقه » . وقد رجح أبو حاتم من هذا الخلاف ــ كما فى « العلل » (٢٢٣٩) ــ الوجه الأول وهو : « ... يحيى ، حدثنى حبة بن حابس ، عن أبيه مرفوعًا » . ورجح أبو زرعة الرازى « ... يحيى عن حبة بن حابس ، عن أبيه ، عن أبى هريرة » .

قُلْتُ : ويترجح عندى الوجه الذى رجحه أبو حاتم ؛ وذلك أنه قد رواه عن يحيى بن أبى كثير اثنان من الثقات الأثبات ، وهما حرب بن شداد ، وعلى بن المبارك .فإن قلت : قد رجح أبو زرعة الطريق الذى رواه شيبان النحوى ... وفيه « عن أبى هريرة » وعلل ذلك بقوله : « لأن أبان قد رواه فقال : يحيى عن رجل عن أبيه ، عن أبى هريرة ، عن النبى ، ﷺ » . وشيبان النحوى ثقة ، وكذا أبان ثقة له أفراد ، فبأى حجة ترجح قول أبى حاتم ؟! أقول : يترجح عندى قولُ أبى حاتم لأمرين : الأول : أننا لو افترضنا تساوى حرب بن شداد وعلى بن المبارك فى الثقة شيبان وأبان العطار لرجحنا كفة على بن المبارك ، فقد كانت له خصوصية بيحيى بن أبى كثير . قال الحافظ فى « التقريب » فى ترجمته : « ... ثقة ، كان له عن يحيى بن أبى كثير كتابان ، أحدهما سماع والآخر إرسال ، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء » ا.هـ . والذين رووا عنه هذا الحديث بصريون كعبد الملك بن عمرو القيسى ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، ويحيى بن كثير العنبرى . الثانى : أن أبان العطار لم يتابع شيبان النحوى ، وبيانه : أن شيبان يرويه عن يحيى ، عن حبة ، عن أبيه ، عن أبى هريرة . وأبان بن يزيد العطار يرويه عن يحيى أن رجلا حدثه عن أبى هريرة كذا وقع فى « التاريخ » للبخارىّ . ثم رأيتُ الحافظ فى « الإصابة » (١ / ٥٥٩) قد رجح الوجه الذى اخترناه . فالحمد لله على التوفيق . وإذ قد رجحنا الوجه الأول . فإنه ضعيفٌ أيضًا ذلك أن « حبة » بالموحدة أو « حية » بالمثناة التحتانية مجهول العين =

٦٥ ــ « إِنَّ مِنْ أُمَّتِى لَمَنْ يَشْفَعُ لأَكْثَر مِنْ رَبِيعَةَ وَمُضَرَ ، وَإِنَّ مِنْ أُمَّتِى لَمَنْ يَعْظُمُ لِلنَّارِ حَتَّى يكُونَ زَاوِيَةً مِنْ زَوَايَاهَا . وَمَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَمُوتُ لَهُمَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الوَلَدِ إِلَّا أَدْخَلَهُمَا اللهُ الجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ ، أَوْ ثَلاثَةٌ ، أَوِ اثْنَانِ » .

٦٦ ــ « أَرْبَعَةٌ يُؤْذُونَ أَهْلَ النَّارِ ، عَلَى مَابِهِمْ مِنَ الأَذَىٰ . يَسْعَوْنَ بَيْنَ الحَمِيمِ وَالجَحِيمِ ، يَدْعُونَ بِالوَيْلِ وَالثُّبُورِ . يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ النَّارِ لِبَعْضٍ : مَابَالُ هَؤُلاءِ قَدْ آذَوْنَا ، عَلَى مَابِنَا مِنَ الأَذَىٰ ؟! قَالَ : فَرَجُلٌ مُغْلَقٌ عَلَيْهِ تَابُوتٌ مِنْ جَمْرٍ ، وَرَجُلٌ يَجُرُّ أَمْعَاءَهُ ، وَرَجُلٌ يَسِيلُ فُوهُ قَيحًا وَدَمًا ، وَرَجُلٌ يَأْكُلُ لَحْمَهُ !! . فَيُقَالُ لِلَّذِى يأْكُلُ لَحْمَهُ : مَابَالُ الأَبْعَدِ قَدْ آذَانَا عَلَى مَابِنَا مِنَ الأَذَىٰ ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ الأَبْعَدَ كَانَ يَأْكُلُ لُحُومَ النَّاسِ بِالغِيبَةِ ، وَيَمشِى بِالنَّمِيمَةِ » .

= والصفة ، لم يرو عنه إلا يحيى بن أبى كثير . وهذا هو علة الحديث . والله أعلم . ولذا قال الترمذىُّ : « حديثٌ غريبٌ » وله شاهدٌ من حديث أبى أمامة رضى الله عنه . أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٦٨٦) من طريق عفير بن معدان ، عن سليم بن عامر ، عن أبى أمامة مرفوعًا بلفظه . قال الهيثمىُّ (٥ / ١٠٦) : « فيه عفير بن معدان ، وهو ضعيفٌ » . وقال مرة (١ / ٣٠٠) : « ضعيفٌ جدًّا » !! ولفقرات الحديث شواهد . بعضها فى « الصحيحين » . والله أعلم .

٦٥ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ ماجه (٤٣٢٣) ، والبخارىُّ فى « الكبير » (١ / ٢ / ٢٦١) ، وأحمد (٤ / ٢١٢) ، وابنه فى « زوائد المسند » (٥ / ٣١٢ ــ ٣١٣) ، وابنُ خزيمة فى « التوحيد » (٣١٣ ــ ٣١٤) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٣ / رقم ٣٣٥٩ ، ٣٣٦٠ ، ٣٣٦١ ، ٣٣٦٢ ، ٣٣٦٣ ، ٣٣٦٤ ، ٣٣٦٥ ، ٣٣٦٦) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ٣ / رقم ١٥٨١) ، والحاكم (١ / ٧١ و ٤ / ٥٩٣) من طريق داود بن أبى هند ، عن عبد الله بن قيس ، عن الحارث بن أقيش ، عن النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم فذكره . وهو عند بعضهم مختصرٌ . قال الحاكم : « صحيحٌ على شرط مسلم » !! ووافقه الذهبىُّ فى الموضع الأول ، وسكت فى الثانى .

قُلْتُ : وهما فى ذلك ، لاسيما الذهبىّ لأنه أورد عبد الله بن قيس فى « الميزان » وقال : « تفرد =

٦٧ ــ « صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ » .

= عنه داود بن أبى هند » فهو مجهول العين والصفة . وقال الحافظ فى « التقريب » « مجهول » ومع ذلك فقد قال فى « الإصابة » (١ / ٥٦٢) : « إسناده صحيحٌ » .فسبحان من لايسهو . وقال البخارىّ عقب تخريجه : « إسنادُهُ ليس بذاك المشهور » . وقال على بن المدينى : « عبد الله بن قيس الذى روى عنه داود بن أبى هند ، سمع من الحارث بن وقيش ، وعنه داود بن أبى هند ، مجهولٌ لم يرو عنه غير داود ، وليس إسنادُهُ بالصافى » ا.هـ .

ولآخر الحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة ذكرتهم فى كتابى : « الجَلَدُ فى الصبر على فقد الولد » ولم أقف على لفظة : « أربعة » فى غير هذا الحديث ، والمشهور : « ثلاثة » كما حققته هناك . والله الموفق .

٦٦ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ المبارك فى « الزهد » (٣٢٨ ــ زوائد نُعيم) ، وابن أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٢١ / ٢) ، وفى « ذم الغيبة » (ق ٦ / ١) والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٧ / رقم ٧٢٢٦) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٥ / ١٦٧ ــ ١٦٨) ، وابنُ الأثير فى « أسد الغابة » (٢ / ٣٩٩ ــ ٤٠٠) ، وبقىُّ بن مخلد فى « مسنده » ، وكذا ابن شاهين ــ كما فى « الإصابة » (٣ / ٣٩٩) ــ ، من طريق إسماعيل بن عياش ، حدثنى ثعلبة بن مسلم الخثعمى ، عن أيوب بن بشير العجلى ، عن شُفى بن مانع الأصبحى مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : وشُفَىُّ بْنُ مانع مختلفٌ فى صحبته كما قال الطبرانىُّ وابنُ الأثير . ويظهر أن أبا نعيم اعتمد صحبته ، ولكن جزم البخارىُّ ، وأبو حاتم ، وابن حبان بأنه تابعىٌّ ، فالحديث ضعيفٌ لإرساله .وثمة علَّةٌ أخرى ، وهى : « أيوب بن بشير العجلى » . فترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٤٢) ولم يذكر فيه جرحًا ولاتعديلًا ، فهو مجهولُ الحال . قال الهيثمىُّ (١ / ٢٠٩) : « رجاله موثقون » . وهو يشير بقوله هذا إلى ضعف التوثيق فى بعضهم فلعل أيوب وثقه ابنُ حبان . والله أعلم .

٦٧ ــ ضَعِيفٌ .

روى من حديث على بن أبى طالب ، وأبى هريرة ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبى الدرداء ، وواثلة ابن الأسقع ، رضى الله عنهم جميعًا .

● **أولًا : حديث على بن أبى طالب ، رضى الله عنه .**

أخرجه الدارقطنىُّ (٢ / ٥٧) ، ومن طريقه ابن الجوزىُّ فى « الواهيات » (٧١٠) من طريق أبى إسحق القنسرينى ، ثنا فُرات بن سليمان ، عن محمد بن علوان ، عن الحارث ، عن علىّ مرفوعًا : « من =

= أصل الدين الصلاة خلف كل بر وفاجر ، والجهاد مع كل أمير ، ولك أجرك ، والصلاة على كل من مات من أهل القبلة » . قال ابنُ الجوزىّ : « هذا حديثٌ لايصحُّ . والحارث قال ابن المدينى : كان كذابًا .وفرات بن سليمان ، قال ابن حبان : منكر الحديث جدًّا ، يأتى بما لاشك أنه معمولٌ » .

قُلْتُ : هكذا يكونُ الغُلُوّ !! والحارث ليس بكذابٍ ، وان كان واهيًا . وأما فرات بن سليمان ، كذا ، والصواب : سلمان ، بغير ياء ، فقد ترجمه ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ٨٠) وحكى عن أبيه أنه قال : « لابأس به ، محلُّهُ الصدق ، صالح الحديث » . وإنما قال ابن حبان مقالته هذه فى « فرات بن سُلَيْم » كما فى « المجروحين » (٢ / ٢٠٧) ، فهذا من أوهام ابن الجوزى الناتجة عن تسرعه [ولم ينتبه الزيلعىُّ لذلك فتبعه كما فى « نصب الراية » (٢ / ٢٨)] ومما يدلُّ على ذلك أنه ذكر فى كتابه « الضعفاء » فرات بن سليم رقم (٢٦٩٦) ، دون « فرات بن سلمان » وذهل ابن الجوزى عن حال أبى إسحق القنسرينى فإنه مجهولٌ كما قال الذهبىُّ فى « الميزان » (٤ / ٤٨٩) وكذا محمد بن علوان فإنه مجهولٌ كما قال أبو حاتم ، على ماذكره ولدُهُ فى « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٤٩) . فالسند ساقطٌ .

● **ثانيًا : حديث أبى هريرة رضى الله عنه .**

وله عنه طريقان : الأول : مكحول ، عنه ، أخرجه أبو داود (٢ / ٣٠٤ ـــ ٧ / ٢٠٧ عون) ، والدارقطنىُّ (٢ / ٥٧) ، والبيهقىُّ (٣ / ١٢١) ، وابنُ الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٤١٨ ـــ ٤١٩) من طريق معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحارث ، عن مكحولٍ ، عن أبى هريرة مرفوعًا بلفظ حديث الباب . قال الدارقطنىُّ : « مكحول لم يسمع من أبى هريرة ، ومن دونه ثقات » . وقال البيهقىُّ : « إسنادهُ صحيحٌ ، إلا أن فيه إرسالًا بين مكحول وأبى هريرة » . وكذا أعله ابن الجوزى ، والمنذرىّ ، وابن التركمانى ، وغيرُهُمْ . غير أن ابن الجوزى أنفرد عنهم بذكر علّةٍ أخرى ، هى عجيبةٌ من الأعاجيب ، وهى قوله : « ومعاوية بن صالح ، قال الرازى : لايحتجُّ به » . قُلْتُ : أما معاوية بن صالح فإنه ثقةٌ وله أفراد ، فلا يليق إعلال الحديث به ، أو كلما رأيتَ غمزًا فى الثقة سارعت بإحضاره ؟! وقد ردّ عليه ابنُ عبد الهادى هذه العلة .وله طريق آخر عن مكحول . أخرجه الدارقطنىُّ (٢ / ٥٦) ، وعنه ابن الجوزى (١ / ٤٢٢) من طريق بقية ، سمعتُ الأشعث ، عن يزيد بن يزيد ابن جابر ، عن مكحول ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « الصلاة واجبةٌ عليكم مع كل أمير ، برًّا كان أو فاجرًا ، وإن عمل بالكبائر ، والجهاد واجبٌ عليكم مع كل أمير ، برًّا كان أو فاجرًا ، وإن عمل بالكبائر ، والصلاة واجبة على كل مسلم يموت ، برًّا كان أو فاجرًا ، وإن عمل بالكبائر » . قال ابنُ الجوزىّ : « أشعث مجروح ، وبقية لايقوم على روايته ، وقال الدارقطنى : مكحول لم يلق أبا هريرة » . الثانى : أبو صالحٍ ، عنه . أخرجه الدارقطنى (٢/٥٥) ، وعنه ابن الجوزى (١/ ٤٢١ - ٤٢٢) من طريق عبد الله ابن محمد بن يحيى بن عروة ، عن هشام بن عروة ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « سيليكم =

= بعدى ولاة ، فيليكم البرُّ ببره ، والفاجر بفجوره ، فاسمعوا لهم وأطيعوا فيما وافق الحق ، وصلوا وراءهم ، فإن أحسنوا فلكم ولهم ، وإن أساءوا ، فلكم وعليهم » . قال ابنُ الجوزىّ : « عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال أبو حاتم الرازى : « متروك الحديث » ، وقال ابنُ حبان : « لايحلُّ كتب حديثه » ا.هـ . قُلْتُ : وذكره ابنُ عدى فى « الكامل » (٤ / ١٥٠١ ـــ ١٥٠٢) ، وقال : « ولعبد الله بن محمد بن عروة غير ماذكرتُ من الحديث ، وأحاديثه عامتها مما لايتابعه الثقات عليه ، ولم أجد من المتقدمين فيه كلامًا ، ولم أجد بُدًّا من ذكره لما رأيتُ من أحاديثه أنها غير محفوظة ، لما شرطت فى أول الكتاب » . قُلْتُ : فكأنه لم يقف على كلام أبى حاتم الرازى غير أن آخر الحديث قد صحّ من وجه آخر .أعنى قوله : « فإن أحسنوا فلكم ولهم ... الخ » . فأخرجه أبو داود (٥٨٠) وابن ماجه (٩٨٣) ، وأحمد (   ) والطيالسىُّ (١٠٠٤) ، وابنُ خزيمة (١٥١٣) ، وابنُ حبان (ج ٣ / رقم ٢٢١٨) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٣ / ٥٤) ، والحاكم (١ / ٢٠٩ ، ٢١٣) ، والبيهقىُّ (٣ / ١٢٧) من طريق أبى على الهمدانى ، قال سمعت عقبة بن عامر مرفوعًا : « من أم الناس فأصاب ، فالصلاة له ولهم ، ومن انتقص من ذلك شيئًا ، فعليه ولاعليهم » . قال الحاكم : « صحيحٌ على شرط البخارىّ » ووافقه الذهبىُّ !! وقد وهما فى ذلك ، فأبوعلى الهمدانى واسمه ثمامة بن شفى . لم يخرج له البخارىّ شيئًا . وقد اختلف فى سند هذا الحديث ، وهل الذى رواه عن أبى على هو عبد الرحمٰن بن حرملة ، أو حرملة بن عمران [وانظر « التاريخ الكبير » للبخارىّ (١ / ١ / ١٦٠)] ؟! وليس ههنا موضع شرح ذلك . والحاصل أن الحديث صحيحٌ . و أخرج البخارىُّ (٢ / ١٨٧ ـــ فتح) من حديث أبى هريرة مرفوعًا .« يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم » . وأخرجه البيهقىُّ (٣ / ١٢٦ ـــ ١٢٧) وغيرهُ . وهناك غير ماحديث فى هذا الباب .

● **ثالثًا : حديث ابن مسعود ، رضى الله عنه .**

أخرجه الدارقطنىُّ (٢ / ٥٧) وعن طريقه ابن الجوزىّ (١ / ٤١٩ ـــ ٤٢٠) من طريق عمر بن صبح ، عن منصور عن إبراهيم ، عن علقمة ، والأسود ، عن ابن مسعود مرفوعًا : « ثلاث من السُّنة : الصف خلف كل إمام ، لك صلاتُك ، وعليه إثمُهُ . والجهاد مع كل أمير ، لك جهادُك ، وعليه شره . والصلاة على كل ميتٍ من أهل القبلة ، وإن كان قاتل نفسه » .

قُلْتُ : وسنده ضعيفٌ جدًّا . وعمر بن صبح كذبه الأزدىُّ ، وقال ابن حبان : « كان ممن يضع الحديث » . وتركه الدارقطنىُّ وغيرُهُ .

● **رابعًا : حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .**

وله عنه طرق :

الأول : مجاهد ، عنه مرفوعًا : « صلوا على من قال : لاإله إلا الله ، وصلوا وراء من قال : =

....

= لاإله إلا الله » . أخرجه الدارقطنيُّ (٢ / ٥٦) ، والخطيب (٦ / ٣٠٩ و ١١ / ٢٩٣) وابن الجوزى (١ / ٤٢٠) من طريق محمد بن الفضل ، نا سالم الأفطس ، عن مجاهد .

قُلْتُ : وسندُهُ واهٍ جدًّا . محمد بن الفضل كذّبه ابن معين ، واتهمه أحمد ، وتركه النسائيُّ . وخالفه سويد بن عمرو ، فرواه عن سالم الأفطس ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر . فجعل شيخ سالم الأفطس : « سعيد بن جبير » بدل « مجاهد » . أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (١٠ / ٣٢٠) من طريق نصر بن الحريش ، عن المشمعل بن ملحان ، عن سويد به . وسندُهُ ضعيفٌ . نصر ، ضعّفه الدارقطنيُّ كما فى « تاريخ بغداد » (١٣ / ٢٨٦) والمشمعل قال ابن معين : « ماأرى به بأسًا » . ووثقه ابن حبان . وضعّفه الدارقطنى . فطريق سويد أرجح من طريق محمد بن الفضل .

الثانى : عطاء بن أبى رباح ، عنه . أخرجه الدارقطنى (٢ / ٥٦) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢ / ٣١٧) ، وابن الجوزىّ (١ / ٤٢٠) من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن ، عن عطاء . قال ابن الجوزىّ : « وعثمان ، قال يحيى : ليس بشيء كان يكذب ، وقال البخاريّ والنسائيُّ وأبو داود : ليس بشيءٍ . وقال الدارقطنى : متروك » .

قُلْتُ : وله طريق آخر عن نافع عن ابن عمر ومداره على بعض الكذابين كوهب بن وهب ، وخالد ابن إسماعيل .

● **خامسًا : حديث أبى الدرداء ، رضى الله عنه .**

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (٣ / ٩٠) ومن طريقه ابن الجوزىّ (١ / ٤٢٣) من طريق عبد الجبار ابن الحجاج بن ميمون ، عن مكرم بن حكيم ، عن منير بن سيف عن أبى الدرداء مرفوعًا : « صلوا خلف كل إمام ، وقاتلوا مع كل أمير » . قال العقيليُّ : « عبد الجبار ، عن مكرم بن حكيم ، إسنادهُ مجهول غير محفوظ ، وليس فى هذا المتن إسنادٌ ثابتٌ » .

قُلْتُ : وعبد الجبار هذا تركه الأزدىُّ .ومكرم بن حكيم قال فى « الميزان : « روى خبرًا باطلا ، قال الأزدى : ليس حديثه بشيء » . ومنير بن سيف ، كذا وقع عند العقيلى ، والصواب : « سيف ابن منير» . قال فى « الميزان » : « سيف بن منير عن أبى الدرداء ، يجهل ، وضعّفه الدارقطنى لكونه أتى بأمرٍ معضلٍ عن أبى الدرداء مرفوعًا : لاتكفروا أهل ملتي وإن عملوا الكبائر . لكنه من رواية مكرم ابن حكيم أحد الضعفاء عنه » . فالسندُ ساقط لأنه مسلسلٌ بالعلل .

● **سادسا : حديث واثلة بن الأسقع ، رضى الله عنه ،**

أخرجه الدارقطنى (٢ / ٥٧) ، وابن الجوزى (١ / ٤٢٢ ـــ ٤٢٣) من طريق الحارث بن نبهان ، ثنا عتبة بن اليقظان ، عن أبى سعيد ، عن مكحول ، عن واثلة مرفوعًا . « لاتكفروا أهل قبلتكم وإن عملوا الكبائر ، وصلوا مع كل إمام ، وجاهِدوا مع كل أمير ، وصلوا على كل ميت » . قال ابن =

٦٨ ــ « إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ : الوَلَهَانُ ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ المَاءِ » .

٦٩ ــ « إِنَّ هَذَا القُرْآنَ مَأْدُبَةُ اللهِ ، فَاقْبَلُوا مِنْ مَأْدُبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، إِنَّ هَذَا القُرآنَ هُوَ حَبْلُ اللهِ ، وَالنُّورُ المُبِينُ ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ ، عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِه ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ ، لاَيَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبُ ، وَلاَ يَعْوَجُّ فَيُقَوَّمُ ، وَلاَ تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ ، وَلاَ يَخْلَقُ مِنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ .اتْلُوهُ فَإِنَّ اللهَ يَأْجُرُكُمْ عَلَى تلاَوَته ، كُلَّ

= الجوزي : « عتبة بن اليقظان قال علي بن الحسين بن الجنيد : لايساوي شيئا . وفيه الحارث بن نبهان . قال يحيى : ليس بشيء ، وقال النسائي : متروك .وقال ابن حبان : لايحتج به . و أبو سعيد قال الدارقطني : مجهول » ا.هـ . وقد اختلف على الحارث بن نبهان في إسناده كما في « سنن الدارقطني » . وبالجملة فالحديث ضعيف جدًّا ولذا قال الدارقطني : « ليس فيه شيء يثبت » . وقال أحمد : « ماسمعنا بهذا » .

أما الصلاة خلف الفاسق فجائزة بالإجماع ، ولها قيودٌ ذكرتها في « بذل الإحسان » . (٧٧٢) فالحمد لله على التوفيق .

٦٨ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذيُّ (١ / ١٨٨ ــ ١٨٩ تحفة) ، وابنُ ماجه (١ / ١٦٣) وأحمد (٥ / ١٢٥ ، ١٣٦) ، والطيالسيُّ (٥٤٧) ،وابنُ خزيمة (١ / ٦٣ ــ ٦٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٩٢٣) ، والدارقطني في « المختلف والمؤتلف » (١ / ٣٠٣) ، والحاكم (١ / ١٦٢) ، والبيهقيُّ (١ / ١٩٧) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٣٨٣) ، وابن الجوزي في « العلل » (١ / ٣٤٥) من طريق خارجة ابن مصعب ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن عتي بن ضمرة ، عن أبي بن كعب مرفوعًا فذكره . قال الترمذيُّ : « حديثُ أبي بن كعب حديث غريبٌ ، وليس إسناده بالقوي ، لأنا لانعلم أحدًا أسنده غير خارجة ، وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا . وضعّفه ابنُ المبارك » ا.هـ . وقال الحاكم : « وأنا أذكره محتسبًا ، لما أشاهدُهُ من كثرة وسواس الناس في صب الماء » .

قُلْتُ : مهما كان الدافع محمودًا ، فلا يليق أن يذكر هذا الحديث في « المستدرك على الصحيحين » .!! وقال البيهقيُّ : « وهذا الحديث معلولٌ برواية الثوري عن بيان عن الحسن بعضه من قوله غير مرفوع . وباقيه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع ... » . ثم ساقه وقال : « هكذا رواه خارجة بن مصعب ، وخارجة ينفرد بروايته مُسندًا وليس بالقوي في الرواية » . قُلْتُ : ويضاف =

حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَات أَمَا إِنِّي ، لاَ أَقُولُ ، آلّمّ حَرْفٌ ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ ، وَلاَمٌ حَرْفٌ ، وَمِيمٌ حَرْفٌ » .

٧٠ ــ « كَانَ الكِتَابُ الأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ ، وَنَزَلَ القُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ : زَاجِرٍ ، وَآمِرٍ ، وَحَلالٍ ، وَحَرَامٍ ، وَمُحْكَمٍ ، وَمُتَشَابِهٍ ، وَأَمْثَالٍ .فَأَحِلُّوا حَلالَهُ ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَقُولُوا ﴿ ءامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ ٣ / ٧ .

= إلى ذلك أيضًا عنعنة الحسن البصرى . ولذلك ضعّفه البغوىُّ كما فى « شرح السُّنة » (٢ / ٥٣) ، وقال أبو زرعة الرازى : « حديث منكرٌ » . ذكره ابن أبى حاتم فى « العلل » (١ / ٦٠) . والله أعلم .

٦٩ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه محمد بن نصر فى « قيام الليل » (٧٢) ، والحاكم (١ / ٥٥٥) ، وابن حبان فى « المجروحين » (١ / ١٠٠) من طرق عن إبراهيم بن مسلم الهجرىّ ، عن أبى الأحوص ، عن ابن مسعود مرفوعًا وقد رواه عن إبراهيم هكذا مرفوعًا جماعة منهم ابن فضيل وأبو معاوية وابن الأجلح وصالح بن عمر . وخالفهم ابن عيينة وجعفر بن عون ، فرويا الحديث عن إبراهيم الهجرى بسنده لكن أوقفاه . أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٩ / رقم ٨٦٤٦) من طريق عبد الرزاق وهذا فى « مصنفه » (٣ / ٣٧٥ ــ ٣٧٦) ، والدارمىُّ (٢ / ٣١٠) ، والشجرىُّ فى « الأمالى » (١ / ٨٤) . والاختلاف فى الدفع والوقف إنما هو من إبراهيم الهجرى قال الحافظ : « لينُ الحديث ، رفع موقوفات » ا.هـ .

قُلْتُ : والموقوف أشبه ، والطرق عند الدارمى والطبرانى تدلُّ على ذلك . و أما قول الحاكم : « صحيح الإسناد و لم يخرجاه » !! فردّه الذهبىُّ بقوله : « إبراهيم بن مسلم ضعيف » .

وأما آخر الحديث « اتلوه ، فإن الله يأجركم ... الخ » فقد صحّ عن ابن مسعود مرفوعًا ، وقد خرّجته فى « الانشراح فى آداب النكاح » (رقم ١٤٧) . فالحمد لله على التوفيق .

٧٠ ــ مُنْكَرٌ .

أخرجه ابنُ جرير فى « تفسيره » (١ / ٣٠) ، وابنُ حبان (١٧٨٢) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٤ / ١٨٤ ــ ١٨٥) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٨ / ٢٧٥) من طريق حيوة بن شريح عن عقيل ابن خالد ، عن سلمة بن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن ابن مسعود مرفوعًا فذكره . وخالفه الليث بن سعد ، فرواه عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سلمة بن أبى سلمة عن النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم » . وأخرجه الطحاوىُّ (٤ / ١٨٥) . قال ابنُ عبد البر : « وهذا حديث عند أهل العلم لايثبت ، لأنه يرويه حيوة عن عقيل عن سلمة هكذا ، ويرويه الليث عن ابن شهاب عن سلمة ابن أبى سلمة عن أبيه ، عن النبى ﷺ مرسلًا . وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود ، وابنه سلمة ليس ممن يُحتج به ، وهذا الحديث مجمعٌ على ضعفه من جهة إسناده » . وسبقه الطحاوىُّ إلى مثل ذلك فقال : « فاختلف حيوة والليثُ عن عقيل فى إسناد هذا الحديث ، فرواه كل واحدٍ منهما =

٧١ ــ « إِنَّ اللهَ ــ عَزَّ وَجَلَّ ــ اخْتَارَنِى ، وَاخْتَارَ لِى أَصْحَابًا ، فَجَعَلَ لِى مِنْهُمْ وُزَرَاءَ ، وَأَنْصَارًا ، وَأَصْهَارًا ، فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ ، وَالمَلَائِكَةِ ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفًا ، وَلَا عَدْلًا » .

= على ماذكرناه فى روايته إياه . وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الإسناد بانقطاعه فى إسناده ، لأن أبا سلمة لايتهيأ فى سنه لقاء عبد الله بن مسعود ، ولا أخذه إياه عنه » . هذا من جهة إسناده . وأما من جهة متنه ، فقال ابنُ عبد البر : « وقد رده قومٌ من أهل النظر منهم أحمد بن أبى عمران ، قال : من قال فى تأويل السبعة الأحرف هذا القول ، فتأويلُهُ فاسِد . ومحالٌ أن يكون الحرف منها حرامًا لاماسواه ، أو يكون حلالًا ، لاماسواه . لأنه لايجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلالٌ كله ، أو حرام كله ، أو أمثالٌ كله . ذكره الطحاوى عن أحمد بن أبى عمران ، سمعه منه ، وهو كما قال ابن أبى عمران ... » .

٧١ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٧ / رقم ٣٤٩) ، وفى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٤٥٩) ، والآجرىُّ فى « الأربعون » (ص ــ ٤٥) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٢ / ١١) ، والخطيب فى « تلخيص المتشابه » (٢ / ٦٣١) من طريق الحميدىِّ ، نا محمد بن طلحة التيمىُّ ، حدثنى عبد الرحمٰن بن سالم ، بن عبد الرحمٰن بن عتبة بن عويم بن ساعدة ، عن أبيه ، عن جده مرفوعًا فذكره . قال الطبرانىُّ : « لايروى هذا الحديث عن عويم بن ساعدة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن طلحة » .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيف ، وله آفتان : الأولى : عبد الرحمٰن بن سالم مجهول العين والصفة ، لم يرو عنه غير محمد بن طلحة . وقد صرّح الحافظ فى «التقريب» بأنه : «مجهولٌ» الثانية : سالم بن عبد الرحمٰن ، أيضًا لم يرو عنه غير ولده عبد الرحمٰن ، فهو مجهولٌ مثله . وقد قال البخارىُّ عن الحديث : « لم يصح » . نقله الحافظ فى ترجمة عبد الرحمٰن بن سالم من « التهذيب » .

وله شاهدٌ من حديث أنسٍ رضى الله عنه .أخرجه العقيلىُّ فى « الضعفاء » (١ / ١٢٦) من طريق أحمد بن عمران الأخنسى ، قال : حدثنا عبد الرحمٰن بن محمد المحاربى ، قال : حدثنا عبيدة بن أبى رائطة الحزاعىّ ، عن أبى جعفر ، عن أنس مرفوعًا : « إن الله اختارنى ، فاختار لى أصحابى وأصهارى . وسيأتى قوم يسبونهم ، وينتقصونهم ، فلا تجالسوهم ، ولاتشاربوهم ، ولاتؤاكلوهم ، ولاتناكحوهم » . وهو باطلٌ ، وأحمد بن عمران قال البخارىُّ : « منكر الحديث » وتركه أبو حاتم وأبو زرعة . وفيه مجاهيل ، وقد اختلف فى إسناده كثيرًا ، وقد روى العقيلىُّ كل ذلك . وأخرجه الخطيب فى « التاريخ » (٢ / ٩٩ و ١٣ / ٤٤٣) من وجهين آخرين عن أنس مرفوعًا وزاد فى أحد اللفظين : « ... ألا لاتصلوا معهم ، ألا ولا تصلوا عليهم ، عليهم حلت اللَّعنة » . وكلا الوجهين لايصحُّ . وله لفظ آخر من حديث جابر ، وهو الآتى .

٧٢ ـــ « إِنَّ اللهَ اخْتَارَ أَصْحَابِى عَلَى العَالِمِينَ ، سِوَى النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ . وَاخْتَارَ لى مِنْ أَصْحَابِى أَرْبَعَةً ـــ يَعْنى أَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيًّا ، رَحِمَهُمُ اللهُ ـــ فَجَعَلَهُمْ أَصْحَابِى ، وَقَالَ فِى أَصْحَابِى : كُلُّهُمْ خَيْرٌ ، وَاخْتَارَ أُمَّتِى عَلَى الأُمَمِ ، وَاخْتَارَ أُمَّتِى أَرْبَعَ قُرُونٍ ، القَرْنَ الأَوَّلَ ، والثَّانى ، والثَّالِثَ ، وَالرَّابِعَ » .

٧٣ ـــ « مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً ، فَلَمْ يَحُجّ إِلَى بَيْتِ اللهِ ـــ عَزَّ وَجَلَّ ـــ فَلا يَضُرُّهُ يَهُودِيًّا مَاتَ أَوْنَصْرَانِيًّا » .

---

٧٢ ـــ بَاطِلٌ .

أخرجه البزَّار (ج ٣ / رقم ٢٧٦٣) ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (٢ / ٤١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٣ / ١٦٢) ، وفى « الموضح » (٢ / ٢٨٠) من طريق عبد الله بن صالح ، ثنا نافع بن يزيد ، حدثنى أبو عقيل زهرة بن معبد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر مرفوعًا فذكره . قال البزار : « لانعلمه يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ، ولم يشارك عبد الله بن صالح فى روايته هذه عن نافع ابن يزيد أحدٌ نعلمُهُ » .

قُلْتُ : قد توبع عبد الله بن صالح عليه . أخرجه الخطيب فى « الموضح » (٢ / ٢٨٠) من طريق أبى العباس الأثرم ، محمد بن أحمد ، حدثنا على بن داود القنطرى ، حدثنا سعيد بن أبى مريم وعبد الله بن صالح ، عن نافع فذكره . ولكن يبدو أن هذه المتابعة لاتثبت ؛ فقد قال أحمد بن محمد التُسترى : «سألتُ أبا زرعة عن حديث زهرة بن معبد فى الفضائل ، فقال : باطل ، وضعه خالد المصرى ، ودلسه فى كتاب أبى صالح .فقلت : فمن رواه عن سعيد بن أبى مريم ؟ قال : هذا كذابٌ ، قد كان محمد ابن الحارث العسكرى حدثنى به عن أبى صالح وسعيد » .فعلق الذهبيُّ بقوله : « قُلْتُ : قد رواه ثقة عن الشيخين ، فلعله مما أدخل على نافع ، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ » ا.هـ . قُلْتُ : فيظهر مما سبق أن متابعة سعيد بن أبى مريم لاتصحُّ ، إنما هى مفتعلة ثم ألصقت بالثقات ، وبقى عبد الله ابن صالح وقد تفرد بالحديث ، وكما يظهر أنه أدخل عليه بسبب غفلته فحدث به . قال الذهبيُّ : « فقامت عليه القيامة » .قال أبو زرعة : « بُلى أبو صالح بخالد بن نجيح فى حديث زهرة بن معبد ، عن سعيد وليس له أصل » . وقال النسائىُّ : « حديثٌ موضوعٌ » . أما الحافظ ابن حجر فقال فى « الإصابة » (١ / ١٣) : « رجاله موثقون » . وقال الهيثميُّ (١٠ / ١٦) : « رجاله ثقات ، وفى بعضهم خلاف » . فهذا لايعارض ماتقدم . والله أعلم .

٧٣ ـــ ضَعِيْفٌ جِدًّا . =

....

= روى عن على بن أبى طالب ، وأبى هريرة ، وأبى أمامة ، وعمر بن الخطاب موقوفًا عليه .

● **أولًا : حديث على بن أبى طالب ، رضى الله عنه .**

أخرجه الترمذىُّ (٨١٢) والبزار — كما فى « نصب الراية » (٤ / ٤١١) — وابن أبى حاتم ، وابن مردويه ، فى « تفسيرهما » — كما فى « ابن كثير » (١ / ٣٣٢) — وابن جرير (رقم ٧٤٨٧ ، ٧٤٨٩) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٤ / ٤٣٨) والسهمى فى « تاريخ جرجان » (١ / ١١ / ٤٣٤) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٥٨٠) ، وكذا ابن الجوزىّ فى « الموضوعات » (٢ / ٢٠٩) من طرق عن هلال بن عبد الله ، عن أبى إسحق الهمدانى ، عن الحارث الأعور ، عن على مرفوعًا ... فذكره . قال الترمذىُّ : « هذا حديث غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه . وفى اسناده مقالٌ . وهلال بن عبد الله مجهول ، والحارث يضعف فى الحديث » . وقال البزار : « هذا حديثٌ لانعلم له إسنادًا عن على إلا هذا الإسناد ، وهلال هذا بصرىٌّ حدث عنه غير واحدٍ من البصريين : عفان بن مسلم ، ومسلم بن إبراهيم ، وغيرهما ، ولانعلمه يروى عن علىّ إلا من هذا الوجه » ا.هـ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا . أما هلال بن عبد الله الباهلىّ ، فمع تجهيل الترمذىّ له ، فقد قال البخارىُّ : « منكر الحديث » . وقال الحاكم أبو أحمد : « ليس بالقوى عندهم » . وقال إبراهيم الحربى : « لايُعرف » . وقال العقيلىُّ : « لايتابعُ على حديثه » ، ولذلك قال الحافظ فيه : « متروكٌ » [قُلْتُ : وتوجيهُ قول الحافظ أن المجهول إذا تفرد برواية خبرٍ منكرٍ فهو تالف ، فإن انضم إلى ذلك قول مثل البخارىّ فيه : « منكر الحديث » فحاله أردأ ، ولاتنفعه الجهالة حينئذٍ . والله أعلم] . وأما الحارث ، فقال ابن الجوزىّ : « كذبه الشعبى » . والحارث ليس بكذاب ، وإن كان ضعيفًا واهيًا . ولذلك قال ابنُ عدى : « الحديث غير محفوظٍ » . وقال العقيلىُّ : « وهذا يروى عن علىّ موقوفًا ، ولم يرو مرفوعًا من طريق أصلح من هذه » . فالحاصل أن السند ضعيفٌ جدًّا ، وله ثلاث علل .العلتان السابقتان ، والثالثة : هى اختلاط أبى إسحق السبيعى ، وتدليسه . والله أعلم ، وإنما سمع من الحارث أربعة أحاديث ، وليس هذا منها ، فلعله دلس من هو شرٌّ من الحارث .!!

● **ثانيا : حديث أبى أمامة ، رضى الله عنه .**

أخرجه الدارمىُّ (١ / ٣٦٠) واللَّفظُ لَهُ ، وسعيد بن منصور فى « سننه » ، وأبو يعلى فى « مسنده » — كما فى « التلخيص » (٢ / ٢٢٢) — ، والبيهقىُّ (٤ / ٣٣٤) وأبو نعيم فى « الحلية » (٩ / ٢٥١) ، وابنُ الجوزىّ (٢ / ٢١٠) من طريق شريك بن عبد الله النخعى ، عن ليث ، عن عبد الرحمٰن ابن سابط ، عن أبى أمامة مرفوعًا : « من لم يمنعه عن الحج حاجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، فمات و لم يحُج ، فليمت إن شاء يهوديًّا ، وإن شاء نصرانيًّا » . قال البيهقىُّ : « إسنادُهُ غير قوىّ » .

قُلْتُ : أما شريك النخعى ، فهو سيىء الحفظ كما هو معروف ، وقد خولف فى إسناده كما يأتى — إن شاء الله — وليث ، هو ابن أبى سليم اختلط فى آخر عمره ، ولم يتميز حديثه القديم من الذى =

. . . .

= بعد الاختلاط . أما شريك ، فقد خالفه سفيان الثورى[وتابعه إسماعيل بن علية ، عن ليث مرسلًا . أخرجه أحمد فى « كتاب الايمان » (ق ١٤٠ / ١)] فرواه عن ليث ، عن عبد الرحمن بن سابط قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره مرسلًا . أخرجه أحمد فى « كتاب الإيمان » (ق ١٤٠ / ١) حدثنا وكيع ، عن سفيان به . وسفيان أثبت من شريك بلاشك ، لكن الشأن فى ليث بن أبى سليم . وقد خولف وكيع . خالفه نصر بن مزاحم ، عن سفيان ، عن ليث ، عن ابن سابط ، عن أبى أمامة مرفوعًا . أخرجه ابن عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٥٠٢) . وهذه المخالفة ساقطة ، فنصر بن مزاحم تالفٌ . تركه أبو حاتم ووهاه ، بل كذبه أبو خيثمة . فأنَّى يناطح وكيعًا ، الثقة الجبل ؟!! فالصواب أن الحديث من جهة سفيان مرسلٌ ، لاسيما وقد توبع وكيع عليه . قال فى « نصب الراية » (٤ / ٤١١) : « قال ابن أبى شيبة فى « مصنفه » : حدثنا أبو الأحوص ، عن سلام بن سليم ، عن ليث ، عن عبد الرحمٰن بن سابط ، أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال ... فذكره » . قُلْتُ : كذا وقع فى « نصب الراية » : « ... أبو الأحوص ، عن سلام بن سليم ... » . وهو خطأ لاإشكال فيه . وأبو الأحوص هو سلام بن سليم ، شيخُ أبى بكر بن أبى شيبة فيه . فالصواب أن زيادة : « عن » مقحمة لامعنى لها . وأخرجه ابنُ أبى عمر العدنى فى « كتاب الإيمان » (٣٧) قال : حدثنا هشام ، عن ابن جريج ، قال : وحُدِّثْتُ عن عبد الرحمٰن بن سابط أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ... فذكره . وفى آخره : « أو ميتة جاهلية » . لكن إسنادها ضعيفٌ ، وهشام هو ابن سليمان . قال فيه الحافظ : « مقبولٌ » والانقطاع بين ابن جريج وابن سابط ، فالحاصل أن رواية سفيان وأبى الأحوص وابن عُلية عن ليث بالإرسال ، أثبت من رواية شريك عنه موصولا . لاسيما وقد اختلف على شريك فيه . فرواه عنه على الوجه الأول يزيُد ابن هارون، عند الدارمىّ ، وأبى نعيم ، وشاذان ، الأسود بنُ عامر عند البيهقىّ وبشر بن الوليد الكندى ، عند أبى يعلى . والمغيرة بن عبد الرحمٰن [وبه أعلَّ ابن الجوزى طريق حديث أبى أمامة السابق مع علل أخرى . والصواب عدم الإعلال به للمتابعات] ، وخالفهم عمار بن مطر ، فرواه عن شريك ، عن منصور ، عن سالم ابن أبى الجعد ، عن أبى أمامة مرفوعًا . فذكره . أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » — كما فى « اللآلئ » (٢/١١٨) — وعنه ابن عدى فى « الكامل » (٥ / ١٧٢٨) ، وابن الجوزى فى « الموضوعات » (٢ / ٢٠٩) . قال ابن عدى : « هذا الحديث عن أبى هلال وشريك غير محفوظ » . وقال ابن الجوزىّ : « عمار بن مطر قال العقيلىُّ : يحدث عن الثقات بالمناكير . وقال ابنُ عدى : متروك الحديث » . قُلْتُ : فمثل مخالفته ليزيد بن هارون ومن معه ، لاتساوى شيئًا . وبالجملة ، فالصواب فى حديث أبى أمامة هو الإرسال كما رجحه البيهقىُّ وابنُ عبد الهادى فى « التنقيح » — كما فى « نصب الراية » (٤ / ٤١٢) — . ولذلك قال ابن دقيق العيد فى « الإمام » : « وحديث أبى أمامة على مافيه أصلحها » . وسبقه إلى ذلك شيخُهُ المنذرى رحمه الله ، فقال — كما فى « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) — : « وطريق أبى أمامة على مافيها أصلح من هذه » يعنى من حديث على بن أبى طالب السابق .

● **ثالثًا : حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٤ / ١٦٢٠) ، ومن طريقه ابنُ الجوزى فى « الموضوعات » (٢ / ٢٠٩) من طريق عبد الرحمٰن القطامى ، حدثنا أبو المهزم ، عن أبى هريرة مرفوعًا : « من مات و لم يحُج حجة الإسلام فى غير وجع حابس ، أو حجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، فليمت أى الميتين إما يهوديًّا أو نصرانيًّا . » . قال =

....

= ابن الجوزى : « أبو المهزم واسمه يزيد بن سفيان . قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال النسائى : متروك الحديث . وفيه عبد الرحمٰن القطامى ، قال عمرو بن على الفلاس : كان كذابًا ، وقال ابنُ حبان : يجب تنكُّبُ رواياته » ا.هـ . وقال الحافظ فى « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) : « عبد الرحمٰن القيطامى ، عن أبى المهزم ، وهما متروكان » .

● **رابعًا : حديث عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، الموقوف .**

وله عنه طرق :

الأول : الحسن البصرى ، عنه . أخرجه سعيد بن منصور فى « سننه » — كما فى « نصب الراية » (٤ / ٤١١) — قال : ثنا هشيم ، ثنا منصور ، عن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب : لقد هممتُ أن أبعث رجالًا إلى هذه الأمصار ، فينظروا كل من كانت له جدَّة ولم يحج ، فيضربوا عليهم الجزية . ماهم بمسلمين ، ماهم بمسلمين » . قُلْتُ : وسندُهُ ضعيف . ولم يختلف أحدٌ أن الحسن البصرى لم يدرك عمر بن الخطاب .

الثانى : عبد الرحمٰن بن غُنْم ، عنه . أخرجه ابنُ أبى عمر العدنى فى « الإيمان » (٣٨) ، والبيهقىُّ (٤ / ٣٣٤) من طريقين عن ابن جريج أخبرنى عبد الله بن نعيم ، أن الضحاك بن عبد الرحمٰن الأشعرىّ ، أخبره أن عبد الرحمٰن بن غنم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : « ليمت يهوديًّا أو نصرانيًّا — يقولها ثلاث مرات — رجلٌ مات ولم يحج ، وجد لذلك سعة ، وخليت سبيله ... » . وسندُهُ صحيح . وأخرجه الإسماعيلىُّ كما فى « ابن كثير » (١ / ٣٣٢) — ، وكذا أبو نعيم فى « الحلية » (٩ / ٢٥٢) من طريق الأوزاعىّ ، حدثنى إسماعيل بن عبيد الله بن أبى المهاجر ، حدثنى عبد الرحمٰن ابن غُنْم ، أنه سمع عمر بن الخطاب ، فذكره . قال الحافظ ابن كثير : « هذا إسنادٌ صحيحٌ » . وكذا صححه الحافظ فى « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) .

الثالث : حسن بن محمد بن الحنفية ، عنه .أخرجه ابن أبى عمر العدنى فى « كتاب الإيمان » (٣٩) حدثنا هشام ، عن ابن جريج ، قال : أخبرنى عمرو بن دينار ، أن حسن بن محمد أخبره أن عمر بن الخطاب رأى ناسًا بعرفة فى الحج ، عليهم قمصٌ وعمائم ، فضرب عليهم الجزية . وسندُهُ ضعيف للانقطاع بين حسن بن محمد وعمر .

الرابع : عبد الله بن المسيب ، عنه . أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » (٣ / ١ / ٢٠٢) إشارةً ، وابن أبى عمر فى « الإيمان » (٤٠) من طريق ابن جريج ، قال : أخبرنى سليمان ، مولى لنا ، عن عبد الله بن المسيب ، قال سمعت عمر بن الخطاب يقول : « من لم يكن حجّ ، فليحج العام ، فإن لم يستطع ، فعامٌ قابل ، فإن لم يستطع ، فعامٌ قابل ، فإن لم يفعل ، كتبنا فى يده : يهوديًّا أو نصرانيًّا » . قُلْتُ : وسندُهُ حسنٌ فى الشواهد . وسليمان هو ابن بابيه ، قال الحافظ : « مقبولٌ » . يعنى حيث توبع . وقد توبع كما ترى . فالحاصل أن هذا الحديث واهٍ ، والصواب أنه موقوف على عمر رضى الله عنه . والله أعلم .

٧٤ ــ « مَنْ قَالَ فِي السُّوقِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ المُلْكُ ، وَلَهُ الحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، بِيَدِهِ الخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ . كَتَبَ اللهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفَ حَسَنَةٍ ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفَ سَيِّئَةٍ ، وَبَنَى لَهُ بَيْتاً فِي الجَنَّةِ » .

= ٧٤ ــ مُنْكَرٌ .

أخرجه الترمذىُّ (٣٤٢٩) ، وابن ماجه (٢٢٣٥) ، وأحمد (١ / ٤٧) ، والطيالسىُّ (ص ــ ٤) ، وابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (١٨١) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٥ / ١٧٨٥) من طريق عمرو ابن دينار ، قهرمان آلِ الزبير ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عَن عمر بن الخطاب مرفوعًا ... فذكره . ورواه عن عمرو بن دينار جماعة منهم : « حماد بن زيد ، ومعتمر بن سليمان ، وغيرهما » . وتابعهما هشام بن حسان ، ولكن اختلف عليه فيه : فرواه فضيل بن عياض ، عنه ، كرواية حماد بن زيد . أخرجه ابنُ عدى (٥ / ١٧٨٦) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢ / ١٨٠) . والراوى عن فضيل عند ابن عدى هو يحيى بن طلحة اليربوعى ، وقد كذّبه ابن الجنيد ، وقال النسائىُّ : « ليس بشىء » . ووثقه ابن حبان وقال : « يُغرب » . فأما تكذيب ابن الجنيد ، فقد خطأه الصغانى ، ولم يعتمده الحافظ فى « التقريب » ، فقال فيه : « لين الحديث » . ولست أدرى هل توبع عند أبى نُعيم أم لا ، فإن كتابه ليس معى الآن ، وكنت قد خرّجت الحديث منه قديمًا فى أوراق ، فبدأت نقل السند من عند « فضيل ابن عياض » . وعلى كل حالٍ ، فلا نعصب الجناية برقبة يحيى بن طلحة ، لوجود من هو أضعف منه . وقد خولف الفضيل بن عياض ، فيه عن هشام ، خالفه حفص بن غياث ، فرواه عن هشام عن عبد الله ابن دينار ، عن ابن عمر مرفوعًا . أخرجه الحاكم (١ / ٥٣٩) من طريق مسروق بن المرزبان ، ثنا حفص به والمخالفة من وجهين : الأول : أنه جعل شيخ هشام فيه هو : « عبد الله بن دينار » .الثانى : أنه أسقط ذكر « عمر » فصار الحديث من مسند « ابن عمر » . أما الحاكم فقال : « صحيحٌ على شرط الشيخين » !! قُلْتُ : وهو وهمٌ فاحش . ومسروق بن المرزبان لم يخرج له أحد الشيخين أصلًا ، بل ابن ماجه وحده من الستة ، وقد تعقبه الذهبىُّ بقوله : « مسروق بن المرزبان ليس بحجة » ا.هـ . قُلْتُ : ومسروق وثقه ابن حبان ، وقال صالح بن محمد : « صدوق » . وقال أبو حاتم : « ليس بالقوى ، يكتب حديثُهُ » . ويبدو أنه وهم فى قوله : « عبد الله بن دينار » . على أنه توبع ، ولكن ممن هو أضعف منه كما يأتى . وقد تابع هشام بن حسان على الوجه الثانى الذى فيه عبد الله بن دينار . تابعه عمران ابن مسلم واختلف عنه فيه . فرواه يحيى بن سليم الطائفى ، عنه ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر مرفوعًا . أخرجه الحاكم (١ / ٥٣٩) والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٣ / ٣٠٤ ــ ٣٠٥) ، وكذا ابن عدى (٥ / ١٧٤٥) . ويحيى بن سليم الطائفى ، كان كثير الوهم فى الأسانيد ، وقد خالفه بكير ابن شهاب الدامغانى ، فرواه عن عمران بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم ، عن أبيه ، عن =

٧٥ ــ « المَوْتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » .

= فذكره . فسقط ذكر « عمر » . وعمر بن المغيرة ، قال البخاريّ : « منكر الحديث ، مجهولٌ » . ولكن تابعه أبو بشر إسماعيل بن حكيم الخزاعى ، قال : ثنا عمرو بن دينار به . أخرجه الدولابى فى « الكنى » (١ / ١٢٩) حدثنا يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو بشر إسماعيل ... الخ . وإسماعيل بن حكيم الخزاعى ، هو صاحب الزيادى . ترجمه ابن أبى حاتم (١ / ١ / ١٦٥) ولم يحك فيه جرحًا ولاتعديلًا . وعندى أن هذا الاضطراب هو من عمرو بن دينار . وأخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣١٧٥) ، وعنه أبو نعيم فى « الحلية » (٨ / ٢٨٠) من طريق سلم بن ميمون الخواص ، عن على ابن عطاء ، عن عبيد الله العمرى ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره . قال أبو نعيم : « غريب من حديث سالم » . قُلْتُ : أما سلم بن ميمون ، فإنه كان مع عبادته ، ردىء الحفظ قال أبو حاتم : « لايكتب حديثه » . وعلى بن عطاء لم أقف عليه الآن . وعبيد الله العمرى ثقة ، ولكن وقع فى « الحلية » : « عبد الله العمرى » المُكبَّر فإن يكن هو ، فهو ضعيف ، وأخرجه البخاريّ فى « الكنى » (ص ــ ٥٠) من طريق الدراورديّ ، عن أبى عبد الله الفراء ، عن سالم ، عن أبيه ، عن جده ... فذكره مرفوعًا بنحوه . وأبو عبد الله الفراء لم أعرفه . ثم راجعت « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤٠١) فوجدتُ فيه : « أبو عبد الله القزاز .... قال أبى : مجهولٌ » .

وله طرق أخرى منها : ما أخرجه عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (٢١٤) من طريق أبى خالد الأحمر ، عن مهاجر ، سمعت ابن عمر فذكره مرفوعًا . قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ .أبو خالد الأحمر واسمه سليمان بن حيان ، كان فى حفظه شيء ، وصفه ابن عدى بأنه ممن ساء حفظه ، ومهاجر هو ابن عمرو الشاميّ وثقه ابن حبان . وتوثيقه لينٌ لهذه الطبقة . وأظن أن سليمان بن حيان لم يدرك مهاجرًا الشاميَّ . والله أعلم .

ثم أوقفنى أخ كريم على الحديث فى كتاب « الدعاء » للطبراني فإذا فيه : « المهاجر بن حبيب » ، وليس « ابن عمرو » كما ذكرتُ ، ثم تبين أن هذا خطأ أيضا ، وصوابه المهاصر بن حبيب كما فى « علل الدارقطنى » (ج ١/ ق ٣٣/ ٢) ، والمهاصر وثقة ابنُ حبان ، وقال أبو حاتم : « لا بأس به » .

ومنها : ما أخرجه الخطيب فى « التلخيص » (١٦٩ / ١) من طريق عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعًا به . قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا . وعبد الرحمٰن متروك الحديث .ولكن تابعه خارجة بن مصعب ، عن زيد بن أسلم . أخرجه الخطيب فى « التلخيص » أيضًا (٣٢١ / ١) من طريق علىّ بن يزيد الصدائى ، عن خارجة . وعلى بن يزيد الصدائى ، قال أحمد : « ماكان به بأس » . وقال أبو حاتم : « ليس بقوىّ ، منكر الحديث عن الثقات » . أما خارجة بن مصعب فضعيفٌ .

وبالجملة ، فالحديث منكرٌ كما قال أبو حاتم ، وأسانيده مضطربة جدًّا كما حققت . والله أعلم . وقد قال الحافظ فى « الفتح » (١١ / ٢٠٦) : « فى سنده لينٌ » !!

٧٥ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه العقيليّ (ق ٢٢٠ / ٢) ، ومن طريقه القضاعى فى « مسند الشهاب » (١٧٣) ، وابنُ الجوزيّ =

= فى « الموضوعات » (٣ / ٣١٩) من طريق داود بن المحبر ، قال : حدثنا نصر بن جميل ، قال : حدثنا حفص بن عبد الرحمٰن ، قال : أتينا عاصمًا الأحول نعزيه حين قتل ابنُهُ ، وقلنا : إنا نرجو له الشهادة ، فقال : وما أوسعُ من ذلك! ، سمعتُ أنس بن مالك يقول ... فذكره مرفوعًا . قال العقيليُّ . « نصر بن جميل ، وحفص بن عبد الرحمٰن مجهولان بالنقل ، وحديثهما غير محفوظٍ » .

قُلْتُ : وداود بن المحبر تالف ألبتة ، فإنه كذّاب . وله طريق آخر عن عاصم . فأخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٣ / ١٢١) ، وعنه الخطيب فى « التاريخ » (١ / ٣٤٧) ، وابنُ الجوزى (٣ / ٢١٨) من طريق أبى بكر محمد بن أحمد بن محمد المفيد ، أنبأنا أحمد بن عبد الرحمٰن السقطى ، أنبأنا يزيد ابن هارون ، نا عاصم ، عن أنس . قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ ؛ أما أبو بكر المفيد ، فقال ابن الجوزى : « ضعيفٌ جداً قال الخطيب فى « التاريخ » (١ / ٣٤٨) : « وكان شيخنا أبو بكر البرقانى قد أخرج فى « مسنده الصحيح » عن المفيد حديثا واحدًا ، وكان كلما قرئ عليه اعتذر من روايته عنه ، وذكر أن هذا الحديث لم يقع إليه إلا من جهته فأخرجه عنه ، وسألته عنه فقال : ليس بحجة .وقال لنا البرقانى أيضًا : رحلتُ إلى المفيد فكتبتُ عنه الموطأ ، فلما رجعت إلى بغداد قال لى أبو بكر بن أبى سعد : أخلف الله عليك نفقتك ، فدفعتُهُ إلى بعض الناس ، وأخذتُ بدله بياضًا !! قال الخطيب : روى المفيد الموطأ عن الحسن بن عبد الله العبدى ، عن القعنبى ، فأشار ابنُ أبى سعد إلى أن نفقة البرقانى ضاعت فى رحلته ، وذلك أن العبدى مجهولٌ لايُعرف » ا.هـ . وقال الذهبيُّ : « هو متهمٌ » . أما أحمد بن عبد الرحمٰن السقطى ، فقال الذهبيُّ : « شيخٌ لايُعرف إلا من جهة المفيد ، يروى عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس ... فذكر خبرًا موضوعًا » ا.هـ . وهو يعنى حديث الباب . وقال الخطيب (١ / ٣٤٧) : « لاأعلم أحدًا من البغداديين ، ولاغيرهم عرف أحمد بن عبد الرحمٰن السقطى هذا ، ولاروى عنه سوى المفيد ... قال : وهذا الحديث إنما يحفظ من رواية مفرج بن شجاع الموصلى عن يزيد ... ثم رواه وحكى عن الأزدى قوله : مفرج بن شجاع الموصلى واهى الحديث . ثم قال : إنما عنى الأزدئ هذا الحديث خاصة ، ومفرج فى عداد المجهولين والحديث عن يزيد شاذ مع أنه قد روى عن نصر بن على الجهضمى أيضًا ، عن يزيد وليس بثابت عنه [أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج ١/ ق ٢/٤٨) قال : حدثنا محمد بن صالح بن شعيب إملاءً ، قال : حدثنى نصر بن على ، عن يزيد بن هارون ، عن عاصم الأحوال ، عن أنسٍ به . قُلْتُ : وشيخ الإسماعيلى بصرىٌّ لم أقف على ترجمته ، فلعلَّ الخلل من جهة كما يفهم من قول الخطيب . والله أعلم] . ورواه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمىّ ، عن الحسن بن صالح ، عن عاصم الأحول . وإسماعيل كان كذابًا . ورواه أصرم ابن غياث النيسابورىّ عن عاصم ، وأصرم لاتقوم به حجةٌ » ا.هـ .

قُلْتُ : جزى الله الخطيب خيرًا ، فقد أوجز لنا الطرق التى لم نقف عليها ، ثم شفعها بالحكم عليها . وواضحٌ أن الحديث ليس له طريق ضعفه يسير ، فضلا عن الصحة والحُسن . ومع ذلك فإن السيوطى رحمه الله ناطح فى هذا ، فقال فى « اللآلئ » (٢ / ٤١٥) : « أنكر على المصنف توهينه لهذا الحديث .فقد صححه الإمام أبو بكر بن العربى ، وجمع الحافظ أبو بكر العراق طرقه فى جزءٍ ، وقال إنه يبلغ رتبة الحسن » ا.هـ . قُلْتُ : وصرّح الحافظ العراق فى « المغنى » (٤ / ٤٥٠) أنه جمع طرق الحديث=

٧٦ ــ « مَاأَنْعَمَ اللهُ ــ عَزَّ وَجَلَّ ــ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً فى أَهْلٍ وَمَالٍ وَوَلَدٍ ، فَيَقُولُ : مَاشَاءَ اللهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ، فَيَرى فِيهِ آفَةً دُونَ المَوْتِ » .

٧٧ ــ « يَاعَائِشَةُ ! أَحْسِنِى جِوارَ نِعَمِ اللهِ ، فَإِنَّهَا قَلَّ مَانَفَرَتْ عَنْ أَهْلِ بَيْتٍ ، فَكَادَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ » .

= فى جزء وقال : « قال ابن العربى فى « سراج المريدين » : إنه حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وضعّفه ابن الجوزىّ » ا.هـ . وهذا القول لابرهان عليه ، وأحسن طرق الحديث ماأخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج ١ / ق ٤٨ / ٢) قال : حدثنا محمد بن صالح بن شعيب ، حدثنا نصر [الأصل : يحيى!!] ابن على ، عن يزيد بن هارون ، عن عاصم الأحول ، عن أنس . قال الحافظ فى « اللسان » (٥ / ٢٠١) : « رواته أثبات إلا هذا ــ يعنى شيخ الإسماعيلى ــ فما علمت حاله ، وقال الخطيب : ليس بمحفوظٍ عن نصر بن على » ا.هـ . ثم قال : « والحديث أورده ابنُ الجوزى فى « الموضوعات » وقال : هذا حديث لايصحُّ . قلت : سبقه إلى ذلك ابن طاهر فبالغ فى إنكاره ... ثم قال : وقد جمع شيخُنا الحافظ أبو الفضل بن العراق طرقه فى جزء ... والذى يصحُّ فى ذلك حديث حفصة بنت سيرين عن أنس رضى الله عنه بلفظ : « الطاعون كفارةٌ لكل مسلم . أخرجه البخارىّ » ا.هـ .

قُلْتُ : وعزو الحديث إلى البخارى بهذا اللَّفظ وهمٌ بلا شك فإنى لم أجده لا فى البخارى ولا فى غيره من الكتب التى عندى وإنما اللَّفظ الذى فى « الصحيحين » : « الطاعون شهادة لكل مسلم » . أخرجه البخارىّ (١٠ / ١٨٠ ــ فتح) ، ومسلم (١٩١٦) وأحمد (٣ / ١٥٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٥٨) ، والطيالسى (١٧٨٥) ، والبغوىّ فى « شرح السُّنه » (٥ / ٢٥٢) من طريق عاصم الأحول ، عن حفصة بنت سيرين ، عن أنس رضى الله عنه به .

٧٦ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « الشكر » (رقم ١) ، وابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (٣٥٩) ، والطبرانىّ فى « الصغير » (١ / ٢١٢) ، والبيهقىُّ فى « الأسماء » (١٦١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٣ / ١٩٨ ــ ١٩٩) ، وابنُ أبى يعلى فى « طبقات الحنابلة » (١ / ١٩٣) من طريق عمر بن يونس ، ثنا عيسى ابن عون الحنفى ، عن عبد الملك بن زرارة الأنصارىّ ، عن أنس بن مالك مرفوعًا به . وزاد الطبرانىّ : « وقرأ ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ماشاءَ اللهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ﴾ . قال الطبرانىّ : « لايروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمر بن يونس » .

قُلْتُ : وكلهم ثقات ، ولكن عبد الملك بن زرارة ترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٣٥٠) ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلًا فهو مجهولُ الحال . وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١٠ / ١٤٠) : « وعبد الملك بن زرارة ضعيفٌ » . وفى « الميزان » : « قال الأزدى : لايصحُّ حديثُهُ » .

٧٧ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا . =

٧٨ ــ « مَنِ ابْتُلِى فَصَبَرَ ، وَأُعْطِىَ فَشَكَرَ ، وَظُلِمَ فَغَفَرَ ، وَظَلَمَ فَاسْتَغْفَرَ . » ثُمَّ سَكَتَ .! قَالُوا : مَالَهُ يَارَسُولَ اللهِ ؟! قَالَ : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [٦ / ٨٢] .

= أخرجه ابنُ ماجه (٣٣٥٣) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الشكر » (رقم ٢) من طريق الوليد بن محمد الموقرىّ ، عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة قالت : دخل علىّ النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم فرأى كسرة ملقاةً فمسحها ، وقال ... فذكره . قال البوصيرى فى « الزوائد » : « فى إسناده الوليد بن محمد . وهو ضعيف » .

قُلْتُ : تساهل البوصيرى رحمه الله فى شأن الوليد . وقد كذبه ابن معين ومحمد بن عوف . وتركه النسائىُّ وغيرُهُ . وقال ابن حبان : « روى عن الزهرىّ أشياء موضوعة لم يروها الزهرىُّ قط » . فالسندُ ضعيفٌ جدًّا . ولكنه توبع ، تابعه خالد بن إسماعيل المخزومى ، عن هشام بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعا به . أخرجه ابنُ عدى (٣ / ٩١٢) ، والخطيب فى « التاريخ » (١١ / ٢٢٩) قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ . وخالد بن إسماعيل كان يضع الحديث على ثقات المسلمين . قال ابن عدى : « وهذا الحديث يروى أيضًا عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة رواه عن الزهرىّ الوليد بن محمد الموقرى ، وهو شرٌ من خالد بن إسماعيل » ا.هـ . وتابعة أيضًا القاسم بن غصن ، عن هشام بن عروة به . أخرجه الخرائطى فى « فضيلة الشكر » (٦٨) . وسنده ضعيفٌ . والقاسم ضعّفه أبو حاتم . وقال أحمد : « حدث بأحاديث مناكير » . وقال ابنُ حبان : « يروى المناكير عن المشاهير » .

وله طريق آخر عن عائشة . أخرجه ابن حبان فى « المجروحين » (٣ / ١٥٤) ومن طريقه ابن الجوزى فى « الموضوعات » (٢ / ٢٩١) من طريق أبى أشرس الكوفى ، عن شريك ، عن جعفر بن محمد عن أبيه ، عن آبائه قالوا مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كسرةٍ ملقاةٍ ، فقال : « ياشقيراء! ياحميراء! أحسنى جوار نعمة الله . فبالخبز أنزل الله المطر من السماء ، وبالخبز أنبت النبات من الأرض ، وبالخبز صمنا وصلينا ، وبالخبز حججنا بيت ربنا ، وبالخبز جاهدنا عدونا ، ولولا الخبز ماعُبد الله فى الأرض » . قُلْتُ : وهذا حديثٌ باطلٌ ، ومتنه فى غاية النكارة . قال ابنُ حبان : « أبو أشرس الكوفى شيخ يروى عن شريك الأشياء الموضوعة التى ماحدث بها شريك قط ، لايحل ذكره فى الكتب إلا على سبيل الإنباء عنه » ا.هـ . وذكره ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (٢ / ٣٢١ / ٢٤٨٠) عن ابن مسعود موقوفًا . وحكى عن أبيه أنه قال : « هذا حديثٌ موضوعٌ » .

٧٨ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابنُ أبى الدنيا فى « الشكر » (١٦٥) والخرائطى فى « فضيلة الشكر » (٣٧) ، والطبرانىُّ فى =

٧٩ ــ « مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ : اللَّهُمَّ مَاأَصْبَحَتْ بِي مِنْ نِعْمَةٍ ، أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ ، فَمِنْكَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، فَلَكَ الحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ ، إِلَّا أَدَّىٰ شُكْرَ ذَلِكَ اليَوْمِ » .

= « الكبير » (ج ٧ / رقم ٦٦١٤) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٢٥ ــ ٢٢٦) ، والشجرى فى « الأمالى » (٢ / ١٨٨) من طريق محمد بن المعلى الكوفى ، عن زياد بن خيثمة ، عن أبى داود ، عن عبد الله بن سخبرة ، عن سخبرة ، مرفوعًا فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيف جدًّا ، وله علتان : الأولى : أبو داود ، وهو الأعمى واسمه نفيع بن الحارث تركه النسائىُ والدولابى والدارقطنى . وقال أبو حاتم والساجى : « منكر الحديث » .وزاد الساجى : « يكذب » . ولذا قال ابن عبد البر : « أجمعوا على ضعفه ، وكذبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه » . الثانية : أن عبد الله بن سخبرة مجهولٌ كما فى « التقريب » والله أعلم .

٧٩ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٥٠٧٣) ، والنسائىُ فى « اليوم والليلة » (رقم ٧) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الشكر » (رقم ١٦٤) ، والفريابى فى « الذكر » ــ كما فى « الفتوحات الربانية » (٣ / ١٠٧) ــ ، وابنُ الأثير فى « أسد الغابة » (٣ / ٢٤١) ، والبغوىُ فى « شرح السُّنة » (٥ / ١١٥ ــ ١١٦) من طرق عن سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبى عبد الرحمٰن ، عن عبد الله بن عنبسة ، عن عبد الله بن غنام . وقد رواه عن سليمان بن بلال جماعة منهم : « يحيى بن حسان ، وابن أبى أويس ، والقعنبى ، ويحيى ابن صالح الوحاظى» . وخالفهم ابنُ وهب ، فرواه عن سليمان بن بلال بسنده سواء ولكنه قال فيه : « ابن عباس » . فجعله من مسند « ابن عباس » . أخرجه النسائىُ فى « اليوم والليلة » ــ كما فى « أطراف المزىّ » (٦ / ٤٠٤) ــ ، وعنه ابن السُّنى (٤١) ، وابنُ حبان (ج ٢ / رقم ٨٥٨) ، من طرق عن ابن وهب . ولم يتفرد به ابن وهب ، فتابعه سعيد بن أبى مريم ، فرواه عن سليمان بن بلال به فذكر « عن ابن عباس » . أخرجه الطبرانىُ فى « الدعاء » من طريق يحيى بن نافع المصرى ، عن سعيد به ، وقال : « هكذا رواه ابنُ أبى مريم ، وخالفه ابنُ وهب وغيره . ثم رواه عن أحمد بن محمد بن نافع الطحان المصرى ، عن أحمد بن صالح ، عن ابن وهب ، عن سليمان بن بلال وقال : « عن ابن غنام » .

قُلْتُ : فيظهر من هذا أنه قد اختلف عن ابن وهب فيه وقد روى أبو داود هذا الحديث عن أحمد ابن صالح عن غير ابن وهب فقال :« عن ابن غنام » . قال الحافظ فى « النكت الظراف » : « يحتمل أنه كان عند أحمد بن صالح عن غير واحد » . والحاصل أن ذكر « ابن عباس » فى السند غير محفوظ ، بل قال أبو نعيم فى « المعرفة » : « من قال فيه : « ابن عباس » فقد صحّف » . وخطأ ابن عساكر وتبعه المزىّ من جعله من مسند « ابن عباس » . ثم إن سند هذا الحديث ضعيف ، لتفرد عبد الله بن عنبسة به قال الحافظ فيه : « مقبولٌ » يعنى حيثُ يتابع ، ولم يتابعه أحد ــ فيما أعلم ــ ولم =

٨٠ ــ « كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَظَرَ فِي المِرآةِ قَالَ : الحَمْدُ للهِ الَّذِى خَلَقَنِى ، فَأَحْسَنَ خَلْقِى وَخُلُقِى ، وَزَانَ مِنِّى مَاشَانَ مِنْ غَيْرِى » .

= يذكر له الحافظ متابعًا فى « نتائج الأفكار » عند كلامه عليه ، فمن الغريب أن يقول : « حديثٌ حسنٌ » !! كما فى « الفتوحات » (٣ / ١٠٧) . والله أعلم . ومثله قول النووى رحمه الله فى « الأذكار » : « وروينا فى سنن أبى داود بإسنادٍ جيدٍ لم يضعفه ... » وهذا اعتمادًا منه على سكوت أبى داود ، وقد سكت أبو داود عن أحاديث كثيرة ضعيفة وللنووى بحث فى ذلك يردُّ قوله الأول . والله أعلم .

٨٠ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (١٦٣) ، وأبو الشيخ فى « الأخلاق » (١ / ٥ / ١٨٤ ــ ١٨٥) ، من طريق أبى يعلى الموصلى ، وهذا فى « مسنده » كما فى « المجمع » (٥ / ١٧١) ، قال : حدثنا عمرو بن الحصين ، ثنا يحيى بن العلاء ، عن صفوان بن سلَيم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس فذكره بلفظه .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقط ، وعمرو بن الحصين ، وشيخه يحيى بن العلاء من الكذابين .

وله شاهدٌ من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه . أخرجه ابن السُّنى (١٦٤) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الشكر » (١١٩) ، وأبو الشيخ فى « الأخلاق » (١ / ٥ / ١٨٥) ، والخطيب فى « الجامع » (١ / ٣٨٩ ــ ٣٩٠) والبيهقى فى « الشعب » (٢ / ١ / ١٢٧) ، من طريق أبى معاوية هاشم بن عيسى اليزنى ، نا الحارث بن مسلم ، عن الزهرىّ ، عن أنس فذكره بنحوه وعنده : « وجعلنى من المسلمين » . قُلْتُ : وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ، وفيه علتان :

الأولى : أبو معاوية هذا ، مجهولٌ كما قال العقيلىُّ فى « الضعفاء » (٤ / ٣٤٣) بل قال : « منكر الحديث » . وتبعه الذهبىُّ فقال : « لايُعرف » . وكذلك قال الهيثمىُّ (١٠ / ١٣٩) : « لم أعرفه » ، وقد يفهم من عبارة الهيثمىّ أنه لم يطلع على « الضعفاء » للعقيلى ، أو حتى على « الميزان » أثناء حكمه إذ العادة أن يُصرح بأنه مجهول أو نحو ذلك ، ولاينسب عدم المعرفة إلى نفسه إلا لأنه لم ير ترجمة له . والله أعلم .

الثانية : الحارث بن مسلم لاأعرف عن حاله شيئًا ، ولكن هل هو « الحارث بن مسلم الرازى الذى قال فيه السليمانى : «فيه نظر »؟!

وله طريق آخر عن أنس . أخرجه المروزىُّ فى « زوائد الزهد » (١١٧٤) أخبرنا الهيثم بن جميل ، قال : أخبرنا عبد الله بن المثنى بن أنس بن مالك ، قال : حدثنى رجلٌ من آل أنس ، عن أنس قال : =

٨١ ــ « مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عِصَابَةٍ ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى للهِ مِنْهُ ، فَقَدْ خَانَ اللهَ ، وَرَسُولَهُ ، وَالمُؤْمِنِينَ » .

= كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتناول المرآة فينظر فيها ، ويقول : الحمد لله ، أكمل خلقى ، وحسن صورتى ، وزان منى ماشان من غيرى !! . قُلْتُ : وسندُهُ ضعيف ، لأجل الراوى عن أنس فإنه غير معروف . ثم وقفت عليه . فأخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣١٢٤) من طريق داود بن المحبر ، ثنا عبد الله بن المثنى ، عن ثمامة ، عن أنس فذكره . قال البزار : « لانعلمه يروى مرفوعًا إلا بهذا الإسناد ، وداود بن المحبر ليس بالحافظ » . قُلْتُ : تساهل البزار فى حال داود ، وهو متروك ، بل اتهم بالكذب ووضع الحديث ، فالسند تالفٌ .

وله شاهد من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه . أخرجه ابنُ السنى (١٦٢) من طريق الحسين ابن أبى السرىّ ، ثنا محمد بن الفضيل ، عن عبد الرحمٰن بن إسحق ، عن النعمان بن سعد ، عن علىّ أن النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نظر فى المرآة قال : « الحمد لله ، اللهم كما حسنت خلقى ، فحسن خُلقى » . قُلْتُ : وإسنادُهُ تالفٌ . والحسين بن أبى السرىّ ضعّفه أبو داود ، بل كذبه أبو عروبة الحرانى ، وأخوه محمد بن أبى السرىّ . وعبد الرحمٰن بن إسحق قال البخارىُّ : « فيه نظر » . وقال أحمد وأبو حاتم : « منكر الحديث » . زاد أبو حاتم : « يكتب حديثه ولايحتج به » . وضعّفه ابن معين ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن سعد ، وابن حبان وغيرهم .

وله شاهد من مرسل جعفر بن محمد . أخرجه ابن أبى الدنيا فى « الشكر » (١٧٥) عن ابن أبى فديك ، قال بلغنى عن جعفر بن محمد قال : كان رسول الله ــ ﷺ ــ فذكره وسنده ضعيف للانقطاع بين ابن أبى فديك وجعفر ، ثم لأنه مرسل . والله أعلم .

٨١ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلىُّ فى « الضعفاء » (ق ٤٧ / ٢) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٧٦٣ / ٢) ، والحاكم (٤ / ٩٢ ــ ٩٣) من طريق حسين بن قيس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا به . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » !! وسكت عنه الذهبىُّ .

قُلْتُ : وليس كما قال ، فإن حسين بن قيس تركه أحمد والنسائىُّ ، والدارقطنىُّ .وضعفه ابن معين ، وقال البخارىُّ : « لايكتب حديثه » . وقال الجوزجانى : « أحاديثه منكرة جدًّا » . فكيف يكون الإسناد صحيحًا ؟! ثم رأيتُ الذهبىّ تعقبه ؛ قال الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (٤ / ٦٢) بعد أن حكى تصحيح الحاكم : « وتعقبه شيخنا شمس الدين الذهبىّ فى « مختصره » وقال : حسين بن قيس ضعيف » ا.هـ . فهذا يُبَيِّنُ أن تعليقه سقط من نسخة المستدرك المطبوعة ، فليؤخذ من هنا . والحمد لله . ولكن حسينًا لم يتفرد به ، فقد تابعه اثنان ممن وقفت عليهما : الأول : يزيد بن أبى حبيب ، عن عكرمة به . أخرجه البيهقىُّ (١٠/ ١١٨) من طريق ابن لهيعة ثنا يزيد به . قُلْتُ : وابنُ لهيعة سيىء الحفظ ، =

٨٢ — « مَنْ وَلِىَ مِنْ أَمْرِ المُسْلِمِينَ شَيْئًا ، فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا ، وَلَا عَدْلًا ، حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ » .

= والراوى عنه عثمان بن صالح سمع منه بعد احتراق كتبه . والله أعلم . الثانى : خُصيف بن عبد الرحمٰن ، عن عكرمة . أخرجه الخطيب فى « تاريخ بغداد » (٦ / ٧٦) من طريق إبراهيم بن زياد القرشى ، عن خصيف . وهذا سندٌ ضعيفٌ . وإبراهيم بن زياد لايُعرف كما قال ابن معين والذهبىُّ . وقال الخطيب : « فى حديثه نكرة » . ثم خصيف بن عبد الرحمٰن فى حفظه مقال . وأخرجه الطبرانى فى « معجمه » — كما فى « نصب الراية » (٤ / ٦٢) — من طريق حمزة النصيبى ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس فساقه مرفوعًا . وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا . وحمزة هو ابن أبى حمزة ، تناولوه ؛ قال ابن معين : « لايساوى فلسًا » !! وقال البخارىُّ : « منكر الحديث » . وهذا جرحٌ شديدٌ عنده . وتركه الدارقطنى . وقال ابن عدى : « عامة مايرويه موضوع » . والحديث أخرجه مُسدد فى « مسنده » كما فى « المطالب العالية » (٢ / ٢٣٣) — ونقل محققه عن البوصيرى أنه قال : « رواه مسدد بإسنادٍ حسن ، والطبرانى ، والحاكم وعنه البيهقىُّ » . قُلْتُ : لم أقف على « مسند مُسدد » ، والبوصيرى — عندى — من المتساهلين فى النقد ، فلستُ أركن إلى تحسينه لهذا الإسناد .

وللحديث شاهد عن حذيفة رضى الله عنه . أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » قال : حدثنا أبو وائل خالد بن محمد البصرى ، ثنا عبد الله بن بكر السهمى ، ثنا خلف بن خلف ، عن إبراهيم بن سالم ، عن عمرو بن ضرار ، عن حذيفة مرفوعًا : « أيما رجل استعمل رجلًا على عشرة أنفسٍ ، وعلم أن فى العشرة من هو أفضل منه ، فقد غش الله ورسوله ، وجماعة المسلمين » . وفى السند بعض من لم أهتد إلى ترجمته ، ويغلب على ظنى أن ذلك بسبب التصحيف . والله أعلم .

٨٢ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الحاكم (٤ / ٩٣) من طريق بكر بن خنيس ، عن رجاء بن حيوة ، عن جنادة بن أبى أمية ، عن يزيد بن أبى سفيان قال ، قال لى أبو بكر الصديق رضى الله عنه حين بعثنى إلى الشام : يايزيد ، إن لك قرابة ، عساك أن تؤثرهم بالإمارة ، ذلك أكثر ماأخاف عليك ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فذكره . قال الحاكم : « حديثٌ صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » !! فتعقبه الذهبىُّ بقوله : « قلت : بكر ، قال الدراقطنى : متروكٌ » . وأخرجه أحمد (٢١) من طريق بقية بن الوليد ، قال : حدثنى شيخٌ من قريش ، عن رجاء بن حيوة ، بالإسناد السابق . وسندُهُ ضعيفٌ لجهالة شيخ بقية فيه . وأخرجه أبو بكر المروزىُّ فى « مسند أبى بكر » (١٣٣) من طريق الوليد بن الفضل العنزى ، قال : ثنا القاسم بن أبى الوليد التيمى ، عن عمرو بن واقد ، عن موسى بن يسار ، عن مكحول ، عن جنادة بن أبى أمية ، عن يزيد بن أبى سفيان به . قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ ؛ أما الوليد بن الفضل ، فضعّفه الدارقطنىُّ . وقال ابنُ حبان : « يروى موضوعات ، لايجوز الاحتجاج به بحالٍ » . وعمرو بن =

٨٣ ــ « مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا بِبَاطِلٍ لِيَدْحَضَ بِهِ حَقًّا ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ » .

= واقد ، قال البخاريُّ : « منكر الحديث » . وكذبه مروان بن محمد ، واتهمه دُحيْم ، وتركه الدارقطنيُّ . فالحديث ساقط عن حدِّ الاعتبار . والله أعلم .

٨٣ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (١١ / ٢١٥ / ١١٥٣٩) ، والحاكم (٤ / ١٠٠) من طريق معتمر بن سليمان ، قال : سمعت أبى ، يحدث عن حنش ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا به . قال الهيثميُّ فى « المجمع » (٤ / ٢٠٥) : « فى إسناده حنش ، وهو متروك ، وزعم أبو محصن أنه شيخ صدق » .

قُلْتُ : حنش هذا لقبٌ لحسين بن قيس الرحبى ، وقد تركه جماعة ، بل كذبه أحمد . فشهادة أبى محصن له لاتنفعه ؛ ولذا يُسْتغربُ أن يقول الحاكم : « حديث صحيح الاسناد » !! لكنْ حسينٌ لم يتفرد به ؛ بل تابعه إبراهيم بن أبى عبلة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا : « من أعان ظالما بباطل ليدحض بباطله حقًّا ، فقد برئ من ذمة الله عز وجل ، وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم . ومن أكل درهمًا من ربا ، فهو مثل ثلاثة وثلاثين زنية ، ومن نبت لحمه من سحت فالنار أولى به » . أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » (١ / ١٩١ / ٢) ، وفى « الصغير » (١ / ٨٢) وابن حبان فى « المجروحين » (١ / ٣٢٨) من طريق سعيد بن رحمة المصيصى ، حدثنا محمد بن حمير ، عن إبراهيم بن أبى عبلة به قال الطبرانيُّ : « لم يروه عن إبراهيم بن أبى عبلة ، واسم أبى عبلة : شمر ، وقد قيل : طرخان ، والصواب : شمر ، إلا محمد بن حمير ، تفرد به سعيد بن رحمة » . قُلْتُ : محمد بن حمير وثقه ابن معين ، ودُحَيْم ، وتكلم فيه أبو حاتم بما لايضرُّ كثيرًا إن شاء الله . أما سعيد بن رحمة ، فقال فيه ابن حبان : « لايجوز الاحتجاج به لمخالفته الأثبات فى الروايات » . وساق له الذهبيُّ هذا الحديث من مناكيره . وتابعه خصيف ، عن عكرمة . أخرجه الخطيب (٦ / ٧٦) ومرّ قبل حديث .

ورواه عمرو بن دينار ، عن ابن عباس مرفوعًا : « من أعان بباطل ليدحض بباطله حقًّا فقد برئ من ذمة الله ، وذمة رسوله . ومن مشى إلى سلطان الله ليذله ، أذله الله مع مايدخر له من الخزى يوم القيامة ، سلطانُ الله : كتاب الله وسنه نبيه . ومن تولى من أمراء المسلمين شيئًا فاستعمل عليهم رجلًا وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك وأعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله ، فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين ومن ترك حوائج الناس لم ينظر الله فى حاجته حتى يقضى حوائجهم ويؤدى إليهم بحقهم ، ومن أكل درهم ربا فهو ثلاث وثلاثين زنية ، ومن نبت لحمه من سحت فالنار أولى به » . أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (١١ / ١١٤ / ١١٢١٦) ومن طريقه الشجرى فى « الأمالى » (٢ / ٢٢٩) من طريق أبى محمد الجزرى . وهو حمزة النصيبى ، عن عمرو بن دينار . قال الهيثميُّ (٥ / ٢١٢) : « فيه أبو محمد الجزرى ، حمزة النصيبى ، و لم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . قُلْتُ : أما أبو =

٨٤ ــ « لَا قَلِيل مِنْ أَذَى الجَار » .

٨٥ ــ « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ المَسَاجِدَ ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالإِيمَانِ » .

= محمد الجزرى ، فأظنه حمزه بن أبى حمزة النصيبى ، وهو تالف كما قدمت فى الحديث (٨١) . والله أعلم .

وله شاهد من حديث ابن عمر رضى الله عنهما . أخرجه الخطيب (٨ / ٣٧٩) من طريق لاحق بن الحسين بن عمران بن أبى الورد ، حدثنا أبو سليمان داود بن سليمان الأصبهانى ــ قدم بغداد ــ حدثنا أبو الصلت سهل بن إسماعيل المرادى ، حدثنا مالك بن أنس ، عن الزهرى ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه مرفوعًا . قال الخطيب : « حديث باطل عن مالك ومن فوقه ، وكان لاحق غير ثقة » .

٨٤ ــ ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥٣٥) ، وعنه أبو نعيم فى « الحلية » (١٠ / ٢٧) من طريق أحمد بن رشدين ، ثنا أحمد بن أبى الحوارى ، ثنا الوليد ، ثنا شيبان ، عن يحيى ، عن أبى سلمة ، عن أم سلمة مرفوعًا . قال الهيثمىُّ (٨ / ١٧٠) : « رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : كيف هذا ؟! وأحمد بن رشدين شيخ الطبرانى قال ابن عدى : كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء . وساق له الذهبىُّ حديثا باطلًا فى ترجمته . والوليد هو ابن مسلم ، وكان يدلس تدليس التسوية ، ولم يصرح بالتحديث . ويحيى بن أبى كثير مدلسٌ .

٨٥ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذىُّ (٧ / ٣٦٥ ــ ٣٦٦ و ٨ / ٤٩٠ ــ تحفة) ، وابن ماجه (٨٠٢) ، والدارمىُّ (١ / ٢٢٢) ، وأحمد (٣ / ٥٠ ــ ٥١ ــ الفتح الربانى) ، وابنُ خزيمة (٢ / ٣٧٩) ، وابن حبان (٣١٠) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٣ / ٩٨١ ، ١٠١٣) ، والحاكم (١ / ٢١٢ ــ ٢١٣ و ٢ / ٣٣٢) ، والبيهقىُّ (٣ / ٦٦) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٨ / ٣٢٧) ، والخطيب فى « التاريخ » (٥ / ٤٥٦ ــ ٤٥٧) من طريق دراج بن سمعان ، عن أبى الهيثم ، عن أبى سعيد الخدرى مرفوعًا فذكره . قال الترمذىُّ : « حديثٌ حسنٌ » . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : لا ، ودرّاج ضعيف فى روايته عن أبى الهيثم . أما الذهبىُّ فحاله متضارب ؛ فقد رأيتُهُ أقرّ الحاكمَ على تصحيحه فى الموضع الثانى المشار إليه ، ثم وجدته فى الموضع الأول تعقب الحاكم بقوله : « قلت : دراج كثير المناكير » . وأقره الشيخ القارى فى « المرقاة » (١ / ٤٦١) . وفى « فيض القدير » (١ / ٣٥٨) ضعّفه المناوى ، ونقل عن الحافظ العراقى أنه قال : « حديثٌ ضعيفٌ » . والله أعلم .

٨٦ ــ « وَسِّطُوا الإِمَامَ ، وَسُدُّوا الخَلَلَ » .

٨٧ ــ « لَسِقْطٌ أُقَدِّمُهُ بَيْنَ يَدَيَّ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَارِسٍ أُخَلِّفُهُ وَرَائِى » .

٨٨ ــ « ذَرُوا الحَسْنَاءَ العَقِيمَ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوْدَاءِ الوَلُودِ ، فَإِنِّى مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ ، حَتَّى السِّقْطَ مُحَنْطِئًا عَلَى بَابِ الجَنَّةِ ، فَيُقَالُ لَهُ : ادْخُلِ الجَنَّةَ ؟!»

---

٨٦ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٢ / ٣٧٥ ــ عون) ، ومن طريقه البيهقىُّ (٣ / ١٠٤) من طريق يحيى بن بشير بن خلاد ، عن أمه ، أنها دخلت على محمد بن كعب القرظى ، فسمعته يقول : حدثنى أبو هريرة مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . ويحيى بن بشير ، قال ابن القطان : « مجهولٌ » . وأُمُّهُ ، واسمها « أمة الواحد بنت يامين » ، مجهولة أيضًا . والله أعلم .

٨٧ ــ مُنْكَرٌ .

أخرجه ابنُ ماجه (١٦٠٧) من طريق خالد بن مخلد ، ثنا يزيد بن عبد الملك ، عن يزيد بن رومان ، عن أبى هريرة مرفوعًا ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ ، وله ثلاث علل :

الأولى : ضعف يزيد بن عبد الملك ؛ قال البخارىُّ : « ضعّفه أحمد » . وتركه النسائىُّ . وقال ابنُ عبد البر : « أجمعوا على ضعفه » . ويعنى بالإجماع : الأكثر ، وإلا فقد مشى ابن معين أمره ، فقال فى رواية : « لا بأس به » .

الثانية : الانقطاع بين يزيد بن رومان ، وأبى هريرة . صرّح بذلك المزّى فى « تحفة الأشراف » (١٠ / ٤١٩) .

الثالثة : الاختلاف على يزيد بن عبد الملك فى إسناده ؛ فمرة يرويه عن يزيد بن رومان ، عن أبى هريرة كما مرّ ذكره ــ ومرة يرويه عن سهيل بن أبى صالح ، عن أبيه ، عن أبى هريرة مرفوعًا . أخرجه العقيلى فى « الضعفاء » (ق ٢٣١ / ١) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٧١٥ ــ ٢٧١٦) ، وابنُ الجوزى فى « الواهيات » (٢ / ٩٠٦) ــ ومرة يرويه عن يزيد بن خصيفة ، عن السائب بن يزيد ، عن عمر بن الخطاب مرفوعًا . أخرجه ابن عدى (٧ / ٢٧١٦) وهذا الاختلاف إنما هو من يزيد النوفلى وهو ضعيفٌ كما سبق ذكره . وهذا يوجب =

فَيَقُولُ : حَتَّى يَدْخُلَ وَالِدَىَّ مَعِى » .

= ضعف الحديث ، والله أعلم . ولذا قال العقيلىُّ : « لايتابع على حديثه ، إلا من جهة لا تصحُّ » . وقال ابنُ الجوزى : « هذا حديث لايصحُّ » . والسِّقْط : هو الجنين الذى يسقط قبل تمامه . وفى فضيلة السقط حديث آخر ، وهو الآتى .

٨٨ ــ مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٢ / ٧٨٠) أخبرنا أبو يعلى ، وهذا فى « مسنده » ــ كما فى « فيض القدير » (٣ / ٥٦٢) ــ ، حدثنا عمرو بن الحصين ، ثنا حسان بن سياه ، ثنا عاصم ، عن زر ، عن عبد الله ، مرفوعًا فذكره . قال ابن عدى : « وحسان بن سياه له أحاديث غير ماذكرته ، وعامتها لايتابعه غيره عليه . والضعف يتبين على رواياته وحديثه » .

قُلْتُ : وكذلك شيخ أبى يعلى فيه ، وهو عمرو بن الحصين ، فإنه أتلف من ابن سياه ، وقد ذكرتُ قريبًا أنه كذاب .

وله شاهدٌ من حديث معاوية بن حيدة ، رضى الله عنه . أخرجه ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢ / ١١١) من طريق على بن الربيع ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعًا : « سوداء ولود خيرٌ من حَسناء لاتلد ، إنى مكاثر بكم الأمم ، حتى أن السقط ليظل محنطئا على باب الجنة ، فيقال له ادخل الجنة! ، فيقول : أنا وأبواى! ، فيقال : أنت وأبواك » . قال ابن حبان : « هذا حديثٌ منكرٌ لاأصل له ، وعلى بن الربيع يروى المناكير ، فلما كثرت فى روايته بطل الاحتجاج به » . وأخرجه العقيلىُّ (ق ١٥٢ / ٢) من طريق على بن نافع ، قال : حدثنا بهز بن حكيم به . وقال : « على بن نافع عن بهز ابن حكيم مجهولٌ بالنقل ، وحديثُهُ غير محفوظ » . قُلْتُ : كذا وقع عند العقيلىِّ « على بن نافع » ، ويقع لى أنه هو « على بن الربيع » ولافرق بينهما ، فإما أن يكون أخطأ فيه بعض الرواة ، أو نسب فى إحدى التسميتين إلى جده الأعلى أو نحو ذلك .

وله شاهدٌ من حديث على بن أبى طالب ، رضى الله عنه . أخرجه ابنُ ماجه (١٦٠٨) من طريق مندل بن على ، عن الحسن بن الحكم النخعى ، عن أسماء بنت عابس ، عن أبيها ، عن على مرفوعًا : « إن السقط ليراغم ربه إذا أدخل أبويه النار !! فيقالُ : أيها السقط المراغم ربه ! أدخل أبويك الجنة ، فيجرهما بسرره حتى يدخلهما الجنة » قال أبو على : « يراغم ربه : يغاضب » . قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ ؛ مندل بن على ضعيف ، وحكى البوصيرى فى « الزوائد » الاتفاق على ضعفه ، وهو غلط ، فلم يتفقوا كما يظهر من مطالعة ترجمته ، وإن كان ضعيفًا . والحكم بن الحسن وثقه أحمد ، لكن قال ابنُ حبان : « يخطىء كثيرًا ، ويهم شديدًا ، لايعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد » . وأسماء بنت عابس مجهولة ، لم يرو عنها سوى الحكم .

وله شاهدٌ من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه . أخرجه ابنُ ماجه أيضا (١٦٠٩) من طريق =

٨٩ ــ « أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا رَاضٍ عَنْهَا ، دَخَلَتِ الجَنَّةَ » .

٩٠ ــ « لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُوْنَ مِنَ الْمُتَّقِينَ ، حَتَّى يَدَعَ مَالَا بَأْسَ بِهِ ، حَذَرًا مِمَّا بِهِ بَأْسٌ » .

= يحيى بن عبيد الله ، عن عبيد الله بن مسلم الحضرمىّ ، عن معاذ مرفوعًا : « والذى نفسى بيده ! إن السقط ليجرُّ أمَّهُ إلى الجنة ، إذا احتسبته » . قال البوصيرىُّ فى « الزوائد » : « فى إسناده يحيى بن عبيد الله بن موهب ، اتفقوا على ضعفه » .

وأما قوله : « فإنى مكاثر بكم الأمم » فقد صحّ من وجه آخر بلفظ : « تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأمم يوم القيامة » . وقد خرّجتُهُ فى « الانشراح فى آداب النكاح » (رقم ١٠) . والحمد لله على التوفيق .

٨٩ ــ مُنْكَرٌ .

أخرجه ابن أبى شيبة (٤ / ٣٠٣) ، والترمذىُّ (٤ / ٣٢٥ ــ تحفة) ، وابنُ ماجه (١ / ٥٧٠ ــ ٥٧١) ، والحاكم (٤ / ١٧٣) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٢ / ٦٣٠) ، من طريق مساور الحميرىّ ، عن أمِّه ، عن أم سلمة ، مرفوعًا به . قال الترمذىُّ : « حديثٌ حسنٌ غريبٌ » . وقال الحاكم : « صحيحُ الإسناد » ، ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : كلا ، وموافقه الذهبىّ له من العجائب ؛ فإنه قال فى « الميزان » (٤ / ٩٥) « هذا خبرٌ منكرٌ » . وعلة ذلك هى جهالة مساور وأمه ، كما صرّح ابنُ الجوزى رحمه الله تعالى ، وتبعه فى هذا الحكم الذهبىُّ .

ويُغنى عن هذا الحديث مارواه بشير بن يسار ، أن حصين بن محصن أخبره عن عمته ، أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها : « أذاتُ زوج أنت ؟! » قالت : نعم . قال : « كيف أنت له ؟ » قالت : ماآلوه ــ يعنى لاأقصر فى طاعته ــ إلا ماعجزتُ عنه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « انظرى أين أنت منه ، فإنه جنتك ونارك » . أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (٤ / ٣٠٤) ، والنسائى فى « العشرة ــ من الكبرى » ــ كما فى « أطراف المزىّ » (١٣ / ١١٤) ــ ، وأحمد (٤ / ٣٤١ ، ٦ / ٤١٩) ، والحميدى (٣٣٥) ، والطبرانى فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٥٣٢) ، والحاكم (٢ / ١٨٩) ، والبيهقىُّ (٧ / ٢٩١) من طريق يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار . قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٤ / ٣٠٦) : « رجاله رجال الصحيح ، خلا حصين ، وهو ثقة » .

٩٠ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذىُّ (٢٤٥١) ، وابنُ ماجه (٤٢١٥) ، والحاكم (٤ / ٣١٩) ، والبيهقىُّ فى (شعب الإيمان) ــ كما فى « الإصابة » (٥ / ٢٧٦) ــ ، وفى « السنن » (٥ / ٣٣٥) من طريق أبى عقيل الثقفى ، =

٩١ ــ « أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا ؟! ، أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ ؟ » .

= عبد الله بن عقيل ، حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثنى ربيعة بن يزيد ، وعطية بن قيس ، عن عطية السعدى ، وكان من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم فذكره مرفوعًا . قال الترمذىُّ : « حديثٌ حسنٌ غريبٌ لانعرفه إلا من هذا الوجه » . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : كلا ، فإن عبد الله بن يزيد هذا ، قال فيه الجوزجانى : « روى عنه ابن عقيل أحاديث منكرة » . واعتمدها الذهبىُّ فى « الضعفاء » (١ / ٣٦٣) .

٩١ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٤١١٢) ، والترمذىُّ (٢٧٧٨) ، وأحمد (٦ / ٢٩٦) ، وابنُ سعد فى « الطبقات » (٨ / ١٢٦ ــ ١٢٧) ، وابن حبان (١٤٥٧ ، ١٩٦٨) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (١ / ١١٥ ــ ١١٦) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٦٧٦) ، والبيهقىُّ (٧ / ٩١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٣ / ١٧) ، (٨ / ٣٣٨ ــ ٣٣٩) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٩ / ٣٤) من طريق الزهرىِّ ، عن نبهان مولى أم سلمة ، أن أم سلمة وميمونة قال : فبينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ أقبل ابن أم مكتوم ، فدخل عليه ، وذلك بعد ماأمرنا بالحجاب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « احتجبا منه » فقلت : يارسول الله ! أليس هو أعمى لايبصرنا ولايعرفنا ؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ... فذكره . قال الترمذىُّ : « حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » !!

قُلْتُ : وهذا مما يُتعجب منه !! فإن نبهان هذا مجهولٌ كما قال ابن حزم ، ونقله عنه الذهبىُّ فى « ذيل الضعفاء » وأقرَّهُ ، ولم يرو عنه سوى الزهرىِّ ، وأما رواية محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عنه ، فقد شكك فيها البيهقىُّ فى « سننه » (١٠ / ٣٢٧) فقال : « إن كان محفوظًا » . وتوثيق ابن حبان له لاينفعُهُ لما عُلم عنه من التساهل فى التوثيق . وقال الحافظ فى « الفتح » (١ / ٥٥٠) : « حديثٌ مختلفٌ فى صحته » . وقال فى « التلخيص » (٣ / ١٤٨) : « ليس فى إسناده سوى نبهان مولى أم سلمة ، شيخ الزهرىِّ ، وقد وثق ». قُلْتُ : فكأنما يقويه ، وأذكرُ أنه ذكر ذلك صراحة فى « الفتح » ، مع أنه قال فى « نبهان » هذا : « مقبول » . يعنى حيث يتابع ، ولم يتابع فيما نعلم بل لحديثه معارض : وهو ما أخرجه مسلم(١٤٨٠) ، وأبو داود (٢٢٨٤) ، والنسائىُّ (٦ / ٧٥ ــ ٧٦ ، ٢٠٨) ، وأحمد (٦ / ٤١٢) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٣ / ٦٥) ، وابن حبان (ج ٦ / رقم ٤٢٧٦) ، والبيهقىُّ (٧ / ٤٣٢) ، والخطيب فى « الكفاية » (ص ٣٩ ــ ٤٠) جميعًا من طريق مالك ، وهذا « موطأه » (٢ / ٥٨٠ / ٦٧) من حديث فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها ألبتة ... وفى الحديث قال لها رسول الله ــ ﷺ : « اعتدى عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجلٌ أعمى ، تضعين ثيابك ... » .

وله طرق فصَّلْتُها فى « غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود » (رقم ٧٦٠) . وقال ابن عبد البر :=

٩٢ ــ « لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةَ » .

٩٣ ــ « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ ، فَقَدْ أَوْجَبَ » .

= « حديث فاطمة بنت قيس يدلُّ على جواز نظر المرأة إلى الأعمى ، وهو أصحُّ من هذا » يعنى من حديث أم سلمة ، وكذا حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون فى المسجد بحرابهم . أخرجه الشيخان ، والنسائىُّ (٣ / ١٩٥ ــ ١٩٦) ، وأحمد (٦ / ٨٤ ، ٨٥) ، والطحاوى (١ / ١١٦) والطيالسى (١٤٤٢) ، وعبد الرزاق (١٩٧٢١) ، والبيهقى (٧ / ٩٢) ، وأبو الشيخ فى « الأخلاق » (٢٦) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٩ / ١٦٨) .

وقد جمع أبو داود بين الحديثين فقال عقب تخريجه لحديث أم سلمة : « هذا لأزواج النبى صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم مكتوم ، قد قال النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت قيس : اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده » . قال الحافظ فى « التلخيص » (٣ / ١٤٨) : « قلت : هذا جمعٌ حسنٌ ، وبه جمع المنذرى فى حواشيه واستحسنه شيخُنا » ا.هـ . قُلْتُ : وهذا الجمع ــ إن صحَّ ــ يرفع عن الحديث النكارة ، أمّا الضعف فلا . والله أعلم . والحديث ضعّفه شيخنا الألبانى ــ حفظه الله ــ فى « تخريج فقه السيرة » (ص ٤٤ ــ ٤٥) لمحمد الغزالى .

٩٢ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٥ / ٨٨ ــ عون) ، ومن طريقه الخطيب فى « الموضح » (١ / ٣٥٢ ــ ٣٥٣) من طريق يعقوب بن إسحق الحضرمىّ ، عن سليمان بن معاذ ، أخبرنا ابن المنكدر ، عن جابر مرفوعًا ... فذكره . وأخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (٣ / ١١٠٧) من طريق يعقوب ، عن سليمان بن قرم ، عن ابن المنكدر به . فاختلف العلماءُ : هل سليمان بن قرم ، وسليمان بن معاذ رجلٌ واحد أم اثنان ؟! ففرق بينهما البخارىُّ والعقيلىُّ (ق ٨٣ / ٢) ، وابن عدى . وقال أبو حاتم ، والطبرانى ، والدارقطنى : « هما واحد » . وقال عبد الغنى بن سعيد فى « إيضاح الإشكال » : « من فرق بينهما فقد أخطأ » .

قُلْتُ : وهذا ماأميلُ إليه ، ولعلّ من قال : « سليمان بن معاذ » يكون قد نسب « سليمان بن قرم » إلى جده ؛ فإن اسمه « سليمان بن قرم بن معاذ » والله أعلم . وسليمانُ هذا ضعيفٌ . قال ابن معين : « ليس بشىءٍ » . وضعّفه ابن القطان وغيرُهُ ، وقد تفرد بالحديث . قال ابن عدى : « وهذا الحديث لأعرفه عن محمد بن المنكدر إلا من رواية سليمان بن قرم » ا.هـ .

٩٣ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٨ / ٤٤٨ ــ عون) ، والترمذىُّ (٤ / ١١٢ ــ ١١٣ تحفة) ، وابنُ ماجه =

٩٤ ـــ « مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ » .

= (١/ ٤٥٤) ، والبخارىُّ فى « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ٣٠٣) ، وأحمد (٤ / ٧٩) ، والحاكم (١ / ٣٦٢ ـــ ٣٦٣) من طريق محمد بن إسحق ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن مرثد بن عبد الله اليزنى ، عن مالك بن هبيرة ، وكانت له صحبةٌ ، قال : كان إذا أتى بجنازة ، فتقالَّ من تبعها ، جزأهم ثلاثة صفوف ثم صلى عليها وقال ... فذكره . قال الترمذىُّ : « حديثٌ حسنٌ » . وقال الحاكم : « صحيحٌ على شرط مسلم » ووافقه الذهبىُّ !!

قُلْتُ : ومحمد بن إسحق مع كون مسلم لم يحتج به فإنه مدلسٌ وقد عنعنه . وقد اختلف على ابن إسحق فيه ؛ فرواه عنه إبراهيم بن سعد فأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلًا . ذكره الترمذىُّ . وسماه الحافظ فى « الإصابة » (٥ / ٧٥٧) : « الحارث بن مالك ؛ وقال : كذا وقع فى « المعرفة » لابن منده » ورجح الترمذىُّ الرواية الأولى ، والخالية من الواسطة ولكن فيها عنعنةُ ابن إسحق . والله أعلم .

٩٤ ـــ ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ حبان فى « الصحيح » (٢٠٧٥) ، وفى « روضة العقلاء » (٧٠) ، وابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (٣٢٧) ، وأبو الشيخ فى « الأمثال » (٨٠ / ١) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٢٦١٤ / ٧) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٨ / ٢٤٦) ، وفى « أخبار أصبهان » (٢ / ٩) ، وابنُ السمعانى فى « أدب الإملاء » (١٤٥) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (٢ / ٧٢٩ ـــ ٧٣٠) من طريق المسيب بن واضح ، نا يوسف بن أسباط ، عن سفيان الثورى ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . والمسيب بن واضح ، ضعّفه الدارقطنىُّ . وقال أبو حاتم : « صدوق يخطىء كثيرًا » . أما ابنُ الجوزى ، فزعم زعمًا آخر ، فقال : « هو فى مقام المجهول » !! مع أنه قال فى « الضعفاء » (٣٣٢٤) : « كثير الوهم ، وقال الدارقطنى : ضعيفٌ »! وأما يوسف بن أسباط ، فوثقه ابن معين ، ولكن قال أبو حاتم : « لايحتج به » . وقال البخارىُّ : « كان قد دفن كتبه ، فصار لايجيىء بالحديث كما ينبغى » . وفى « علل الحديث » (٢٣٥٩ / ٢ / ٢٨٥) : « قال أبو حاتم : هذا حديثٌ باطلٌ لاأصل له ، ويوسف بن أسباط دفن كتبه » ا.هـ . وقال ابن عدى : « وهذا يُعرف بالمسيب بن واضح ، عن يوسف بن أسباط ، عن سفيان بهذا الإسناد . وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء رووه عن يوسف . ولايرويه غير يوسف عن الثورى » . قُلْتُ : سرقه من المسيب : الحسنُ بن عبد الرحمن الاحتياطى ، ثنا يوسف بن أسباط به . أخرجه ابن عدى (٧٤٦ / ٢) ، والخطيب فى « التاريخ » (٨ / ٥٨) . قال ابن عدى : « وهذا الحديث حديث المسيب بن واضح عن يوسف بن أسباط ، سرقه منه الاحتياطى هذا ، وغيرُهُ من الضعفاء » . والاحتياطى هذا قال فيه أحمد : « أعرفه بالتخليط » ! وقال ابنُ عدى : « لايشبه حديثه حديث أهل الصدق » . وأخذه أبو الأخيل ، خالد بنُ عمرو ، فرواه عن سفيان بن عيينة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر به . أخرجه ابنُ عدى (٩٠٤ / ٣) ، =

٩٥ ــ « لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُوْ عَثْرَةٍ ، وَلَا حَكِيمَ إِلَّا ذُوْ تَجْرِبَةٍ » .

٩٦ ــ « رَجُلَانِ جَثَيَا بَيْنَ يَدَىْ رَبِّ العِزَّةِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : خُذْ لِي بِمَظْلَمَتِي مِنْ أَخِي ! فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ لِلطَّالِبِ : كَيْفَ تَصْنَعُ بِأَخِيكَ ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ حَسَنَاتِهِ شيءٌ ؟! قَالَ : يَارَبِّ ! ، فَيَحْمِلُ مِنْ أَوْزَارِى . فَفَاضَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم بِالْبُكَاءِ ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ ذَلِكَ لَيَوْمٌ عَظِيمٌ ، يَحْتَاجُ فِيهِ النَّاسُ إِلَى مَن يَحْمِلُ عَنْهُمْ أَوْزَارَهُم » . فَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلطَّالبِ : ارْفَعْ بَصَرَكَ ، فَانْظُرْ فِي الجِنَانِ . فَرَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : أَرَى مَدَائِنَ مِنْ فِضَّةٍ ، وَقُصُورًا مِنْ ذَهَبٍ ، مُكَلَّلَةً بِاللُّؤْلُؤِ ، لِأَىِّ نَبِىٍّ هَذَا ؟! ، لِأَىِّ صِدِّيقٍ هَذَا ، ؟! لِأَىِّ شَهِيدٍ هَذَا ؟! قَالَ : لِمَنْ أَعْطَانِي الثَّمَنَ ! قَالَ : يَارَبِّ ! وَمَنْ يَمْلِكُ الثَّمَنَ ؟ قَالَ : أَنْتَ تَمْلِكُهُ . قَالَ : بِمَ؟! قَالَ : بِعَفْوِكَ عَنْ أَخِيكَ . قَالَ : يَارَبِّ ، قَدْ عَفَوْتُ عَنْهُ . فَيَقُوْلُ : خُذْ بِيَدِ أَخِيكَ ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّةَ . فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « فَاتَّقُوا اللهَ ، وَأَصْلِحُوا

= وقال : « قد روى هذا عن مهدى بن جعفر ، عن ابن عيينة !! ومهدى هذا ممن يروى عن الثقات أشياء لايتابع عليها ، وكنا فى شغل من حديث الثورى ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ... يرويه عنه يوسف بن أسباط ، حتى جاءنا أبو الأخيل ، فحدث به عن ابن عيينة » ا.هـ . وأبو الأخيل ، قال ابن عدى : « روى أحاديث منكرة عن ثقات الناس » . وأخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج ١ / رقم ٤٦٦) من طريق موسى بن عيسى الطباع ، ثنا يوسف ابن محمد بن المنكدر ، عن أبيه ، عن جابر مرفوعًا به . قال الطبرانىُّ : « لم يرو هذا الحديث عن يوسف ابن محمد إلا موسى ابن عيسى » . قُلْتُ : آفة الحديث هذا ، فإنه متروك ، تركه غير واحد . وموسى ابن عيسى لم يتفرد به . بل تابعه عبد الرحمن الحلبى ، ثنا يوسف به . أخرجه ابنُ عدى (٢٦١٣ / ٧) . وعبد الرحمن هو ابن عبيد الله الحلبى ، صدوق ، لكن الشأن فى يوسف . والله أعلم . وجملة القول : أن الحديث ضعيف ، ولم يرو من وجه يُعتمد .

٩٥ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذىُّ (٢٠٣٣) ، وأحمد (٣ / ٨ ــ ٩ ، ٦٩) ، وابنُ حبان فى « الصحيح » (٢٠٧٨) ، =

ذَاتَ بَيْنِكُمْ ، فَإِنَّ اللهَ يُصْلِحُ بَيْنَ المُؤْمِنِينَ يَوْمَ القِيَامَةِ » .

٩٧ ــ « إِنَّ القُلُوبَ لَتَصْدَأُ كَمَا يَصْدَأُ الحَدِيدُ ، إِذَا أَصَابَهُ المَاءُ ! قَالُوا : يَارَسُولَ اللهِ ! وَمَاجِلَاؤُهَا ؟ قَالَ : كَثْرَةُ ذِكْرِ اللهِ » .

= وفى « روضة العقلاء » (٢٠٨) ، والبخارىُّ فى « الأدب المفرد » (٥٦٥ / ٢) ، وابنُ أبى الدنيا فى « الحلم » (ص ــ ١٧) ، وأبو الشيخ فى « الأمثال » (١ / ٢٦ ــ ٢٧) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (١ / ١٨٦) ، والحاكم (٤ / ٢٩٣) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٨ / ٣٢٤) ، والخطيب فى « التاريخ » (٥ / ٣٠١) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (١ / ٥٤) من طريق درّاج بن سمعان ، عن أبى الهيثم ، عن أبى سعيد مرفوعًا . قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ؛ ورواية درّاج عن أبى الهيثم ضعيفة كما صرّح بذلك أحمد وأبو داود ، وخالف فى ذلك ابنُ شاهين . واختلف فيه رأىُ النقاد ، وهو صدوق مقبولُ الرواية إذا ماروى عن غير أبى الهيثم . وأنكر عليه ابنُ عدى هذا الحديث . وخالفه عبيد الله بن زحر ، فرواه عن أبى الهيثم ، عن أبى سعيد فأوقفه . أخرجه البخارىُّ فى « الأدب المفرد » (٥٦٥) من طريق يحيى ابن أيوب ، عن ابن زحر . ويحيى وابن زحر فيهما مقالٌ . « تنبيه » هذا الحديث عزاه العجلونى فى « كشف الخفاء » (٢ / ٣٥٤) لابن ماجه فوهم .

٩٦ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » ــ كما فى « ابن كثير » (٣ / ٥٥٠ ــ ٥٥١) ــ ، والبخارىُّ فى « الكبير » (٢ / ١ / ٤٥٩) إشارةً ، وابن أبى الدنيا فى « حسن الظن بالله » (٦٦ / ١١٦) ، وابنُ أبى داود فى « البعث » (٣٢) ، والحاكم (٤ / ٥٧٦) ، والبيهقىُّ فى « البعث » ــ كما فى « الترغيب » (٣ / ٢١٠) ــ ، والخرائطى فى « المكارم » ــ كما فى « المغنى » (٢ / ١٩٩) للعراق ــ ، من طريق عبد الله بن بكر ، ثنا عباد بن شيبة ، عن سعيد بن أنس ، عن أنس بن مالك قال : بينما رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس إذ رأيناهُ ضحك ، حتى بدت ثناياه . فقال عمرُ : ماأضحكك يارسول الله ــ بأبى أنت وأمى ــ؟! قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... فذكره . قال الحاكم : « صحيحُ الإسناد » !! فقال المنذرىُّ : « كذا قال » !! يعنى يستنكره عليه ، وكذلك فعل الذهبىُّ ، فقال متعقبًا له : « عباد ضعيفٌ ، وشيخه لايُعرف » . أما عباد ، فقد قال ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢ / ١٧١) : « منكر الحديث جدًّا على قلة روايته ، لايجوز الاحتجاج به لما انفرد به من المناكير » . وأما سعيد بن أنس ، فإنه لايُعرف كما قال الذهبىُّ . وقال البخارىّ عند الإشارة إلى الحديث فى ترجمته : « لايتابع عليه » . ونقله ابنُ عدى فى « الكامل » (٣ / ١٢٤٣) عن البخارىّ وأقرَّهُ . والله أعلم .

٩٧ ــ مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن عدى فى « الكامل » (١ / ٢٥٨) ، ومن طريقه ابن الجوزىّ فى « الواهيات » (٢ / ٨٣٢) من طريق إبراهيم بن عبد السلام ، ثنا عبد العزيز بن أبى روّاد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا فذكره . قال ابنُ عدى : « وهذا الحديث رواه غير إبراهيم بن عبد السلام هذا ، عن عبد العزيز بن أبى رواد ، =

٩٨ ــ « أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ القُرْآنِ ، وأَصْحَابُ اللَّيْلِ » .

٩٩ ــ « حُزُقَّةٌ ، حُزُقَّةٌ ، تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّة » .

= عن أبيه . وهو معروفٌ بعبد الرحيم بن هارون الغسّانى ، عن عبد العزيز بن أبى رواد ، وهو مشهور ، وإبراهيم مجهولٌ ، ولجهله سرقه منه » ا.هـ .

ثم رواه ابنُ عدى فى ترجمة عبد الرحيم بن هارون من « الكامل » (٥ / ١٩٢١) .

قُلْتُ : وعبد الرحيم هذا ، قال فيه الدارقطنىُّ : « متروك الحديث ، كان يكذب » . وله شاهدٌ من حديث أنس رضى الله عنه . أخرجه ابنُ عدى (٧ / ٢٤٩٤) من طريق النضر بن محرز ، عن محمد ابن المنكدر ، عن أنس مرفوعًا : « إن للقلوب صدأ كصدأ الحديث ، وجلاؤها الاستغفار » . قال ابن عدى : « حديثٌ غير محفوظ » . قُلْتُ : وآفته النضر هذا ؛ قال فى « الميزان » : « مجهول ، وقال ابن حبان : لايحتج به » .

٩٨ ــ مَوْضُوعٌ .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٦١٢) ، والإسماعيلّى فى « معجمه » (ج ١/ ق ٤/ ٢٠١) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٣ / ١١٩٤ و ٧ / ٢٥٢١) ، والسهمىُّ فى « تاريخ جرجان » (١ / ٥ / ٢١٨ ــ ١ / ١٢ / ٤٩٤) ، والخطيب فى « التاريخ » (٤ / ١٢٤ و ٨ / ٨٠) من طريق سعد بن سعيد الجرجانى ، عن نهشل أبى عبد الله ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعًا فذكره . قال ابن عدى : « حديثٌ غير محفوظ » . وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٧ / ١٦١) : « فيه سعد بن سعيد الجرجانى ، وهو ضعيفٌ »!!

قُلْتُ : كذا قال ، وقد قصّر جدًّا ، ففى الإسناد نهشل وهو متروك ، بل كذبه إسحق ، ثم إن السند أيضًا منقطع بين الضحاك بن مزاحم وبين ابن عباس . والله أعلم . وقال البخارى « لا يصحُّ » .

٩٩ ــ ضَعِيفٌ .

أخرجه البخارىُّ فى « الأدب المفرد » (٢٧٠) مختصرًا ، وعبد الله بن أحمد فى « الزوائد على فضائل الصحابة » (٧٨٧ / ٢) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (٣ / ٤٢ ، ٤٣) ، وابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (٤٢٣) ، والحاكم فى « علوم الحديث » (٨٩) ، والرامهرمزىُّ فى « أمثال الحديث » (ص ــ ١٣٢) من طريق معاوية بن أبى مزرد ، حدثنى أبى ، عن أبى هريرة قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد الحسن ، ثم وضع قدميه على قدميه وقال : ... فذكره .

قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ . وأبو مزرد مجهول الحال . قال الحاكم : « سألتُ بعض الأدباء عن معنى هذا الحديث فقالوا لى : إن الحزقة هو المقارب الخطى ، والقصير الذى يقرب خطاه . وعين بقة : أشار إلى البقة التى تطير ، ولاشيء أصغر من عينها لصغرها . وأخبرنى بعض الأدباء أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أراد بالبقة : فاطمة . فقال للحسن : ياقرة عين بقة ، ترق » ا.هـ .

١٠٠ — « إِنَّكُمْ لَتُبَخِّلُونَ ، وَتُجَبِّنُونَ ، وَتُجَهِّلُونَ ، وَإنكم لمن ريحان الله » .

تم الجزء الأول من « النافلة » ، ويليه الجزء الثانى ، وأوله : ١٠١ — « الوُدُّ يُتَوَارَثُ ، والبُغْضُ يُتَوَارَثُ » والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

---

١٠٠ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذىُّ (١٩١٠) ، وأحمد فى « المسند » (٦ / ٤٠٩) ، وفى « فضائل الصحابة » (٢ / ٧٧٢ — ٧٧٣) ، والحميدىُّ (٣٣٤) ، والباغندى فى « مسند عمر بن عبد العزيز » (١٨ ، ١٩) ، والحكيم الترمذىُّ فى « المسائل المكنونة » (١١٣ — ١١٤) ، وابنُ قتيبة فى « غريب الحديث » (٤٠٧ / ١) ، والسهمىُّ فى « تاريخ جرجان » (١ / ١٢ / ٤٧٥) ، والخطابى فى « العزلة » (٣٧) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (١٠ / ٢٠٢) ، وفى « الأسماء » (٤٦١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٥ / ٣٠٠) من طريق محمد بن أبى سويد ، قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يقول : زعمت المرأةُ الصالحة خولة بنت حكيم قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وهو محتضنٌ أحد ابنى ابنته ، وهو يقول ... فذكره .قال الترمذىُّ : « لانعرف لعمر بن عبد العزيز سماعًا من خولة » .

قُلْتُ : وعلَّةٌ أخرى ، وهى جهالة محمد بن أبى سويد فإنه لايُعرف كما قال الذهبىُّ . والله أعلم .

رقم الإيداع ٤٨٣٦ / ٨٨

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتـب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسيـن – جيـزة

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل – أرض اللواء

☎ ٣٤٥١٧٥٦ – ص . ب ٦٣ إمبابة